أثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية
على معدلات الجريمة والجناح

بدولة الكويت

« خلال الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٨٧ »

الدكتورة
نضال حميد الموسوي

١٩٩٣

أثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية
على معدلات الجريمة والجناح
بدولة الكويت

« خلال الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٨٧ »

تأليف
الدكتوره / نضال حميد الموسوي
جامعة الكويت - كلية الآداب

١٩٩٣

الاهـــداء

الى من وقـفـوا بجـانبي، وأتـاحـو لي كل راحـة وسكينة، فكانوا خير عـون من الله تعـالى على مـواصلة الدراسـة والبـحث. . الـى زوجي وابنتي، اهـدي هذا الكتاب؛

د/ نضال حميد الموسوى

الفهرس

الباب الاول

الخلفية النظرية للبحث

الموضـــــوع **الصفحة**

الباب الثاني

طبيعة وبناء المجتمع الكويتي

مقدمة الكتاب

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على أثر التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في دولة الكويت خلال العشرين سنة الماضية، في معدلات الجريمة والجناح فيها. فقد شهدت الكويت - كمثيلاتها من البلدان العربية الخليجية - خلال تلك الفترة، تحولا كبيرا في انماط الحياة واساليبها السائدة فيها قبل ظهور النفط.

لقد ادى اكتشاف النفط وتدفقه في ارض الكويت بكميات كبيرة الى تزايد عائداته؛ وبالتالي ارتفاع الناتج القومي الاجمالي للفرد لدرجة يفوق فيهامثيلاته في العالم على الاطلاق، مما ادى بدوره الى احداث تغييرات بنائية قلبت انماط الحياة واساليبها وبصورة تكاد تكون فجائية، رأسا على عقب. فمع مداخيل النفط الهائلة التي بدأت تتدفق فى مجتمعات الخليج شبه البدوية، توسعت مجالات الانفاق سواء على مستوى الدولة او على مستوى الافراد، وتغيرت بشدة انماط الاستهلاك واختل ميزان توزيع الثروة، ونشأت علاقات جديدة، وتغيرت التركيبة السكانية، وكذلك البُني التحتية والفوقية لمجتمعات البترول، ونمت قطاعات اجتماعية جديدة.[1]

لقد انفقت اموال كثيرة من عائدات النفط على الخدمات العامة لسكان الكويت، حيث حدث توسع كبير في التعليم وفي الخدمات الصحية، والاسكان، والمجالات الثقافية، والترفيهية، والرعاية الاجتماعية. وكان لذلك اثره الواضح على الكثير من مظاهر الحياة الاجتماعية مثل : العادات والتقاليد، والقيم، والاسرة.. الخ ولكن كيف اثر ذلك في ظاهرة الجريمة في هذا المجتمع، وفي اي اتجاه؟ ان الاجابة عن هذا السؤال تقتضي منا الدراسة بعمق، وباستخدام اساليب التحليل السوسيولوجي كلا من مظاهر التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في الكويت من جهة، ومظاهر الجريمة وانحراف الاحداث من جهة اخرى، محاولين الربط بين الجانبين. وهذا - بدوره - يتطلب منا تتبع هاتين الظاهرتين -

---

١ - محمد الرميحي: البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٥، ص: ٤٣.

ظاهرة التنمية، وظاهرة الجريمة وانحراف الاحداث - تتبعا تاريخيا.

والدراسة المتبعة في ذلك، هي دراسة بنائية دينامية تهدف الى ايجاد علاقات جدلية بين انساق اجتماعية كلية في حالة ديناميكية دائمة. وتتطلب هذه الدراسة استخدام ما اسماه «رايت ميلز»، اسلوب الخيال السوسيولوجي Sociological Imagination والذي يعتبر - من وجهة نظرنا - احدى اساليب البحث الاجتماعي، حيث يمكن الباحث من الانتقال من مستوى الجزئيات الى مستوى الكليات في نفس اللحظة الزمنية. كما يمكنه الانتقال من فترة زمنية الى اخرى لمعرفة مايطرأ على الجزئيات والكليات من تغيرات. وبذلك يستطيع ادراك العلاقات بين الوقائع والاحداث والانظمة الاجتماعية، وبالتالي الوصول الى تصور واقعي وموضوعي لديناميات الظاهرة الاجتماعية. ويقتضي هذا الاسلوب من الباحث سواء أكانت الظاهرة التي يدرسها تبدو محدودة او شديدة الاتساع، ان يهتم اساسا بثلاثة انواع من الاسئلة :

١ - ما الخصائص البنائية للمجتمع الذي تدرس فيه الظاهرة؟ وماهي المكونات الاساسية لهذا البناء؟ وكيف ترتبط هذه المكونات ببعضها البعض؟ وكيف يختلف هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات؟

٢ - اين يقع هذا المجتمع في سياق التاريخ الانساني؟ وماهي الآليات التي تحكم تغيره؟ وكيف تؤثر اي ظاهرة ندرسها فيه وتتأثر بالفترة التاريخية التي يتحرك فيها هذا المجتمع؟ وما خصائص هذه الفترة التاريخية؟ وكيف تختلف عن غيرها من الفترات؟

٣ - ما نوعيات الرجال والنساء السائدة في المجتمع في هذه الفترة التاريخية؟ ومانوعيات اولئك الذين في طريقهم للسيادة؟ وكيف يتم اختيارهم؟ وكيف تتكون تجمعاتهم؟ واي شكل من اشكال الطبيعة الانسانية يفصح عن نفسه، في

السلوك الذي نلاحظه في هذا المجتمع في تلك الفترة؟ وما مغزى كل ظاهرة ندرسها في المجتمع بالنسبة للطبيعة الانسانية؟

ان اقتناعنا بأن هذا الاسلوب، هو انسب اساليب البحث العلمي في دراسة الظاهرات الاجتماعية، هو الذي أملي علينا اختيار هذا الموضوع للدراسة والبحث. كما ان دراستنا لنظريات الجريمة قد ادى بنا الى التسليم بأن الجريمة وانحراف الاحداث، لايمكن فهمها بمعزل عن السياق الاجتماعي العام الذي توجد فيه هذه الظاهرة، او بدون فحص التطور التاريخي لاشكالها في علاقته بالتطور التاريخي للتكوين الاقتصادي للمجتمع الذي ندرسها فيه. كما ان ادراكنا في نفس الوقت، ان فهم عملية التنمية الاجتماعية في مجتمع الدراسة «المجتمع الكويتي»، لايمكن ان يكتمل دون تحليل وفهم مايرتبط بهذه العملية من افصاحات اجتماعية ومايرتبط بها من مشكلات. بل ان فهمها وتقييمها، لايمكن ان يتأتي الا بتحليل طبيعة الانساق الاجتماعية الكبرى التي تتسم فيها هذه التنمية.

لقد ثبت علميا ان الدراسات الامبريقية التي لم تعتمد على الخيال السوسيولوجي في دراستها لظاهرة الجريمة وانحراف الاحداث، او التي اقتصرت على وصف انماط السلوك الاجرامي، وايجاد الارتباطات الاحصائية بين العديد من العوامل السيكلوجية والاجتماعية المحددة، واهمال السياق الاجتماعي الشامل، ان هذه الدراسات قد باءت بالفشل الذريع، في تقديم فهم علمي وموضوعي لظاهرة الجريمة. والدليل على ذلك، مانلاحظه في المجتمع الامريكي، حيث اجريت اعداد هائلة من الدراسات الامبريقية المجتزأة، عن ظاهرة الجريمة خلال القرن الماضي، ووضعت بناء على نتائجها، مئات البرامج لمواجهة الجريمة. ومع ذلك فان معدلات تزايد الجريمة في هذا المجتمع، تفوق عدة مرات معدلات التزايد السكاني، بحيث اصبحت الجريمة احد المعالم الاساسية لذلك المجتمع. (١)

---

١ - سمير نعيم احمد : الصورة الراهنة لعلم الاجرام الامريكي، المجلة الجنائية القومية، المجلد الثالث عشر، العدد الثالث، ١٩٧٠.

كما ثبت ايضا، ان تجارب التنمية الاجتماعية التي اجريت حتى الآن في بلدان العالم الثالث والتي انطلقت من فهم التنمية كعملية مجردة، دون تحليل البناء الاجتماعيث الكلي للمجتمع، وفهم آلياته، لم ينجم عنها سوى تكريس التخلف في تلك المجتمعات، ولم ينتقل اي من مجتمعات العالم الثالث الذي طبق برامج التنمية التقليدية لعشرات السنين، من مصاف الدول المتخلّفة الى مصاف البلدان النامية.

ان الاسلوب الذي نحاول اتباعه في دراستنا هذه وهي «اثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معدلات الجريمة والجناح في دولة الكويت»، ليس هو الاسلوب التقليدي الذي يعتمد على مجرد الوصف الامبريقي للعوامل، وايجاد الارتباطات الاحصائية بينها، ولكنه اسلوب اكثر شمولا وبنائية. انه اسلوب تاريخي جدلي مادي، اي انه الأسلوب الراديكالي. وقد جاء اخذنا بهذا الاسلوب، نتيجة دراسة مقارنة وتحليلية للاسلوبين التقليدي والراديكالي في علم الاجتماع بوجه عام، ولظاهرة التنمية من جهة، وظاهرة الجريمة من جهة اخرى بوجه خاص.

والكتاب الذي بين ايدينا يشتمل على اربعة ابواب و سبعة فصول :

الباب الاول : ويتضمن الخلفية النظرية للدراسة، ويشتمل على فصلين، الفصل الاول – ويعرض للنظريات التقليدية والنظريات الراديكالية في التنمية، كما يناقش المسلمات الاساسية التي يرتكز عليها كلا النوعين من النظريات، بهدف تحليل وتشخيص عمليات التنمية في المجتمع الكويتي فيما بعد النفط. والفصل الثاني – ويتناول النظريات التقليدية والراديكالية في الجريمة والجناح عرضا ومناقشة. وذلك لضرورة الاسترشاد بنظرية واضحة في فهم هذه الظاهرة.

الباب الثاني : ويتناول طبيعة وبناء المجتمع الكويتي. ويتضمن ثلاثة فصول، الفصل الثالث ويتعرض لطبيعة التكوين الاقتصادي – الاجتماعي

الكويتي قبل ظهور النفط ويتعرض الفصل الرابع، للتغيرات البنائية التي طرأت على هذا المجتمع بعد ظهور النفط استرشادا بالاطار النظري السابق اما الفصل الخامس، فيتناول بالوصف والتحليل الاساليب التنموية التي اتبعت في مجتمع الكويت وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

الباب الثالث : ويعالج موضوع الجريمة في الكويت ويتضمن فصلا واحدا وهو الفصل السادس، الذي يعرض لاحصاءات الجريمة والجناح في الكويت خلال الفترة من عام (١٩٦١ - ١٩٧٩)، وتحليلها في ضوء المتغيرات التنموية والهيكلية التي مر بها المجتمع الكويتي. حيث يبدأ اولا بتحديد خطة الدراسة من حيث الفترة الزمنية التي يغطيها البحث، والاسلوب المستخدم فيه وصعوبات الدراسة، ثم تحديد المتغيرات التي يتم في ضوئها تحليل الاحصاءات. وفي النهاية يعرض هذا الفصل تحليلا مفصلا للتغيرات التي طرأت على معدلات الجريمة والجناح خلال الفترات الثلاث التالية : (١٩٦١-١٩٦٩) ؛ (١٩٧٠ - ١٩٧٤)؛ (١٩٧٥ - ١٩٧٩)

الباب الرابع : ويتناول الانماط الاجرامية المستحدثة التي لحقت بمعدلات الجريمة في المجتمع الكويتي خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٧). ويتضمن فصلاً واحداً هو الفصل السابع الذي يشتمل على تحليل معدلات الجرائم المستحدثة في الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٧) كما يتضمن خاتمة تشتمل على مناقشة عامة لموضوع اثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجريمة والجناح، ومحاولة استخلاص بعض النتائج ذات الدلالة النظرية.

وفي الختام ارجو ان يكون هذا الجهد اسهاما متواضعا يستعان به في دراسة الآثار التي تعكسها التنمية والاقتصادية على معدلات الجريمة والجناح في دولة الكويت، املا في ان يسهم هذا الجهد في فهم واقع مجتمعنا الكويتي المعاصر، وما يواجهه من تحديات او مؤامرات سواء على المستوى الاقليمي او الدولي. ولاشك

ان هذا المجتمع بطاقاته وامكاناته الهائلة قادر على القضاء علي كل ما يعترض طريقة من عوائق وتحديات، وبذلك يتحقق له ما يصبو اليه من طموحات وتطلعات ترقى به الى مستوى افضل في مختلف المجالات.

والله أسأل أن يوفقنا الى مافيه خير امتنا وصلاحها.

المؤلف

د/ نضال حميد الموسوى

الكويت في .....

١٩٩٣/٦/٢٥

الباب الاول
الخلفية النظرية للبحث

الفصل الأول– النظريات التقليدية والراديكالية في التنمية

اولا – معالم الفكر التنموي التقليدي

ثانيا –معالم الاتجاه الراديكالي

ثالثا – استنتاجات عامة

الفصل الثاني – النظريات التقليدية والراديكالية في الجريمة وجناح الاحداث

اولا – الاتجاه المثالي التقليدي

ثانيا – العمليات الاجتماعية وراء الجريمة

ثالثا – الاتجاه المادي الراديكالي

رابعا – الاتجاه الراديكالي المحدث

الفصل الاول
النظريات التقليدية والراديكالية في التنمية

المقدمة :

حاول علماء الاجتماع منذ ظهور هذا العلم تفسير الاختلاف بين مجتمعات العالم فقد فسر «ماكس فيبر» الاختلاف بين البلدان الاوربية الرأسمالية الصناعية وغيرها من البلدان الزراعية وذلك بظهور وسيادة الاخلاق البروتستانتية في النوع الاول لاستناد الرأسمالية على المشروعات الاقتصادية التي تتم ادارتها وفقا للمبادىء العلمية والثروات والانتاج والكفاءة في العمل وضبط النفس والابداع التي تشتمل عليها العقيدة البروتستانتية. (١) وقد ربط «ماكس فيبر» بين التحرر الديني الذي تمثله العقيدة البروتستانتية والتحرر الاقتصادي التيتمثله الرأسمالية. (٢)

وفسر «أوجست كونت» التفاوت بين المجتمعات على اساس سيادة نوع من التفكير الوضعي. فالمجتمعات المتقدمة وصلت الى المرحلة الوضعية. بينما المجتمعات المتخلفة مازالت في احدى المرحلتين السابقتين المرحلة اللاهوتية او المرحلة الميتافيزيقية. (٣)

كذلك فسر «أميل دوركايم» الفرق بين المجتمعات الصناعية المتقدمة والمجتمعات الزراعية او الاولية بالتماسك والتضامن الآلي في النوع الاول وسيادة التضامن العضوي في النوع الثاني. وارجع ذلك الى زيادة الكثافة الدينامية المرتبطة بتقسيم العمل في المجتمعات المتقدمة.(٤)

وفسر الجغرافيون هذا التفاوت بعوامل بيئية وجغرافية فسكان المناطق الباردة اكثر نشاطا وقدرة على العمل بينما سكان المناطق الجنوبية يتصفون بالكسل، وعدم الميل الى العمل والانجاز. (٥)

---

١ – السيد محمد الحسيني ،وأخرون:دراسات فى التنمية الاجتماعية،ط٤،دار المعارف القاهرة،١٩٧٩،ص:٥١,٤٣

٢–عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية،المطبعة العالمية القاهرة،١٩٧٠،ص،٢٨٠٠٢٧٨

٣–سمير نعيم احمد :النظرية فى علم الاجتماع، ط٢،دار المعارف، القاهرة١٩٧٩،ص:٨٥–٩٠

٤–نفس المرجع ص: ١٠٤–١٠٨

٥–محمود الكردى : قضية التخلف والتنمية فى علم الاجتماع، رؤية نقدية،الكتاب السنوي لعلم الاجتماع ،العدد الاول،اشراف:محمد الجوهري ،دار المعارف ،القاهرة،١٩٨٠،ص:١٩–٣٤.

وفسر «كارل ماركس» التفاوت بين المجتمعات على أساس تطور القوى والعلاقات الانتاجية في المجتمع، والذي يترتب عليه تطور في البناء الفوقي الذي يشمل كافة النظم الاجتماعيه.[١]

واذا تأملنا هذه التفسيرات الكلاسيكية للتفاوت بين المجتمعات فاننا نستطيع ان نصنفها الى فئتين.:–

الفئة الاولي: تستخدم عوامل مثالية أو فكرية مثل الاخلاق البروتستانتية والتضامن الجمعي، والفكر الوضعي.

الفئة الثانية: تستخدم عوامل مادية تاريخية كما هو الحال بالنسبة لكارل **ماركس** K.Marx

لقد تأثر جميع العلماء الذين كتبوا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية بأحد التيارين، او الرافدين بحيث نستطيع تصنيف الاتجاهات المعاصرة في شرح وتفسير التخلف والتنمية طبقا لهما، حيث يصنفون نظريات التنمية الحديثة الى نظريات تقليدية (أو مثالية) ونظريات راديكاليه (أو مادية).

أولا : اهم معالم الفكر التنموي التقليدي:

عبر الفكر التنموي عن نفسه بأشكال مختلفة منذ ظهوره بعد الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا هذا. وعلى الرغم من تعدد تفسيرات الفكر التنموي لظاهرة التخلف فإنها تشترك في عدة خصائص اساسية ينقصها الصدق الامبريقي وتتسم بالضعف.

وتمتاز معالم الفكر التنموي بثلاث خصائص رئيسية هي : [٢]

١ – انها نظريات تتسم بالعمومية والتجريد كما لو كانت مجتزأة من السياق التاريخي للمجتمع من جهة ومن السياق العالمي للعلاقات بين الدول من جهة اخرى. فهي تقارن

---

(١) عبد الباسط عبد المعطي: اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٠، ص: ١٠٦–١٠٨

(٢) سمير نعيم احمد : التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، ١٩٧٩

بين الواقع المتخلف للمجتمع وبين الواقع في المجتمعات المتحضرة دون ابراز العلاقة بين التخلف في جزء من العالم والتقدم في جزء آخر منه.

٢ – ان منطلقاتها الاساسية مثالية. فالواقع المادي المتخلف يرجع الى عوامل فكرية او ثقافية، مثل التقليدية او المحافظة التي تسودالبلدان المتخلفة وتحول بينها وبين التحديث.

٣ – ان النموذج الامثل الذي تجعل منه هدفا هو نموذج المجتمع الغربي الرأسمالي وبخاصة في خصائصه الشكلية

هذه النظريات تعني بمفهوم التنمية بالنسبة لبلدان العالم الثالث. وهو تبني العالم الثالث للخصائص والسمات السلوكية والسيكولوجية والثقافية والاجتماعية السائدة في البلدان الرأسمالية الغربية.

بعض النماذج للنظريات التقليدية:

١ – نظرية اطوار مراحل النمو الاقتصادي لروستو

اتخذت هذه النظرية الاساس الفكري القائم على الاعتقاد بأن الدول المتخلفة تعيش في مرحلة نمو سبق ان عاشتها الدول الصناعية. ويعتبر نموذج مراحل النمو «لروستو» من أشهر النماذج الاقتصادية ويحددها على النحو التوالي :– (١)

١– مرحلة المجتمع التقليدي The Traditional Society

٢ – مرحلة التهيؤ للانطلاق The Pre-Conditions for Takeoff

٣ – مرحلة الانطلاق (بداية التصنيع) The Take off

٤ – مرحلة التهيؤ نحو التصنيع The Drive to Maturity

---

(١) سعد جمعه : التنمية الذاتية واستراتيجياتها، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الاول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠، ص : ٨٢

٥ – مرحلة الاستهلاك الوفير The age of High Mass Consumption

ويعتبر «روستو» ان غالبية الدول المتخلفة تتواجد طبقا لنموذجه فيما بين مرحلة التهيؤ للانطلاق ومرحلة الانطلاق. وهي المرحلة الانتقالية. ونظرية «روستو» تقوم على ان النمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني بمعنى ان كل مرحلة تمهد الطريق اتوماتيكيا للمرحلة التي بعدها.

نقد النظرية :

ركز روستو على ان عملية تنمية الدول النامية متوقفة على قدرة هذه الدول على اتخاذ الطريق الذي سلكته من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة. وليس من المنطق القبول بفكرة «روستو»، اذ ان هناك سبلا اخرى امام هذه الدول يمكن اتباعها في تحقيق تنميتها. وان التصور الذي يمكن ملاحظته في نظريته هو تجاهلها، وفهمها الخاطيء لتاريخ كل من الدول المتخلفة او المتقدمة. (١)

البنائية الوظيفية :

هي صياغات جديدة لافكار ومسلمات قديمة. وتعتمد على اساس فكرة النسق العضوي. والتي تقول ان كل شيء يمكن النظر اليه باعتباره «نسقا» او كلا متكاملا يتكون من اجزاء، مثله مثل الكائن الحي، وهناك كثير من العلماء ينتمون الى هذا الاتجاه ومنهم «روبرت ميرتون»، «جورج هاماتز»G.Homans و «تالكوت بارسونز» وغيرهم ان الوظيفة هي الدور الذي يؤديه الجزء في الحياة الاجتماعية وفي الكل الاجتماعي، الذي هو البناء ويتألف من اجزاء او انساق اجتماعية تتوافق فيما بينها. وهذه النظرية تستخدم مفهوم البناء Structure والوظيفة Function في فهم المجتمع وتحليله.

ويعرف بارسونز البناء الاجتماعي، على انه مجموعة من العلاقات الثابتة نسبيا بين

---

(٢)انطوينوس كرم : اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الانماء القومي، بيروت، ١٩٨٠، ص ١١٨١ – ١٢٦

الافراد والوظيفة من الدور الذي يسهم به الجزء في الكل. [١]

تصور المجتمع من خلال البنائية الوظيفية :

المجتمع هو نسق من الافعال المحددة المنظمة. ويتألف النسق من مجموعة من المتغيرات المترابطة بنائيا والمتساندة وظيفيا ويعرف «بارسونز» المجتمع بأنه نمط من النسق الاجتماعي يتمثل في الواقع الامبريقي الذي يحدد هذا النسق. ولقد تأثر «بارسونز» فكريا بعلماء الاجتماع امثال: «أميل دوركايم» و«باريتو» و «ماكس فيبر» ويقدم «بارسونز» نظرية في الفعل الاجتماعي ويرتكز الاطار النظري فيها على اربعة مفهومات اساسية هي : [٢]

١ – الفعل الاجتماعي Social Action

٢ – الموقف Situation

٣ – الفاعل Actor

٤ – توجيهات الفعل Actors orientation

ويري «بارسونز» ان كل فعل عبارة عن سلوك، وليس كل سلوك فعل. لقد استخدم «بارسونز» مفهوم الدور لكي يثبت ان مكانة الفاعل تلائم نشاطه ودوره في المجتمع وأكد على ان اهمية النظام اساس في خلق التكامل بين الانساق – فتكوين النظام يعتبر العملية الاساسية التي تؤدي الى التكامل والاستقرار.

ويعتبر «بارسونز» ذا نزعة تطورية. لقد عرف التطور بأنه عبارة عن مركب من الابنية والعمليات المترابطة وان المكونات الاساسية للتطور، هي عمليات التباين والتكامل والتعميم في داخل نطاق النسق القيمي.

---

(١) عبد الباسط عبد المعطي – مرجع سابق، ص : ١٥١ – ١٥٢

(٢) سمير نعيم احمد – مرجع سابق، ص : ٢٠٠ – ٢٠٣

نقد نظرية «بارسونز»

ان «بارسونز» اهتم بحصر مراحل تطورية معينة تمر بها المجتمعات والاسهام الذي قدمته النظرية البارسونية في فهم الدول النامية ضئيلاً ويتسم بالغموض. ولقد تصور «بارسونز» العالم الثالث وحدات صغيرة مستقلة قائمة بذاتها وتشكل عالما مقفلا. وان افكار ومقولات الوظيفة نظرية غير متكاملة في معالجتها لواقع المجتمع النامي. (١)

الاتجاه السيكولوجي في تفسير التخلف «ماكليلاند»

ان عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي تعد من العمليات المعقدة والتي تسهم في تشكيلها مجموعة متفاعلة من المتغيرات الاقتصادية والطبيعية والسيكولوجية والاجتماعية. ولذلك عند تفسير النمو الاقتصادي ينبغي ان يكون تفسيرا متكاملا يستند الى كل المتغيرات المتفاعلة معا في احداث النمو. وقد عرف «ماكليلاند» «ان الحاجة الى الانجاز هي الدعامة الاساسية للتنمية الاقتصادية. لقد ركز «ماكليلاند» على القيم وعلاقتها بالحاجة الى الانجاز، ولذلك تأثر «بماكس فيبر» واكد على علاقة البروتستانتية بالحاجة الى الانجاز. ان تحقيق التنمية الاقتصادية في اي مجتمع يعتمد على وجود مجموعة من المنظمين الاقتصاديين ذوى بناء نفسي خاص يشجعهم ويدفعهم الى الاجتهاد والابتكار والمخاطرة بغية تحقيق اهداف اجتماعية تتمثل في تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية ويرجع «ماكليلاند» التخلف الى الدوافع السلوكية للافراد في المجتمعات الزراعية التقليدية. ذلك لان التركيب الطبقي للدول النامية لايشجع على تربية الاطفال في جو يعمل على تقوية دافع الانجاز عند الطفل ولذلك وصف سكان الدول النامية بالكسل. (٢)

نقد نظرية «ماكليلاند»

ينقص نظرية «ماكليلاند» افتقارها للبعد التاريخي لظاهرة التحديث وتفسيرها في

---

(١) سهير لطفي : التنمية الاجتماعية وجرائم المال العام (١٩٥٢ - ١٩٧١)، دار النهضة، القاهرة، ١٩٧٨، ص : ٥٥ - ٥٦

(٢) دافيد، ماكيلاند : مجتمع الانجاز، عرض : محمد التابعي سليم، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، دار المعرف، القاهرة، ١٩٨٠، ص : ٣٢٢

ضوء مفاهيم سيكولوجية. كذلك لم يذكر البعد التاريخي والبنائي والدور الذي يلعبه الاستعمار في اضعاف نشاط المنظمين الوطنيين. كما رفض «ماكليلاند» كغيره من العلماء الاعتراف بالجذور الاستعمارية للتخلف. [١]

ثانيا: معالم الاتجاه الراديكالي :

يمكن تلخيص الاتجاه الراديكالي المعاصر في التنمية فيما يلي[٢]

١ – ان الفكر التنموي المعاصر رفض المنهج التقليدي الذي فسر التخلف على انه حاصل جمع سمات التخلف. وطالب بوضع منهج جديد يشمل الظروف التاريخية والمعاصرة للبلدان النامية.

٢ – ان التنمية حدث تاريخي حضاري وان التخلف هو ظاهرة نسبية تاريخية. ويقول «فرانك» ان أي محاولة لاقامة نظرية او وضع سياسة خاصة بالدول المتخلفة يجب ان تستند الى فهم عميق لتاريخها.

٣ – ان التخلف ليس نتيجة لطبيعة هذه الشعوب وسيكولوجيتها وقيمها وعاداتها. وليس بسبب نقص في رؤوس الاموال والخبرات الفنية والتكنولوجية، ولكنها عملية نشأت بفعل دمج هذه الدول في السوق الرأسمالي العالمي وتعرضها للاستغلال والنهب لمواردها الاقتصادية

٤ – ان الفكر المعاصر يعزي التخلف في البدان النامية الى التبعية للعالم الخارجي. وقد ادت هذه التبعية الى الركود الزراعي واعتماد هذه البلدان على تصدير سلعة واحدة او عدد قليل من السلع ووجود قطاع صناعي ضعيف وغياب اي تطور تكنولوجي.

وبناء عليه يتمثل جوهر عملية التنمية في كسر اتجاه العملية التاريخية للتخلف على نحو يدفع هذه الدول لتحطيم التبعية بكل مكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

---

(١) السيد الحسيني، وآخرون، مرجع سابق، ص – ٩٣ – ١١٢

(٢) رمزي زكي : الأزمنة الراهنة في الفكر التنموي، مجلة العلوم الاجتماعيةتموز / ١٩٨٠ القاهرة، ص : ٤٠ – ٤٤

نماذج للماركسية الجديدة :

يؤكد الفكر الماركسي الجديد على ضرورة الاهتداء بالمادية التاريخية لقيادة البحوث السوسيولوجية. ويذهب الماركسيون وفي مقدمتهم «جورة لوكاش» و «لوسيان جولدمان» الى انه اذا اريد فهم المجتمع المعاصر فيجب النظر اليه كلية. ويعني ذلك التفوق الشامل للكل على الاجزاء لذلك فان الماركسون المحدثون يركزون على وجود اقتصاد دولي متحد موضوعيا وذى طابع اجتماعي[١].

ان الاتجاه الماركسي الجديد يتناول دول العالم الثالث في ضوء العلاقات التاريخية والمعاصرة بين الغرب ودول العالم الثالث. ويذهب الماركسيون الى ان التناقض الاساسي القائم اليوم هو الذي ينشأ بين الامبريالية من ناحية وشعوب العالم الثالث من ناحية اخرى. تمارس الامبريالية دورها في العالم الثالث من، خلال الميادين السياسية والايديولوجية والعسكرية والاقتصادية وذلك لايقل خطورة عن الجانب الاقتصادي. [٢] ان النمو المشوه الذي حدث في بلدان العالم الثالث من خلال الميادين السياسية والايديولوجية والعسكرية والاقتصادية وذلك لايقل خطورة عن الجانب الاقتصادي. ان النمو المشوه الذي حدث في بلدان العالم الثالث كان نتيجة للتبعية الاقتصادية للمركز، والارتباط النقدي والمالي الذي يكون بأشكال وصور متنوعة، والاعتماد على المركز في استيراد التكنولوجيا في شكل سلع ومعدات تامة الصنع، كذلك عدم كفاية الانتاج المحلي من المواد الغذائية لسد حاجة السكان كذلك ارتباط الصفوة المثقفة في القطر المتخلف بثقافة المركز وبقيمة واسلوب حياته وبحضارة هذا المركز بصفة عامة[٣]

من ذلك نستخلص ان الاستغلال الذي تعرض له العالم الثالث من جانب الدول الرأسمالية ادى الى مزيد من التخلف في هذه البلدان التابعة، يقابله مزيد من التنمية

---

(١) عبد الباسط عبد المعطي – مرجع سابق، ص: ٢٠٣ – ٢٢٠

(٢) السيد محمد الحسيني – التنمية والتخلف، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الثامن والثلاثون، القاهرة ١٩٨٠، ص: ١٢٦ – ١٣٤

(٣) محمد لبيب شقير – مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في ضوء الفكر التنموي المعاصر، المعهد العربي للتخطيط، يناير/ ١٩٨١، الكويت – ص: ١٣

والرفاهية في البلدان الرأسمالية المتقدمة.

فرانك :

يعتبر «فرنك» من الماركسيين المحدثين. ويعتبر «فرنك» التخلف نتاجا للتنمية وذلك بقوله «ان توسع النظام الراسمالي ادى الى التوغل والنفاذ في الدول المتخلفه، وادى بذلك الى تخلفها ويقول «فرانك» ان نشأة التخلف الاقتصادي مرتبط باستخدام القوتين السياسية والاقتصادية وان علاقة العواصم بالتوابع تتمثل في امتصاص رؤوس الاموال والفائض الاقتصادي وتحوله الى العواصم العالمية. (١)

ان نظرية التبعية كما صاغها «فرانك» تقول ان العالم يشكل وحدة لاتتجزأ، وان العملية التاريخية التي حكمت تطوره واحدة. ان نقل رأس المال من الدول الخاضعة وتراكمه في الدول الراسمالية هو العملية الخفية المسببه لكل من التنمية في مركز العالم، والتخلف في التوابع. رغم ان التاريخ كأنه سلسلة متصلة الحلقات من كل هذه العمليات المتخلفة والمتناقضة. الا انها تؤدي في النهاية الى نتيجة واحدة وهي مزيد من تراكم رأس المال في مركز العالم ومزيد من استنزافه ونهبه في التوابع. والخلاصه ان «فرانك» يقول ان التبعية هي وضع مكون من سلسلة كاملة من المراكز والتوابع، تربط معا اجزاء النظام الرأسمالي بكامله من مراكزه الرئيســه في اوربا والولايات المتحدة الى ابعد المواقع في أرياف امريكا اللاتينية، كل من هذه التوابع يعمل كأداة امتصاص لرأس المال من التوابع الى المراكز المحيطة بها. ان اي نمو تحققه الدول النامية في اطار هذا النمط من العلاقات هو نمو تابع اي لايملك لا الحركة الذاتية ولا صفة الديمومة. (٢)

باران :

ان فكرة فائض القيمة التي استخدمها «باران» يمكن عن طريقها تتبع المراحل

---

(١) عبد الباسط عبد المعطي – مرجع سابق – ص : ٢٢٠، السيد الحسني – مرجع سابق، ص ١٣١ – ١٣٢

(٢) اندريه جندر فرانك – التراكم العالمي، عرض : احمد زايد، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الاول القاهرة، ١٩٨٠، ص : ٣١٤

التي مرت بها هذه المجتمعات حتى وصلت الى ما تعانيه من تخلف وتراكم رأس المال في ايدى الطبقة الجديدة من التجار والحرفيين. ويذهب «باران» في نظريته الى ان الفائض لايذهب الى كل الطبقات وانما تستفيد منه طبقة التجار ومقترضو النقود والوسطاء والشركات الاحتكارية والبنوك.

وتعارض الدول الاحتكارية بشدة قيام التصنيع في الدول النامية. ويؤكد «باران» ان التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة تضر بشدة بالمصالح المسيطرة في الدول المتقدمة وان التخلف طبقا لآرائه هو نتيجة للاتصال بين الدول النامية. وان استنزاف الفائض بواسطة رأس المال الاجنبي يسارع في عملية التنمية في البلاد المتقدمة ويسبب التخلف في البلاد التي تقع تحت سيطرة رأس المال الاجنبي. (١)

ويرى المفكرون «الراديكاليون» وعدد من الزعماء الوطنين في الدول النامية انه رغم حصول الدول النامية علي استقلالها السياسي رسميا . الا انها مازالت تعيش في حالة تبعية كاملة للدول الرأسمالية المتقدمة في المجالات الثقافية والاقتصادية والعسكرية. واذا تغيرت اشكال هذه التبعية بانتهاء الاستعمار القديم بأساليبه المباشرة والظاهرة. فان اشكالا جديدة من الاستعمار الحديث تظهر باساليب خفية وغير مباشرة وكما يرى المفكرون «الراديكاليون» ان تخلف الدول النامية هو نتيجة لتبعيتها للدول الرأسمالية المتقدمة. (٢) فان الشرط الضروري لنمو هذه الدول هو خروجها من حلقات التخلف التي تعيش فيها وكسر علاقات التبعية التي تربطها بالدول الرأسمالية المتقدمة. وكسر هذه العلاقة يتطلب في الغالب ثورة اجتماعية وسياسية لتقضي على التبعية من جذورها.

الاستراتيجية الملائمة للتنمية في العالم الثالث في ضوء كتاب المدرسة التبعية:

١ - اذا كانت التنمية على المستوى القطري تواجه عقبات. مثل عدم استيعاب السوق الداخلي

---

(١) ابراهيم سعد الدين : بعض الملاحظات حول مقولة التبعية الاقتصادية واهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية، ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجيدة، في دمشق - المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٧٩، ص : ٢٤ - ٢٥

(٢) سعد جمعه - مرجع سابق ، ص ٨٧ - ٨٨

للقطر للمنتجات الصناعية الحديثة وعدم الاعتماد على اسواق الدول الصناعية المتقدمة فانها تصبح ملحة لاقامة تجمعات تكاملية اقليمية. (١)

٢ – يجب اجراء حصر شامل للموارد المحلية، سواء كانت قوي عاملة أو رأس مال، مواد خام، ثروات معدنية. وبناء قطاع صناعي يحقق الطلب الحقيقي للقاعدة الشعبية.

٣ – رفع انتاجية القطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء من المواد الغذائية.

٤ – زيادة الترابط بين القطاع الزراعي والصناعي. وعدم الاهتمام الشديد بالكفاءة الانتاجية على حساب قلة الجودة للصناعات المختلفة للجماهير.

٥ – ارساء قواعد التجارة الخارجية على انها واحدة من النشاطات المكملة للجهود المبذولة في قطاعي الصناعة والزراعة.

٦ – ان تتمتع الدول المتخلفة باستقلاليتها وتكاملها. وان يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية. وان المشاركة الشعبية لها دور كبير كذلك في عملية التنمية الاجتماعية. والمشاركة الشعبية هدف ووسيلة للحياة الديمقراطية السليمة. والمشاركة الشعبية كذلك هي التجنيد الفعلي لكافة الطاقات البشرية في مختلف القطاعات والانماط الانتاجية، وتعتبر كذلك قمة الممارسة الديمقراطية للحرية بجناحيها السياسي والاجتماعي وهذا هو جوهر العملية التنموية . (٢)

---

(١) محمد لبيب شقير – مرجع سابق، ص : ١٦

(٢) عبد الهادي الجوهري – المشاركة الشعبية والتنمية الاجتماعية، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد الاول – يناير / ١٩٧٨، القاهرة، ص : ٨٦٠

الخلاصة

(استنتاجات عامة):

من العرض السابق يتبين ان هناك نوعين من نظريات التنمية «النظريات التقليدية ـ التحديثية» والنظريات الراديكالية ـ التبعية».

تصر نظريات التحديث على تطبيق النظم الرأسمالية في كل المجتمعات على الرغم من اختلاف الابعاد التاريخية والسياسية والمجتمعية، وحصر عملية التنمية في اكتساب الدول النامية لعناصر التقدم السائدة في الدول المتقدمة والمرور بنفس المراحل التي مرت بها الدول المتقدمة.

لقد نظرت نظريات الفكر التنموي التقليدي الى ظاهرة التخلف نظرة اقتصادية بحته. فالتخلف في منطوق هذه النظرية هو عدم وصول المجتمعات المتخلفة الى نفس الخصائص التي وصل اليها العالم الصناعي في النمو والتقدم وعلى ذلك فان تقدم الدول المتخلفة يتحدد بنفس الاتجاهات وبنفس العوامل وبنفس السياسات التي ادت الى تحقيق النمو في الدول الرأسمالية. واصحاب النظريات التقليدية يعزون التخلف في الدول النامية الى مقاومتها للتغير والتحديث على النموذج الغربي الرأسمالي. كذلك يرى اصحاب الاتجاه الانتشاري ان اهم معوقات التنمية هي القيم التقليدية السائدة في دول العالم الثالث والتي تتعارض مع قيم المجتمعات الرأسمالية وتعوق جهد المجتمعات الرأسمالية في نشر خصائص التنمية في الدول المتخلفة [١] بينما تخد ان الراديكاليين ينظرون الى معوقات التنمية نظرة شمولية بنائيةوواقعية ويذكرون ان اهم معوقات التنمية تتمثل في الاستغلال الواقع على البلدان المتخلفة ونهب ثرواتها بواسطة البلدان الرأسمالية المتقدمة في ظل نظام عالمي. وان القوى العالمية تتحالف مع قوى محلية في البلدان المتخلفة لكي تقف حائلا دون التغير الثوري لتحقيق تنمية البلدان المتخلفة. [٢]

---

(١) اسماعيل عبد الله – نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٧٦، ص : ١٣٤ – ١٣٦

(٢) سمير نعيم احمد – التحديات الاجتماعية ، مرجع سابق، ص : ٤٠ – ٤١

الباب الثاني

طبيعة وبناء المجتمع الكويتي

الفصل الثاني

النظريات التقليدية والراديكالية عن الجريمة وجناح الاحداث

المقدمة :

اهتم المفكرون منذ زمن بعيد بظاهرة الجريمة ، وقدموا لها شتى التفسيرات محاولين بذلك فهم جوانب هذه الظاهرة الانسانية ووضع حلول تؤدى الى التحكم فيها من أجل التقليل في حجمها ، أو التغلب عليها نهائيا . والتحكم في هذه الظاهرة يتطلب الفهم الموضوعى لها ٠ ومناقشة بعض النظريات الاجتماعية عن الجريمة وجناح الاحداث سواء الفيزيقية منها مثل ‹ نظريات الانماط الجسمية لشلدون ، جلوك ولومبروزو › أو البيولوجية مثل نظرية الوراثة والغدد الصماء › أو السيكولوجية مثل ‹ نظريات التعلم والتحليل النفسي›٠

ومثلما صنفت نظريات علم الاجتماع الى نظريات مثالية تقليدية ونظريات مادية راديكالية ، فانه يمكن تصنيف التفسيرات الاجتماعية للجريمة أيضا على هذا الاساس ٠

١ – الاتجاه المثالي التقليدى ٠

٢ – الاتجاه المادي الراديكالي ٠

أولا : الاتجاه المثالي التقليدى :

يركز هذا الاتجاه على العمليات الاجتماعية المرتبطة بالجريمة وينقسم هذا الاتجاه الى نوعين :–[١]

---

(١) سمير نعيم احمد : الدراسة العلميه للسلوك الاجرامي، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة، ١٩٦٩، ص: ١٨٩ – ١٨٠

النوع الاول : يهتم بايجاد العلاقة والارتباط بين معدلات الجريمة والظروف الاجتماعية المختلفة ٠ مثل التحضر – التصنيع – المستوى الاقتصادى والاجتماعي ٠

النوع الثاني : يهتم بتحديد العمليات الاجتماعية التي يصبح الاشخاص من خلالها مجرمين أو كيفية اكتسابهم للسلوك الاجرامي ٠

وهدف هذه التفسيرات الاجتماعية هو تحديد الابعاد وتشخيص العوامل المختلفة التي تشكل الخلفية لتكوين السلوك الاجرامي ٠

أولا : العوامل الاجتماعية المرتبطة بالسلوك الاجرامي :

١ – العوامل الايكولوجية :

وتعنى مدى تأثر الافراد بالضغوط والوقائع البيئية المختلفة التي يتعرضون لها خلال معيشتهم في بيئة اجتماعية معينة ٠ (١)

بمعنى ايجاد العلاقة بين السلوك الاجرامي وبين مناطق معينة في المدينة ٠ومن علماء هذه المدرسة الايكولوجية " روبرت بارك " ، " برجس " ، فردرك تراشر " ومن الدراسات التى اجريت في مدينة شيكاغو والتي قام بها " هنرى مكاى " و " كلنوردشو " اتضح ان المناطق القريبة من وسط المدينة أو منطقة الاعمال وهي المناطق التى تتصف بالتفكك الاسرى ٠ ان احصاءات جرائم الاحداث كانت مايقرب من ٣٧٪ وكلما ابتعدنا عن المدينة تتصف الحياة الاجتماعية بالاستقرار ونسبة الجناح فيها أقل ٠ (٢)

نقد النظرية :

تعرضت نظرية " شو " الى حملات من النقد فقد هاجمتها الامريكية " صوفيا " و " دروبيتسون " ووجدت أن هناك تفاوتا في نسبة الجنوح لايمكن ان يقاس ببعد المنطقة أو مركز المدينة ٠ وأن السلوك الاجرامي ممكن أن ينشأ في بيوت تتمتع بقدر وافر من الرخاء

---

(١) عدنان الدوري : اصول علم الاجرام، الكويت ، ١٩٧٢ ، ص. ٩٥.

(٢) سمير نعيم احمد : المرجع السابق، ص : ١٨٢ – ١٨٥.

وظروف اقتصادية حسنة ، ولذلك فهم يتجهون الى أهمية العوامل النفسية في تفسير طبيعة السلوك الاجرامي · وهناك عوامل تؤثر على معدل الجريمة ولكنها لا تؤثر تأثيرا مباشرا على السلوك الاجرامي · مثل تفاوت القوانين وتفاوت الصرامة في تنفيذها · [١]

٢ - العوامل الاقتصادية :

الظروف الاقتصادية للمجتمع من أهم الظواهر الاجتماعية التي وقف عندها المفكرون قديما وحديثا في دراستهم لمشكلة الجريمة ·

ولقد ناقشها عدد من فلاسفة الاغريق مثل " زينفون " و " افلاطون " و " أرسطو " وغيرهم في العصور الوسطى مثل (القديس توماس الاكويني) وقد ربط " سيزار بيكاريا " الجريمة بالبؤس الاقتصادى وبيأس الطبقة الفقيرة · لقد افترق المهتمون بالواقع الاقتصادى وتأثيراته على الجريمة في اتجاهين ·

الاتجاه الاول :

يذهب الى ان الظروف الاقتصادية للمجتمع تسهم مساهمة فعالة في الجريمة ، أو الظروف الشخصية احيانا ومن المنادين بهذا الاتجاه " شارل لوكاش " و " جون فون ماير " وغيرهم ·

الاتجاه الثاني :

يرى ان مشكلة الجريمة مرتبطة بالبناء الاقتصادى للمجتمع ومن أنصار هذا الاتجاه " كارل ماركس " و " فردريك انجلز " وأن معظم الدراسات التى اجريت ركزت على وجود علاقة قوية بين السلوك الاجرامي والفقراء وانخفاض المستوى الاقتصادى والاجتماعي · [٢]

٣ - عوامل التصنيع والتحضر :

أثبتت التجارب أن معدل انتشار السلوك الاجرامي أكثر في المناطق الحضرية منه في

---

(١) عدنان الدوري : المرجع السابق، ص : ٩٧.

(٢) عبود السراج - الجريمة في اطار التفسير الاقتصادي للمجتمع، مجلة الحقوق والشريعة - السنه الثالثه، العدد الثاني، الكويت ١٩٧٩ ص: ١٢٣-١٢٧.

المناطق الريفية ٠ وذلك لأن المجتمع الريفي أو الصناعي منعزل عن المجتمعات الاخرى ؛وتقوم غالبية مؤسساته على عنصر القداسة ٠ أما المجتمع الحضرى أو الصناعي فهو يفتقر الى الاستقرار والتكامل ويسميه البعض المجتمع المزيف ٠ والمجتمعات التقليدية تركيبتها بسيطة سهلة غير معقدة تدور حول الاسرة الكبيرة وتقوم على التعاون والانتماء الكامل والالتزام وعن طريقها يجد الفرد أسباب الامن والرعاية والضمان الاجتماعي عند العجز أو المرض. (١)

ولكن ظاهرة الانحراف تبدو بشكل واضح في المجتماعات الحضرية والصناعية ٠ ان الظروف الاقتصادية للتصنيع عامل مؤثر في زيادة المشكلات والانحراف وأن الجريمة ظاهرة نوعية مصاحبة لعملية التصنيع والتحضر وهذا بسبب النظام الرأسمالي ٠

العوامل الاسرية :

تعتبر الاسرة من العوامل الهامة التى تؤثر في التكوين النفساني للفرد ٠ فهي البيئة الاولية التى تحتضن الفرد منذ الولادة ٠ ان اختلال كيان الاسرة ينشأ عن وفاة أحد الوالدين ٠ أو الطلاق أو غيره ٠٠ فالولد في مثل هذا الوضع غير الطبيعي ينتابه شعور بالحرمان والعطف ، يضطر للهروب والبدء في سلسلة افعال مؤذية وجرائم ٠ (٢)

كذلك حجم الاسرة وعدد الافراد وترتيب الطفل بين اخوته كذلك ظروف ولادته وما اذا كان مرغوبا فيه ام لا ، كل ذلك يؤثرعلى الانماط والمعايير التي يمكن ان تدفع الحدث الى البحث عن مجالات خارج نطاق الاسرة ٠(٣) كذلك هناك علاقة بين المستوى الاقتصادي للأسرة وبين السلوك المنحرف ، وأن الدراسات الاجتماعية المختلفة تشير الى العلاقة الوثيقة بين اضطرابات البيئة الاسرية وبين السلوك الجانح ، منها دور العائلة في مجال التنشئة كأن تكون العائلة سيئة التنظيم أو مصدر النشوء يكون اضطرابات شخصية ؛ وكذلك القلق والانفعالات العاطفية الشديدة كل هذه الظروف غير الملائمة تدفع الى الجنوح ٠(٤)

---

(١) محمد طلعت عيسي وأخرون – الرعاية الاجتماعيه للاحداث المنحرفين، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ص: ١٦٩–١٧٠

(٢) سعدي بسيسو: قضايا الاحداث علما وعملاً، ط٢، دمشق، ١٩٥٨، ص: ٥٩–٦٠.

(٣) محمد طلعت عيسي وأخرون : مرجع سابق، ص : ١٦٩–١٧٠.

(٤) عباس الحسيني، حمود الجاسم : الاحداث الجانحون في عالم الفقه والقضاء، مطبعه الارشاد، بغداد، ١٩٦٧، ص: ٣٣.

هناك قلة في المجتمع الرأسمالي من الأغنياءهم الذين يملكون ويعيشون عيشة مرفهة ، وغالبية من الفقراء يعيشون في ظروف سيئة بالاضافة الى حرمانهم من الرعاية الاجتماعية ٠

العوامل المدرسية :

تعتبر المدرسة الحلقة الوسيطة بين مجتمع الاسرة الضيق ومجتمع الحياة الواسع ٠ ان الحدث لابد وأن يواجه قسطا من عدم التكييف في بداية دخوله للمدرسة ، وهنا يظهر دور المربين والاخصائيين ٠ وهناك فريق من العلماء يرون شذوذ بعض الجانحين الى تقصير المدرسة في أداء رسالتها ويستدلون على ذلك بأدلة عديدة ، اهمال شخصية التلميذ ، فساد الجو الادبي في المدرسة ، معاملة المعلمين وعدم الاهتمام بالتلاميذ وغمرهم بالعطف ٠ وهنا نجد التلميذ يميل الى الثورة على المعلم والنفور من كل سلطة وقانون ونظام ٠ [١]

ويبدأ الانحراف بأكثر من صورة منها الهروب من المدرسة – الغياب – التأخير عن المواعيد – التخلف الدراسي ٠ كذلك الانحراف داخل البيئة المدرسية مثل : حالات الشذوذ الجنسي ، حالات حب التملك وهنا نجد ان المدرسة يمكن ان تشكل عاملا من العوامل المؤثرة في الجريمة وانحراف الاحداث ٠ [٢]

لذلك فان للمدرسة دور كبير في عملية التنشئة الاجتماعية ٠ وعلى المدرسة أن تعمل مع المؤسسات الاجتماعية إ الاخرى على وقاية الاطفال من الانحراف ولايقتصر دور المدرسة على تلقين العلوم ، وانما عليها ان تعلمهم حسن التربية والاداب والقيم الخلقية والمثل العليا والالتزام بالواجبات الدينية ٠ على ان يكون المدرس قدوة للتلاميذ لانهم دائما يحاولون تقليده ويعتبرنه المثل الاعلى ٠

عوامل خاصة بوسائل الاعلام والتسلية :

ناقش العلماء الغربيون الدور الذى تلعبه وسائل الاعلام والتسلية مثل الصحافة – الاذاعة – السينما – الكتب الهزلية ٠

---

(١) سعدي بسيسو : مرجع سابق، ص : ٦١

(٢) محمد طلعت عيسي وآخرون : مرجع سابق ، ص: ١٦٣ – ١٦٥.

وقد رأى العلماء ان الصحافة الرأسمالية لايهمها سوى الكسب وتحقيق الربح باستشارة القراء بالسلوك العنيف أو السلوك الجنسي مما يؤدى الى تعلم الجانح لهذه الاساليب ، وتضفى على الجريمة والمجرمين مكانة وتقديرا تثير في نفوس الاطفال العطف على المجرمين، وكذلك الراديو · وقد قام احد المعنيين بشئون الراديو بعمل استفتاء على مجموعة متخصصة من الاطباء وعلماء النفس وعلماء الاجتماع وقد سألهم عن رأيهم في مناهج الراديو في امريكا وتأثيره على الاطفال بوجه خاص · ظهر من نتيجة الاستفتاء ان ٩٠٪ من هؤلاء المتخصصين يعتقدون ان للراديو آثارا سيئة على الاطفال بوجه عام ، ولكن السينما والتلفزيون تعتبران أكثر تأثيرا على الافراد · [١]

ومهما كان لدور وسائل الاعلام أثر على الجانح والمجرم فليس هو الاساس لتكوين جنوحه أو اجرامه · اذ ان هناك عدة عوامل تشكل اطار شخصية الفرد مثل التكوين النفسي والعقلي والاجتماعي والثقافي · وهذه العوامل تتفاعل مع بعضها البعض بحيث لا يمكن ارجاع السلوك الاجرامي الى عامل واحد ·

ثانيا : العمليات الاجتماعية وراء الجريمة :

يتفق العلماء فيما بينهم على شيء واحد يميز النظريات الاجتماعية وهو أن السلوك الاجرامي نتاج التفاعل الاجتماعي والظروف والعمليات الخارجية الثقافية والاجتماعية · وأن هذا السلوك يحدث بفعل نفس العمليات الاجتماعية التى تحدث غيره من أنواع السلوك الاجتماعي ، وعلى ذلك فهو يُكتسب شأنه شأن غيره من السلوك · [٢]

نظرية الانومي :

أبرز من يمثلها " دوركايم " و " روبرت مرتون " · اذ يستمد " دوركايم " تفسيره للجريمة من طبيعة البناء الاجتماعي وعلاقة الفرد بالجماعة · ان المجتمعات التي تعاني من

---

(١) عدنان الدوري : مرجع سابق ، ص : ٣٤٥-٣٤٧.

(٢) عدنان الدوري : مرجع سابق ، ص : ٣٤٥-٣٤٧.

نتيجة انقسامها الى طبقات متعددة من صراعات دائمة بين القيم والمصالح ، وخاصة المجتمعات التي يسودها تقسيم خاطىء للعمل لم يتكون بصورة تلقائية بل فرض بالاكراه والقسر على أفراد المجتمع · هذا الوضع من شأنه أن يزيد التمايز أو اللاتجانس بين اعضاء المجتمع وينقص قدرتهم على تحقيق التضامن · وهذه الحالة التى يصل اليها المجتمع تدعى حالة " الانومي " وهي تتصف بفقدان المعايير والافتقار الى القواعد الاجتماعية · ويرى " دوركايم " ان الجريمة ظاهرة طبيعية ومفيدة وضرورية · لأنها تمهد الطريق الى التغييرات الخلقية والقانونية فيتحقق بذلك التطور الطبيعي لكل من الاخلاق والقانون ·[١]

مرتون :

ذكر " ان السلوك المنحرف كالجريمة والجناح والانتحار والامراض النفسية كلها تنشأ الى حد كبير عن القصور الذى يلابس البناء الاجتماعي وذلك نتيجة للتفاوت الطبقي على مستوى الافراد والمجتمعات · ويرى " مرتون " أن المجتمع الامريكي يوجد فيه صراع بين القيم التيتمجد النجاح وتلك القيم التي تجعل من النجاح شيئا مستحيلا ·

وتحتوى نظرية " مرتون " على ثلاث مسلمات :[٢]

١ – القيم التي تدعو الى تحقيق الثراء من أهم الخصائص في الثقافة الامريكية·

٢ – هناك قيم تحدد الاساليب المشروعة لتحقيق هذه الاهداف ولاتسمح لكثير من افراد الطبقات الدنيا بتحقيق هذه الاهداف بطريقة مشروعة ·

٣ – هذا الصراع يؤدى الى جهود من جانب الطبقات الدنيا لتحقيق النجاح بطريقة غير مشروعة وذلك؛ يؤدى الى كراهية الافراد من الطبقات الدنيا للقانون ومحاولتهم ايجاد البديل غير المشروع لتحقيق ذلك ·

ولقد ارجع " مرتون " وقوع الجريمة والانحراف الى اللامعيارية أو فقدان المعايير ، واللامعيارية تنشأ من عدم قدرة البناء الاجتماعي في مساعدة الافراد على تحقيق أهداف المجتمع ·

---

(١) عبود السراج – مرجع سابق، ص : ٢٩٧–٣٩٨.

٢) سمير نعيم احمد : الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي – مرجع سابق، ص : ٢٢٥–٢٢٦.

نظرية التقليد : " تارد " (١٨٤٣ - ١٩٠٤)

ان الجريمة في نظر " تارد " ظاهرة اجتماعية تتكون تحت تأثير البيئة الاجتماعية وهي حصيلة ظاهرة اجتماعية هي التقليد Imitation تتأصل في المجتمع عن طريق (التقليد والمحاكاة) ·[١] فالغالبية العظمى من الناس تزيد على ٩٠٪ تكون عقائدهم ومبادئهم وأخلاقهم وعاداتهم وميولهم ، قد درجوا عليها بطريقة التقليد والمحاكاة · وعدوى التقليد تسرى من الطبقات العليا للطبقات الدنيا · فالرذيلة والجريمة تتولدان في البيئات الارستقراطية ثم تسرى الى الطبقات الاخرى في المجتمع ·[٢]

وقد ركز " تارد " على عامل واحد للجريمة وهو التقليد ونفى العوامل الاخرى الاقتصادية والاجتماعية ، وأن الاستجابة للإيحاء تختلف من فرد الى آخر وذلك حسب ثقافته وانتمائه وتكوين عناصر شخصيته·

نظرية الاختلاط التفاضلي :

يعتبر ادوين سذرلاند " Edwin Sutherland من أنصار الاتجاه نفسه · لقد بنى " سذرلاند " نظريته الاجتماعية مع فرضية جديدة سماها الاختلاط التفاضلي Differential Association وهى محاولة علمية جادة لتشخيص العمليات الضرورية التي تسهم في تكوين وفي تطور السلوك الاجرامي · وأعتقد ان عدم التنظيم الاجتماعي يهيىء الظروف والمواقف الملائمة لانتقال بعض الانماط السلوكية الاجرامية ، وهناك بعض جماعات تصر على تنشئة افرادها على حسب النظام والقانون وعلى ذلك فهي تحرم على افرادها ارتكاب كل ما من شأنه مخالفة النظام والقانون · ويرى " سذرلاند " ان السلوك الاجرامي يتعلمهاالأغنياء والفقراء معابطريقةواحدة وبعمليات متشابهة ، بمعنى ان الفقراء يجدون السلوك الجانح من حولهم ولذلك فهم يتعلمون المثل الخاطئة والقيم المنحرفة واسلوب ارتكاب الجريمة وذلك لاتصالهم ومخالطتهم للمنحرفين ·[٣] وكذلك فالاغنياء يعيشون في

(١) عبود السراج : مرجع سابق، ص : ٣٠٩.

(٢) عبد الجبار عريم : نظريات في علم الاجرام، ط٣، بغداد، ١٩٦٦، ص: ٨٨-٨٩.

(٣) عدنان الدوري : اصول علم الاجرام، مرجع سابق، ص: ٢٤٧-٢٤٨.

مناطق سكنية غنية وينالون قسطا كبيرا من التعليم ومع ذلك فانهم يجدون حولهم انماطاً سلوكية منحرفة تتصل بنطاق اعمالهم الحرة · وعلى ذلك فالسلوك المنحرف يتعلمه الفقير والغني باسلوب واحد وان الانماط السلوكية في تأثيرها على الافراد تختلف باختلاف هذه الانماط ومدى تكرارها ، فالفرد حين يتعرض لبعض المواقف والظروف بصورة متكررة ولمدة طويلة فانه يستجيب لها ويقلدها ·[١]

نقد نظرية سذرلاند :

لقد لاقت نظرية " سذرلاند " نقدا ، أوله أنه ليس المجرمين كلهم من يختلطون بالانماط الاجرامية · فهناك كثير من المجرمين من يعيشون في محيط يعارض الجريمة · وهناك كثير من غير المجرمين يعيشون في مناطق معروفة بنسبة الاجرام · كذلك تنسى هذه المدرسة الاختلافات بين الافراد من النواحي العضوية والنفسية والعقلية ·[٢]

تعليق عام ونقد للنظريات المثالية التقليدية :

ان النظريات المثالية التقليدية ركزت البحث حول اضطرابات البيئة الخارجية المحيطة بالافراد الذين يأتون السلوك الاجرامي · وهناك اتجاهان لهذه التفسيرات :-

الاتجاه الاول : ويهتم بايجاد العلاقة بين معدلات الجريمة وظروف وعمليات اجتماعية مختلفة مثل التحضر – التصنيع – والمستوى الاقتصادي والاجتماعي ·

الاتجاه الثاني : ويهتم بتحديد العمليات الاجتماعية التي يصبح الاشخاص من خلالها مجرمين ، وذلك عن طريق اكتسابهم السلوك الاجرامي ·[٣]

وقد اهتم علم الاجتماع بالجريمة بوصفها ظاهرة من الظواهر الاجتماعية ونتيجة لتأثير علم الاجتماع فقد شهد القرنان التاسع عشر والعشرون دراسات عميقة للجريمة · والواقع ان فكرة البحث عن سبب واحد لتفسير أية ظاهرة من الظواهر غير صالح بالنسبة

---

(١) عدنان الدوري : الجريمة والمجرم، مرجع سابق، ص: ٦٤٣–٦٤٤.

(٢) عبود السراج : علم الاجرام والعقاب، مرجع سابق، ص : ٣٢٧–٣٢٨.

(٣) سمير نعيم احمد : الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي، مرجع سابق : ص : ٢٠٧.

لتأثير علم الاجتماع فقد شهد القرنان التاسع عشر والعشرون دراسات عميقة للجريمة ٠ والواقع ان فكرة البحث عن سبب واحد لتفسير أية ظاهرة من الظواهر غير صالح بالنسبة للعلوم الانسانية والاجتماعية ٠ فتفسير السلوك الانساني بالاستعانة بسبب واحد امر يكاد يستحيل معه الوصول الى نتائج سليمة ٠ فالانسان روح وجسد يؤثر ويتأثر في تكويناته الداخلية التي هي مصدر سلوكه بعوامل متعددة ومتباينه ، وان أهم ما يعاب على هذه النظريات انها لاتنظر للجريمة نظرة شاملة وأصحاب هذه النظريات يعزون السلوك الاجرامي الى الاختلافات البيولوجية أو النفسية أو الاجتماعية أو الثقافية بين المجرمين وغير المجرمين ، ولايتطرقون لطبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم على الاستغلال وعلى سوء توزيع الثروة وعلى عدم العدالة الاجتماعية ٠ وينتقد العلماء الاجتماعيون الراديكاليون من أمثال " ايان تايلون " و " بول والتن " جميع النظريات التقليدية في تفسير الجريمة من حيث مسلماتها الاساسية ، وأهم هذه الانتقادات:

١ – ان جميع هذه النظريات ترجع السلوك الاجرامي الى انحرافات سببها حالات مرضية نفسية أو اجتماعية لدى الافراد ٠

٢ – ان هذه النظريات ترتكز على مسلمة اساسية مؤداها ان النظام الاجتماعي القائم يقوم على الاجماع القيمي Value-Concensus حيث يفترض ان غالبية افراد المجتمع قد اتفقوا على معاييرأو قيم عامة تحكم مختلف مناشط الحياة ٠ (١)

٣ – يرى الراديكاليون ان الاتجاها التقليدية تتخذ موقفا اصلاحيا Correctional من المجرمين وتتغافل عن اتخاذ موقف نقدى من النظام الاجتماعى والاقتصادى بأسره ٠

٤ – تعتمد النظريات التقليدية على الفلسفة الوضعية ، ولذلك فهم لايبدون اهتماما يذكر بالعوامل الاجتماعية الحقيقية التي تشكل ارادة مرتكب الفعل الاجرامي ٠

٥ – تعتمد النظريات التقليدية على منظور فردى شديد التبسيط ولاتهتم بتقديم تفسير

(1) Jan Tylor (et.al.):"Critical Criminology." Routledged and Gegan Poul. London, 1975, PP. 60-62.

اجتماعي شمولي ·

وقد تبلورت هذه الانتقادات بعد مناقشات مستفيضة للنظريات التقليدية سواء في المجالات العلمية أو المؤتمرات · ابتداء من المؤتمر القومي لدراسة الانحراف National Deviancy Conference الذى عقد في بريطانيا عام ١٩٦٨ ·

ثالثا : الاتجاه المادى الراديكالي :

لقد زاد الاهتمام بالعوامل الاقتصادية كسبب للسلوك الاجرامي · ولقد وضع أساس النظرية " كارل ماركس " وقد توصل " ماركس " الى ان الجريمة هي حصيلة التناقضات التي تنشأ في قلب المجتمع الرأسمالي وأن ظاهرة الجريمة تخضع لسمات البناء الاجتماعي والاقتصادى للمجتمع أكثر من خضوعها لارادة الافراد أو أي سبب آخر · ويذكر " ماركس " ان خصائص علاقات الانتاج في ظل النظام الرأسمالى تؤدى الىتمركز وسائل الانتاج في أيدى فئة صغيرة تسيطر على النظام الانتاجي · وخلق فئة من العمال غير المنظمة في العمل · فينتشر بينهم السلوك الاجرامي والانحراف لعدم مساهمتهم في عملية الانتاج ومسيرة الحياة[١]

وتعد نظرية " وليم أوريان بونجير " (١٨٧٦ – ١٩٤٠)، أكثر النظريات التي وضعت تفسير الجريمة في اطار التفسير الاقتصادى للمجتمع ويعرف " بونجير " الجريمة بأنها فعل يقترف داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية تضر بمصلحة الجميع ·

ويذكر " بونجير " في هذا الصدد أن نمط الانتاج والوسط الاجتماعي الذى يخلقه هذا النمط هو الذى يجعل الفرد انانيا · وأن النظام الرأسمالي يساعد على الجريمة لانه ينمى في الفرد الدوافع الانانية وحب الذات وتحقيق المكاسب المادية والشخصية · ولقد رأى "بونجير" انه اذا استطاعت الطبقات العاملة من امتلاك ادوات الانتاج والتوزيع العادل للثروة فان كثيرا من الجرائم سوف تختفي · وقد صنف " بونجير " الجرائم الى [٢]:–

١ – الجرائم الإقتصادية : وهي كل فعل اجرامي يرتكب بدافع اقتصادى ومعناه الحصول على

(١) عبود السراج : علم الاجرام والعقاب ، مرجع سابق : ص: ٣٤٢

(٢) عبود السراج : الجريمة في اطار التفسير الاقتصادي للمجتمع، مرجع سابق، ص ١٣٧–١٤٨.

منفعة مالية منها التشرد – السلب – النهب ، والجرائم البورجوازية ، ويقول " بونجير " أن سبب الجرائم الاقتصادية والبورجوازية هى البيئة التى يعيش فيها الاقتصاديون البورجوازيون ، وان التهديد بالفقر أو الخوف أو الانحدار يدفع البورجوازيين الذين تتردى تجارتهم وتهبط ارباحهم الى الغش والخداع والتلاعب لانقاذ أنفسهم ٠

٢ – الجرائم الجنسية : مثل الزنا – الاغتصاب – الاختطاف – البغاء ، وهذه الجرائم مرتبطة بالمجتمع الرأسمالي ٠

٣ – الجرائم الانتقامية : تقع على الاشخاص – الاموال – الاسرة – ولها مصدران ، الحياة الاقتصادية – الحياة الجنسية ٠

٤ – الجرائم السياسية : وهي الافعال التي يعاقب عليها القانون وترتكب بدافع سياسي ٠

وقد أوضح " بونجير " تحليلا لانماط من الجريمة شملت الجرائم الاقتصادية والجرائم الجنسية – جرائم الثأر – والجرائم المرضية ٠ وهذه الانماط الاجرامية لها ارتباطها كليا ببيئة تشجع القيام بالفعل الاناني ٠

تقويم ونقد النظرية :

لقد أخذ " بونجير " بنظرة شمولية تربط مشكلة الجريمة بمشاكل المجتمع الاخرى ويلتزم في مناقشته لكل جريمة سواء كانت سياسية أو اقتصادية بتأثير الظروف الاقتصادية التى خلقها النظام الرأسمالي ٠ والذى يعتبر المولد الاول والاخير للسلوك الاجرامي ٠

ويرى محمد عارف أن " بونجير " اعتمد على عامل واحد في تفسير الجريمة وهو العامل البيئي ٠ ويلصق بالتفكير الاجرامي القدرة المستقلة عن الاطار الاجتماعي في احداث السلوك الاجرامي ٠ ويرى " بونجير " ان المجرمين لديهم تفكير اجرامي اكثر مما يوجد عند الاسوياء[١]

ان موقف " بونجير " مثالي يتعارض مع الاساس الايدولوجي لنظريته أما " ماركس " و " انجلز " فينطلقان من حيث الاساس في نظريتهما حول الجريمة من ان المجرم يرتكب

---

(١) محمد عارف : الجريمة في المجتمع، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٥، ص: ٧٣١–٧٣٤.

جريمته ليحقق لنفسه مصلحة مادية ٠ فمن يسرق يحتاج فعلا الى المال الذى يسرقه ٠ وهذا يعني ان "ماركس" و "انجلز " ينطلقان من الواقع المادى لا من فكرة مثالية ، وهي من ابداع العقل المجرد٠ (١)

رابعا : الاتجاه الراديكالي المحدث :

لقد ظهر في السنوات الاخيرة عدد من العلماء في اوروبا والولايات المتحدة يفسرون الجريمة من منطلق "ماركس " ولقد اطلق عليهم " علماء الاجرام الراديكاليين" ومنهم "ريتشارد كويني " و " جون ويلدمان" و" جوك يونغ " وأصحاب النظام الراديكالي يرون ان البناء الاجتماعي والانظمة الاقتصادية هي التي تحدد سلوك الافراد في المجتمع ٠

ويرى أصحاب هذا الاتجاه كذلك ان فهم سلوك الافراد لايمكن معرفته الا بعد اختبار انظمة البناء وان اختلاف انماط الجريمة في المجتمع الواحد اساس الاختلاف الاقتصادى الاجتماعي للطبقات التى ينتمي اليها الافراد ٠ (٢)

نظرية " ريتشارد كويني "

يقول " كوينى " تتجه المادية الديالكتكية (الجدلية) الى استبعاد كل الافتراضات السابقة ٠ وان المادية الديالكتيكية هي طريقة في البحث أو فكرة نقدية ٠ انها نمط تفكير يعرض المعتقدات الزائفة والتركيبات الاجتماعية ثم يقارنها ببدائلها من المعتقدات والتركيبات الاجتماعية المختلفة ليختار مايراه سلبيا لحاجاته ٠

ويرى " كوينى " ان تطور الاقتصاد السياسي للرأسمالية قد أفرز اشكالا مختلفة من التناقضات كالصراع الطبقي – تضخم فائض القيمة والاحتكارات – الازمات الاقتصادية – الفقر – البطالة . وهذا مايشكل اساسا لتكوين السلوك الاجرامي. ولكي تحل هذه المشاكل لابد من ازالة العقبات والتحول من الرأسمالية للنظام الاشتراكي حتى تصل الى عالم خال من التناقضات وان تحل الملكية الجماعية لوسائل الانتاج محل الملكية الخاصة. وبذلك تزول ألوان الاستغلال والبؤس والظلم.(٣)

---

(١) عبود السراج : المرجع السابق، ص : ١٥٣–١٥٥.

(٢) سهير لطفي : التنمية الاجتماعية وجرائم المال، مرجع سابق، ص: ٣٥٠–٣٥٣.

(٣) عبود السراج : علم الاجرام والعقاب، مرجع سابق، ص: ٣٥٨ – ٣٦٣.

الفصل الثالث
طبيعة التكوين الاقتصادي الاجتماعي للكويت قبل ظهور النفط

المقدمة :

ارتبطت الكويت تاريخيا من النواحي الاقتصادية والسكانية والسلالية والثقافية والاجتماعية بغيرها من مناطق الخليج، واشتركت معها في خصائص عامه وان كان بفعل الظروف التاريخية تتفرد عن غيرها من المناطق بخصائص نوعيه.

اول هذه الخصائص :- الموقع الجغرافي الهام الذي يجعلها تتمتع باهمية استراتيجية كبيرة قديما وحديثا. ان منطقة الخليج العربي تمتد من الشمال الغربي الى الجنوب بين هضبة ايران شرقا وهضبة بلاد العرب غربا بين خطي عرض ٢٤، ٣٠ شمالا وبين خطي طول ٤٧، ٥٧ شرقا وتبلغ مساحتها نحو ١٠٠ الف ميل مربع تقريبا ويبلغ اقصى اتساعها ١٨٠ ميلا مربعا. (١)

ويذكر الرميحي ان الخليج العربي يشمل في رأيه (جغرافيا) كل المجتمعات السكانية والثقافية التي تعيش حول سواحل الخليج، ويمكن ان يطلق عليه مصطلح البحيرة الثقافية، حيث انه جمع حول شواطئه، مجموعات سكانية لها خلفيات ثقافية ودينية عنصرية واحدة (٢) ومجتمعات الخليج تتحدد بأنها المجتمعات العربية المطلة على الخليج العربي. ويعني بها الاقطار العربية التالية: الكويت، البحرين، قطر، الامارات العربية المتحدة، عمان، المملكة العربية السعودية، العراق، ولكن

---

١ - عبد العزيز حسين : محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت ، معهد الدراسات العربية العالمية ، القاهرة ، ١٩٦٠، ص : ٧ - ٨ .

٢ - محمد الرميحي : رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٣ ، كانون الثاني ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١ ، ص : ٦٨ .

اغلب الدراسات تؤثر التركيز على مجموعة الدول الصغيرة الخليجية ذات الظروف المتشابهه وهي : الكويت، اتحاد الامارات العربية، قطر، البحرين، مسقط، عمان. [١]

ان الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي جعلها حلقة الوصل بين ممالك العالم القديم وحوله. ولهذا فان الدولة التي تتحكم في هذه المنطقة يمكن لها ان تسيطر وتملى ارادتها على الدول الاخرى، وكان سكان ساحل الخليج العربي يفهمون هذه الحقيقة لذلك فقد اهتموا بالسفن وانشائها واعتمدوا عليها في تجارتهم مع الهند وافريقيا. ونبغ منهم الربابنه الافذاذ. وازدهرت منطقة الخليج العربي في القرن الثالث عشر ،والرابع عشر والخامس عشر وقامت عدة دول عربيه في مسقط وعمان. وامتلكت الاساطيل البحريه. ولكن بدأت الاساطيل العربية بالافول، نتيجة السيطرة البرتغالية على سواحل الخليج. ثم اعقبت ذلك السيطرة البريطانية

وفي عام ١٦٥٠ للميلاد وبعد عدة معارك تم اجلاء البرتغاليين من الخليج وسيطرت القوة الانجليزية البحرية. ثم ظهر الهولنديون وتنافسوا مع الانجليز ثم ظهرت فرنسا. ولكن إستطاع الانجليز دحرهم. [٢]

ومنذ عام ١٨٥٧ م وضعت انجلترا منطقة الخليج تحت حمايتها وابعدت عنها كل نفوذ او قوة تحاول الدخول الى الخليج .

وفي الفترة من ١٨٩٩ - ١٩٠٢ شهدت المنطقة استعدادا روسيا للدخول في الخليج واقامة قاعدة بحرية فيها. وفي عام ١٩٠٣ م شهدت المنطقة توترا سياسيا بين الدول الاوربية في منطقة الخليج. ولكن صد البريطانيون بقوة سائر التدخلات. [٣]

وكما كانت منطقة الخليج محوراً للصراع الاوربي قديما بسبب موقعه

---

١ - محمد الرميحي : المرجع السابق، ص : ٦٨ .

٢ - عبد العزيز حسين : المرجع السابق ، ص : ٧٥ - ٨٠ .

٣ - عبد العزيز حسين : المرجع السابق ، ص : ١٤ .

الاستراتيجي الهام. فهو مايزال موضع اهتمام العالم مع اختلاف في الزمن وتغير في الظروف والاسباب، وذلك بعد ان اكتشفت البترول في اراضيه. وهنا ظهرت حرب جديدة مع الخليج يمكن تسميتها حرب البترول.

اولا البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسيه لمجتمع الخليج :

حددت طبيعة البيئة الجغرافية ومصادرها في بلدان الخليج طبيعة النشاط الانتاجي فيها، الذي حدد بدوره اشكال المجتمعات البشرية وصور تنظيمها.

وقد ترتب على الطبيعه الصحراويه في البلدان العربيه الخليجية انها كانت تعاني بشده من نقص اوفقر. ولم يكن امام اهلها من مصدر للحياه والرزق سوى البحر يغوصون فيه على اللؤلؤ او يعملون بصيد الاسماك والتجارة. وفيما عدا ذلك لم تكن هناك نشاطات اقتصادية ذات تأثير كبير.

وعندما بدأت صناعة الغوص تتدهور قبل الحرب العالمية الثانية نتيجة انتشار اللؤلؤ الصناعي بدا وكأن منطقة الخليج متجهه الى كارثة محققه. فجاء اكتشاف البترول لكي يفتح مجالا اقتصاديا ينقذ سكان المنطقة من انكمتاش اقتصادي محقق وجاء البترول لكي يقلب نمط الحياه بصورة تكاد تكون فجائية رأسا على عقب. فمع مداخيل النفط الهائلة التي بدأت تتدفق على مجموعات الخليج شبه اليدويه توسعت مجاّلات الانفاق الهائلة التي بدأت تتدفق على مجموعات الخليج شبه اليدويه وتوسعت مجالات الانفاق سواء على مستوى الدولة او على مستوى الافراد وتغيرت انماط الاستهلاك واختل ميزان توزيع الثروة. (١)

ومن اهم ملامح مجتمعات الخليج المعاصرة هو الاعتماد شبه الكلي على مصدر وحيد للدخل وهو البترول الخام. فهو يكون ٩٨٪ من الدخل القومي الكويتي و ٨٨٪ بالنسبة لدخل العراق و ١٠٠٪ بالنسبة لقطر وابو ظبي. (٢)

---

١ - محمد الرميحي : البترول والتغيير الاجتماعي في الخليج العربي ، مرجع سابق ، ص : ١٢ .

٢ - محمد رشيد الفيل : الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي ، مؤسسة الوحدة للنشر ، الكويت ، ١٩٧٥ ، ص : ٣١ - ٧٩ .

هذا ليس لقلة الموارد الطبيعية فحسب ولكن بفضل النظام العالمي الذي لا يشجع على تنمية موارد اخرى او خلق انشطة اقتصادية منافسه .

وتتصف مجتمعات الخليج بأنها تعاني من تخلف القوى الانتاجية وضعف في قطاعي الزراعة والصناعة التحويليه . واعتمادها على استقدام الايدى العاملة من الخارج (١)

كما انها تمثل سوقا استهلاكية لبضائع الدول الغربية بصفة اساسية وتتسم مجتمعات الخليج ببعض السمات المشتركة . فلقد تكونت مجتمعات الخليج العربي من تجمعات القبائل التي نزحت من الجزيرة العربية واستقرت الى جانب التجمعات القبائل التي نزحت من الجزيرة العربية واستقرت الى جانب التجمعات البشرية الاصلية التي كانت متمركزة حول المدن ومراكز النشاط الاقتصادي على شواطىء الخليج . (٢)

ولقد تماثلت انشطتها الاقتصادية التقليدية الزراعية والتجارية والبحرية وصناعة السفن وصيد اللؤلؤ كذلك تماثلت من الناحية السياسية من حيث انها وحدات سياسية صغيرة تكونت كمشيخات انقلبت الى امارات ثم شكلت دولا . وقامت العلاقات السياسية قبل ظهور البترول على اسس ومفاهيم قبلية واسريه .

ان جميع الدول الخليجية حديثة العهد بالاستقلال الوطني واول دوله استقلت هي الكويت وكان ذلك عام ١٩٦١م . اما باقي البلاد الخليجية فلم تحصل على استقلالها الا بعد ان غادرها الاستعمار البريطاني عام ١٩٧١ .

ثانيا - لمحه عن تاريخ وسكان الكويت :

تاريخ الكويت لا يمتد الى اكثر من ثلاثة قرون، والكويت تصغير «الكوت» وتطلق على المكان المرتفع - المبني - الحصن او القلعة - وكذلك كانت الكويت

١ - محمود عبد الفضيل : النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٧٧ ، ص : ١٩٧ - ١٩٨ .

٢ - محمد الرميحي : المرجع السابق ، ص : ٤٤ .

تسمى في القرن الثامن عشر باسم «القرين» وهو تصغير القرن بمعنى قرن الحيوان او التل. [١]

ولا يمكن تحديد نشأة الكويت لعدم وجود اسانيد تاريخيه. ويذكر اكثر المؤرخين انها نشأت في منتصف القرن السابع عشر الميلادي وتقع مدينة الكويت على بعد ثمانين ميلا الى الجنوب الشرقي من البصره.

وتتجه الى الخليج في وضع شمالي غربي حيث تطل على جون الكويت ولقد اثبت التنقيب الاثري في الكويت عن قيام حضارة تاريخية قديمة. ولقد ارتبطت الكويت بالخليج العربي قديما وحديثا. وقد سكن الكويت قبل آل الصباح وجماعتهم جماعة من البد وصيادي السمك ثم آل الصباح. [٢] وينتسب آل الصباح الى قبيلة عنزه العربيه المعروفه، كما ينتسب اليها آل سعود حكام السعودية وآل خليفه حكام البحرين.

ولقد نزح آل الصباح من مكان يسمى (الهدار) يقع في الجنوب الغربي من العارض بنجد. ولما كثر عدد السكان بالكويت وخالطهم جمع من المهاجرين، رأوا ان يختاروا اميرا يكون مرجعا لحل المشكلات والخلافات. فوقع اختيارهم على «صباح الاول» لهذا الامر. كان ذلك من ١١١٠ - ١١٣٠ هـ اي سنة ١٧٥٢ م ثم تولى الشيخ عبد الله بن صباح الحكم بعد ابيه. [٣]

وفي عهد الشيخ مبارك انتقلت الكويت من عهد التجمع القبلي الى شكل الدولة التي يجب ان تكون لها الولاء. ولقد عمل الشيخ مبارك على تكريس السلطة لاسرة الصباح. وقد استمد قوته من الدعم العسكري البريطاني بعد عقد اتفاقية الحماية ١٨٩٩ م. [٤]

---

١ - احمد مصطفى ابو حاكمه : تاريخ الكويت ، جـ١ ، مطبعة حكومة الكويت ، الكويت ، ١٩٦٧ ، ص : ٩٥

٢ - عبد العزيز الرشيد : تاريخ الكويت ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص : ١٠٥ - ١٠٦ .

٣ - حسن سليمان محمود : الكويت ماضيها وحاضرها، منشورات المكتبة الأهلية، بغداد، ١٩٦٨، ص: ١٤٧-١٤٨ .

٤ - عبد اللطيف الدعيج، احمد الدبين: الحكومة الوطنية في الكويت، جريدة السياسة، (٢٢/ ٣/ ١٩٧٣)، نقلاً عن: محمد حسن عبد الله، الحركة الادبية والفكرية، رابطة الأدباء، الكويت، ١٩٧٣، ص: ٢٦.

وتذكر المصادر ان الشيخ مبارك طلب الحماية من الانجليز عام ١٨٩٧م ولقد قبلت بريطانيا فكرة معاهدة الحماية على اثر وصول انباء الى الحكومة البريطانية عن وجود حشود عسكرية تركيه في البصره تعد لمهاجمة الكويت وان قاسم بن ثاني في قطر كان يجند قوة اخرى للغاية نفسها. ورغبة الروس في اقامة مخزن للفحم في منطقة الكويت والبصره [١] وعلى ذلك تم توقيع اتفاقية الحماية سنة ١٨٩٩م وتقضي الاتفاقية بأن يلزم الشيخ مبارك نفسه وورثية بعدم التصرف في اي شيء الا بموافقة مسبقة من الحكومة البريطانية وذلك مقابل معونة ماليه قدرها ١٥٠٠٠ روبيه[٢]. وبذلك دخلت الكويت تحت الحماية البريطانية، ولقد تولت الاتفاقيات بين مبارك وبريطانيا وكانت اهمها اتفاقية النفط عام ١٩١٣ م التي بموجبها يمنح الشيخ مبارك امتياز التفتيش عن البترول لبريطانيا في الاراضي الكويتية [٣].

ثالثا - القوى الانتاجية والعلاقات الانتاجية (البناء الاساسي)

لقد جمعت البيئة الكويتية بين الباديه والقرية الزراعية والمدينة في انشطتها المألوفه. وارتبط تاريخ الكويت بالبحر منذ اول نشأته فلقد كان سكان الكويت يعيشون على موارد البحر والتجارة البحرية ويعتبر صيد اللؤلؤ من اهم المناشط الاقتصادية التقليدية وقد ارتبط ذلك بصناعة كويتية عريقة، هي صناعة السفن، بعد ان كانت تستورد قديما من الهند وثغور الخليج، ولقد بلغ عدد السفن التي تعمل في الغوص في الكويت اكثر من ثمانمائة سفينة بقدر عدد بحارتها حوالي (٣٠ الف بحار) وكانت الهند اهم سوق لبيع اللؤلؤ. لقد قسمت مهنة الغوص الى مراتب اقتصادية واجتماعية منها :-

١ - مرتبة النوخذه، وهم قباطنة السفينه والعارفين بأمور الغوص

٢ - مرتبة الغواصين و «السيوب» وهم الذين يقومون بعبء الانتاج

١- حسن الابراهيم : الكويت دراسة سياسية، مؤسسة دار العلوم، الكويت، ١٩٨٠، ص : ٥٨ - ٦٠ .
٢ - حسن الابراهيم : نفس المرجع، ص : ٦٠ .
٢ - عبد العزيز حسين : مرجع سابق، ص : ٢١ .

٣ - مرتبة الرضفاء و «التباين» وهم فئة من الصبيان والخدم الذين يخدمون بالسفينه لتعلم الحرفه

وقد يتعرض بعض النوخذه والبحار لظروف قاسية نسبة للمعاملات بينهم وبين تجار اللؤلؤ . وكان هناك فوارق ماديه واجتماعيه ومهنية يحتلها البحاره على ظهر السفينة . أما بالنسبة لتنظيم العلاقة الاجتماعية بين العاملين على ظهر السفينة . فقد كانت «سلطة النوخذه» الذي هو صاحب السفينة سلطة مطلقة وهو يمثل الشيخ على السفينة ولم تكن هناك قوانين مكتوبة تحدد نواحي القضايا التي يفصل فيها النوخذة والجرائم التي يحكمون فيها بالعقوبة . ولكن كان هناك امور متعارف عليها لدى الغواصين ولقد صدر قانون الغواصين في ٢٩ / ٥/ ١٩٤٠ وهو اول تشريع منظم [١].

بعد ذلك اخذ عدد السفن يتناقص سنه عن الاخرى واخذت تجارة اللؤلؤ في الانكماش حتى اصبح عدد تجارها الان لا يزيدون عن اصابع اليد، والسبب الاساسي في كساد هذه التجارة هو ظهور اللؤلؤ الياباني الذي قضى على اللؤلؤ الطبيعي ثم سقوط المهراجات في الهند ومنع حكومة الهند استيراد اللؤلؤ من العوامل الاساسية في كساد هذه التجارة . [٢]

ولقد انعكست مهنة الغوص على المعاملات التجارية بين الناس فكانت الثقة المتبادلة وكلمة الشرف هي السائدة .

وقد منح البحر الرجل الكويتي الصلابة والقدرة على مواجهة المجهول . كما غرس في المرأة الكويتية حزنا دفينا يظهر في ايقاع الموسيقى الشعبيه .

---

١ - سيف مرزوق الشملان : تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج ، جـ ٢ ، الكويت ، ١٩٧٨ ، ص : ١٠١ - ١٠٤ .

٢ - حسن سليمان محمود : مرجع سابق ، ص : ٤٣ - ٤٤ .

التجارة :

اعتمدت مدينة الكويت في ازدهارها ونموها على التجارة واستمرت تجارة الهند الشرقية الانجيلزية نشطه في مياه الخليج وكان حظ الكويت وفيرا من هذه التجارة. ويقرر الرحاله «بكنجهام» ان مدينة الكويت ميناء عظيم وان غالبية سكانها يشتغلون بالتجارة

وبلغت حصة الكويت من تجارة الخليج عام ١٨٣١ م حوالي ٥٠٠,٠٠٠ دولار من المستوردات مقابل ١٠٠,٠٠٠ دولار من الواردات ولم يقتصر نشاط التجار فقط على التجارة الكويتية. بل كانوا يقومون بنقل حمولات الدول الاخرى في الخليج الى الهند وافريقيا. [١]

وكانت الكويت تصدر اللؤلؤ والخيل والسمن والجلود. [٢] وفي عهد الشيخ مبارك كان يشجع اهل الكويت على ارتياد ايران والهند وموانىء الخليج العربي بقصد التجارة وترويج التعامل التجاري. [٣]

وهناك الجانب الآخر للتجارة غير الجانب المادي. هو جلبها للعادات والتقاليد والقيم من الهند وسواحل ايران وافريقيا، هذه العادات والقيم سرعان ما امتصها مجتمع الخليج من خلال الاحتكاك الثقافي بالموانىء الاجنبية ظهر ذلك في الفنون والملابس والاطعمه والادوات التي تستعمل في المنازل. [٤]

الزراعة والرعي: -

كانت قليلة لقلة الموارد المائيه، وكانت تتركز في الجهره وفيلكا لزراعة بعض انواع الخضروات والقمح والشعير وكانت الارض ملكا للشيخ وهو الذي يمنح

---

١ - احمد ابو حاكمة : مرجع سابق ، ص : ٢٢٣ - ٢٢٥ .
٢ - نوره الفلاح : الكويت ، محاولة لفهم البناء الاجتماعي ، ندوة الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ص : ٣ .
٣ - حسن سليمان محمود : مرجع سابق، ص: ٤٢.
٤ - محمد الرميحي : البترول والتغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص: ٣٩.

المزارعين حق الاستغلال وكانت هناك ضريبه زراعية يدفعها المزارعون للحاكم واشتغل البدو بالرعي وكان البدو يستفيدون من لبنها وصوفها [١].

الصناعة :

كانت الصناعة بدائية مثل صناعة الادوات الحديديه التي تستعمل لبناء السفن وآلات الهدم والمطارق والفؤوس والسكاكين[٢] وكما تأثر المجتمع الكويتي وارتبط بالبحر، ارتبط بالبادية، ولا تختلف العشائر التي تسكن بادية الكويت عن قبائل الجزيرة بصفة عامه.

ولقد تمايزت العشائر البدويه فهي ليست في منزله اجتماعيه واحده فعراقة الاصل وكثرة العدد ونوعية النشاط التي تزاوله العشيرة او القبيله وقدرتها على المساهمة في الاحداث المختلفة تحدد منزلتها وتحدد علاقتها بالعشائر الاخرى.

اما السلطة والقضاء القبلي كان قائما على اساس اعتماد الجماعة على نفسها في الحصول على حقوقها بالطريقة السلبية او الايجابية ويحافظ رئيس القبيله دائما على الصلح لانه دائما يسعى الى وحدة قبيلته وتضامنها. والمبادىء التي يقوم عليها العرف القبلي في المجتمع الكويتي التقليدي مستمدة، من الشريعة التي تعطى الفرصه للقصاص ولكنها تفضل ان يجنح المتنازعون الى الصلح. اما من الناحية الاقتصادية فقد اشتغل البدو في رعى الاغنام والماشية واختصوا في الغزل وحياكة الخيام

التقسيم الطبقي للمجتمع :

تكون المجتمع الكويتي قبل النفط من ثلاث طبقات [٣]:

١- نجاة عبد القادر الجاسم: التطور السياسي والاقتصادي في الكويت بين الحربين (١٩١٤-١٩٢٩) المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ١٩٧٣، ص: ٢٦٠.

٢ - عبد الله بن خالد الحاتم: من هنا بدأت الكويت، دمشق، ص: ٧٤.

٣ - محمد الرميحي: البترول والتغيير الاجتماعي، مرجع سابق، ص: ٤٠-٤١.

١ - العائلة الحاكمة

٢ - التجار.

٣ - العامه

وكان الحاكم يتمتع بسلطة مطلقة وكان مالكا لموضوعات الانتاج والاراضي. اما الطبقة الثانية، فهي طبقة التجار الذين يملكون وسائل الانتاج ويقصد بفئة التجار فئة الاغنياء فهم ملاك السفن وتجار اللؤلؤ، وتمثل هذه الفئة اعلى المراتب الاجتماعية التي يعتمد عليها الحاكم كممول لميزانية الامارة لما تدفعه من ضرائب ورسوم جمركية وكانوا يشاركون في الحكم.

اما الطبقة العامة فتتمثل في الغواصين والسيوب وعامة البحارة وهم الفئة الاكبر عددا فهؤلاء يعيشون في قاع المجتمع ويتمتعون بمود ضئيل. وتتعرض هذه الفئة للاستغلال من قبل اصحاب وملاك السفن وتجار اللؤلؤ. لانهم لايملكون وسائل انتاج بل يعتمدون على قوة عملهم في السوق المحلي.

رابعا : البناء القومي للمجتمع الكويتي قبل النفط :

اذا كان البناء القومي لاي مجتمع من المجتمعات يعبر ويعكس عن طبيعة البناء الاساسي له. فكيف حدث ذلك في مجتمع الكويت قبل ظهور النفط.

نعلم ان الدولة قد ظهرت باجهزتها المختلفة منذ ظهور الملكية الخاصة في المجتمعات فما هي الصورة التي كانت عليها الدولة؟

شكل التنظيم السياسي في المجتمع التقليدي : (١)

الوحدة السياسية الكبرى في مجتمع الكويت التقليدي هي الامارة وشيخ

١ - محمد عبده محجوب : مرجع سابق، ص : ١٣٢ .

الامارة هو مصدر السلطة المركزية العليا.

والكويت هي الوحدة السياسية الكبرى وتنقسم الى اربعة امارات ثلاث منها حضر والرابعة امارة بدو ٠

امارات الحضر هي فيلكا - الفحاحيل - - الجهراء ٠ اما امارة البدو وتشمل كل بادية الكويت وتكون السلطة في المجتمعات البدوية مركزة عادة في شيخ القبيلة والزعامة وراثية محصورة في عائلة واحدة تدعمها ارستقراطية الدم.

وتضم البادية وحدات سياسية متميزة هي الوحدات القبلية ٠ ولقد كان شيخ الكويت هو الذى يعين اميرا للبادية ليكون مسئولا عن الحكم في امارته ، تحال اليه الشكاوى والمنازعات الخاصة لاهل الامارة ٠ ويطبق الشريعة الاسلامية ٠ اما المناطق الحضرية فلقد كان الشيخ هو الذى يعين امراء المناطق ويكون امير المنطقة مسئولا عن القضاء وشئون الحكم ٠

نستخلص من ذلك مايلي :

١ - ان القانون العرفي في بادية الكويت هو اساس تسوية المنازعات بين الوحدات القرابية أو فيما بين القبائل ٠

٢ - في المناطق الحضرية كانت السلطة القضائية في يد امراء المناطق الذين يعينون من قبل ‹ الشيخ › ٠

٣ - المحكمة الشرعية هي التى تتولى الفصل في المنازعات ذات الصبة الشرعية وتستند الى الشريعة الاسلامية ٠

٤ - في المنازعات التى تنشأ بين رجال البحر ، المرجع هنا للتقاليد التى قننت في قانون الغوص عام ١٩٤٠ م ٠

يمكن تقسيم موضوع نظام الحكم وأجهزته في الكويت منذ تأسيسه حتى العمل في الدستور الحالى الى خمسة فترات :-

١ - الفترة الاولى من أول حاكم حتى أول مجلس شورى ١٧٥٦ - ١٩٢١م٠

٢ - الفترة الثانية من أول مجلس شورى حتى أول مجلس تشريعي ١٩٢١ - ١٩٣٨م ٠

٣ - الفترة الثالثة فترة الحكم النيابي الديمقراطي من يوليه حتى ديسمبر ١٩٣٨ م ٠

٤ - ما بعد سقوط الحكم النيابي حتى اعلان الاستقلال ١٩٣٨ - ١٩٦١م ٠

٥ - الفترة الخامسة منذ اعلان الاستقلال حتى العمل بالدستور الحالي ١٩٦١ - ١٩٦٣ ٠

الفترة الاولى :

طبقا للأعراف القبلية وعملا بقاعدة عشائرية مطبقة منذ عام ١٧٥٦م ، قام اختيار صباح الاول للحكم من قبل الكويتيين على رأس الامارة ٠ بعد ترشيح الحاكم يقوم في اليوم التالي الشيوخ ووجهاء البلد لاعطائه البيعة ٠

ان الحاكم يملك السلطة التنفيذية والقضائية ، وحكمه لم يكن مطلقا وانما كان مبدأ الشورى هو السائد ولم تكن في هذه الفترة أية قوانين وضعية كانت القاعدة القانونية تستمد قوتها من الشريعة الاسلامية والعرف ٠[(١)]

أما نظام الحكم في عهد الشيخ مبارك الصباح وهو الحاكم السابع الذى حكم منذ عام ١٨٩٦ - ١٩١٥م شهدت فترة حكمه تنافسا خطيرا بين اربع دول بريطانيا - روسيا - المانيا - وفرنسا - لاخراج منطقة الخليج من تحت سيطرة العثمانيين ٠ ولقد انتهت تلك المنافسة بفوز بريطانيا بالسيطرة على المنطقة ٠ ونظرا للظروف الخارجية والداخلية التى أحاطت بالشيخ مبارك ومن أهمها قتل أخويه وخشية الهجوم على

١ - عثمان عبد الملك الصالح : نظام الحكم واجهزته في الكويت والتطور التاريخي والنظام المعاصر ، دراسة قدمت لجامعة الكويت ، ص : ١٤ - ٢٢ .

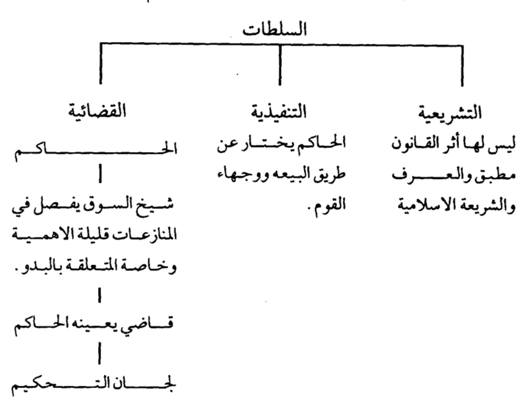
الكويت بتحريض من الدولة العثمانية • كل هذه الظروف جعلت الشيخ مبارك ينفرد بالحكم دون مشورة أحد في حكم البلاد • وهذا ما دفعه لوضع الكويت تحت الحماية البريطانية بعد توقيعه لمعاهدة عام ١٨٩٩م • (١)

رسم توضيحي نقلا عن الدكتور/ عثمان عبد الملك •

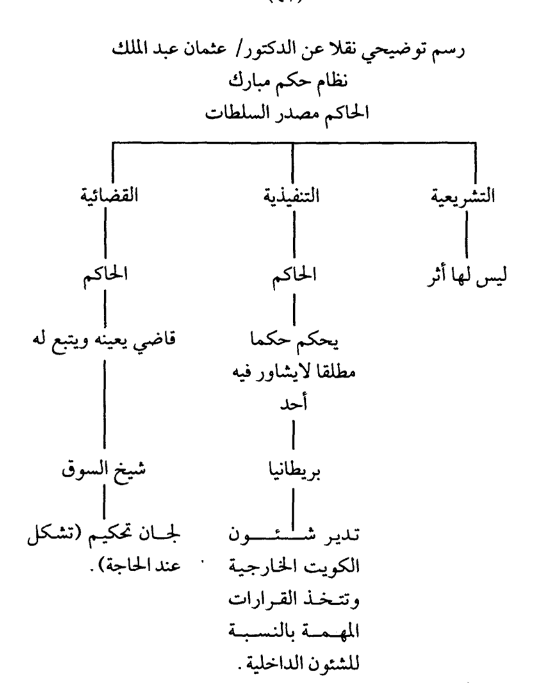
السلطات

نظام الحكم أثناء الفترة الاولى ١٧٥٧ - ١٩٢١م

باستثناء عهد مبارك ١٨٩٦ - ١٩١٥م



١ - عثمان عبد الملك الصالح : المرجع السابق ، ص : ٢٣ - ٣٤ .

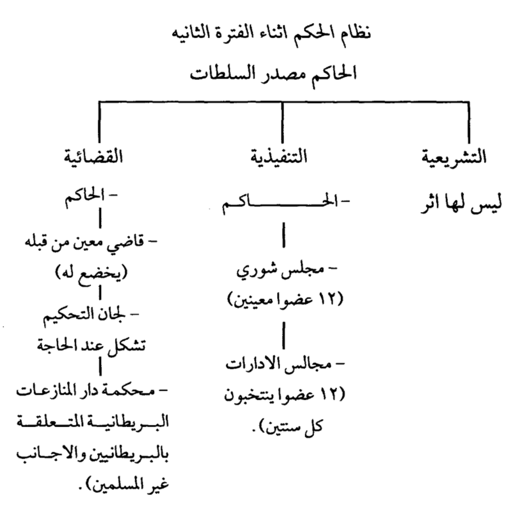


الفترة الثانية :-

في عام ١٩٢١ بدأ انشاء أول مجلس للشورى ٠ بعد ان اجتمع وجهاء الكويت وأبلغوا آل الصباح بقرارهم وهو ان يكون لهم كلمة في شئون الحكم٠ ولكن هذا

المجلس لم يستمر طويلا ٠

وبازدياد عدد السكان تطورت تبعاً لذلك شئون البلدية والتعليم والصحة وأنشئت ادارات لتقوم بتنظيم هذه الامور ، وكان لكل ادارة مجلس يسمى باسمها، ويتم انتخاب اعضاء هذه المجالس من قبل الشعب ، والمرشحون لهذه المجالس من الاعيان والوجهاء والتجار ٠ يتكون كل مجلس من ١٢ عضو وكان رؤساء هذه المجالس امراء من عائلة الصباح ٠ هذه المجالس تخطط السياسة العامة للادارة والامير هو الذى يملك السلطة التنفيذية ٠ اما السلطة القضائية فلا يملكها الا بالنسبة لرعاياه ، اما بالنسبة الاجانب فقد كانت بريطانيا تقوم بتولى مهمة الاهتمام بهم ٠ [١]



١ - عثمان عبد الملك الصالح : المرجع السابق ، ص : ٣٥ - ٤٥ .

الفترة الثالثة :-

فترة الحكم النيابي ١٩٣٨م

لقد تأثر الكويتيون بالحركات الاسلامية التي قامت بالوطن العربي وشهدت منطقة الخليج ظهور حركات اصلاحية اثناء تلك الفترة ، مثل دبي والبحرين وقد تأثرت هذه الحركة بنداء الملك غازى في العراق وسياسته القومية ثم كان هناك بعض الاوضاع الداخلية التى أدت الى الحركة الاصلاحية منها الاحتكارات الاقتصادية التى كانت موقوفة على فئة معينة من الشعب والضرائب الجمركية والعينية ٠ [١]

نتيجة لهذه الظروف تكونت جمعية سرية من ١٢ عضوا وبعثت في عام ١٩٣٨ م كتابا الى حاكم الكويت مضمونة مايلي : [٢]

" ان الاساس الذي بايعتك عليه الامة هو جعل الحكم شوريا كما فرضه الاسلام ٠ كما ان تطور الاحوال والزمان واجتياز البلاد ظروفا دقيقة جعلت المخلصين من رعاياك يبادروا اليك بالنصيحة راغبين التفاهم واياك لكي نصون كيان بلادنا وحفظ استقلالنا غير قاصدين ازالة اسباب الشكوى ٠ واصلاح الاحوال عن طريق التفاهم من المخلصين من رعاياك ، متقدمين اليك بطلب تشكيل مجلس تشريعي " ٠

ووافق الامير على ما جاء بالكتاب بعد نصيحة بريطانيا التى رأت ان الوضع ينذر بالانفجار وتشكل على أثر ذلك المجلس الذي يضم ١٤ عضوا واختاروا رئيسا له " ولي العهد " انذاك (الشيخ عبد الله السالم) ثم وضعت وثيقة دستورية تعتبر على جانب من الاهمية بتاريخ ٢/ ٧/ ١٩٣٨م ٠ [٣]

---

١ - نجاة عبد القادر : مرجع سابق ، ص : ٢٠٩ - ٢١٠ .

٢ - نجاة عبد القادر : نفس المرجع ، ص : ٢١٣ - ٢١٦ .

٣ - عبد الفتاح حسن : مبادئ النظام الدستوري في الكويت ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص : ١٠٧ .

ونصت الوثيقة على أن :-

مادة أولى : - الامة مصدر السلطات ممثلة في هيئة نوابها المنتخبين •

مادة ثانية :- على المجلس التشريعي أن يشرع القوانين الاتية :-

أ - قانون الميزانية •

ب - قانون القضاء •

ج - قانون الامن العام •

د - قانون المعارف •

ه - قانون الصحة •

و - قانون العمران•

ز - قانون الطوارىء

مادة ثالثة :- مجلس الامة التشريعي هو مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات الداخلية والخارجية •

مادة رابعة :- بما ان البلاد ليس لها محكمة استئناف فان مهام المحكمة تناط بمجلس الامة التشريعي وتشكيل هيئة مستقلة لذلك •

مادة خامسة :- رئيس مجلس الامة التشريعي هو الذى يمثل السلطة التنفيذية للبلاد •[١]

---

١ - عبد الفتاح حسن : المرجع السابق ، ص : ١٠٧ - ١٠٩ .

لكن هذا المجلس اصطدم بعقبات كثيرة منها معارضة بعض المواطنين للنظام الجديد الذى لم يألفوه من قبل ، وأدى ذلك الى حل المجلس بعد شهور قليلة ٠ وشكل مجلس استشارى من ١٤ عضوا ٠ كذلك سقط هذا المجلس وانتهت بذلك الحياة النيابية في الكويت ٠



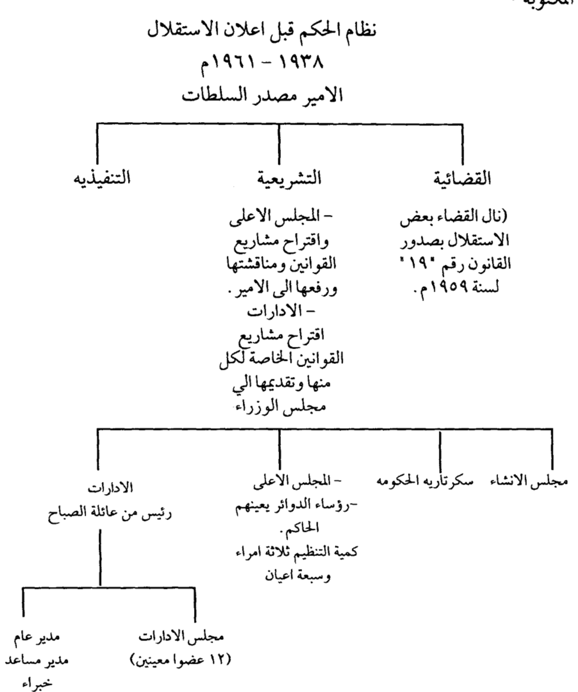
الفترة الرابعة :-

وهي ما بين الحكم النيابي واعلان الاستقلال أي من ١٩٣٨ - ١٩٦١م٠

بعد سقوط الحكم النيابي مرت الكويت بفترة ركود سياسي ٠ ثم جاء ظهور البترول في عام ١٩٤٨م ، وأحدث ذلك تطورا في جميع المجالات الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية • وهناك كان لابد من ظهور حركة اصلاحية•

وهنا بدأ تنظيم القضاء ووضع تخطيط لاجهزة الحكم وسنت القوانين المكتوبة •



القضاء في الكويت :-

كان القضاء قديما في الكويت متواضعا ، وضمان العدل يرجع الى شخصية الحاكم وعدله والشيخ هو الحاكم المطلق وهو مصدر السلطات جميعها ٠

وعندما تكون المجتمع الكويتي المحدود ، أخذ القضاء طريقه الى الاستقرار ٠ فعهدوا بالقضاء الى اناس مشهورين بالعلم والعدل [١] عين أول قاضي وهو الشيخ محمد بن فيروز ثم رجل آخر من آل الجليل ٠ ثم قدم من الاحساء محمد بن عبد الرحمن العدساني الذى تولى القضاء لاعجابهم بعلمه [٢] ، استمر القضاء في آل العدساني أكثر من مائة وخمسين سنة يتوارثونه٠ وبازدياد المنازعات أقيمت دار للحاكم ، وأنشئت بنايتها عام ١٣٥٨ هـ بالقرب من ميدان الصفا٠ [٣]

الدفاع :-

لم يكن هناك جيش في الكويت لحمايتها ، وكل ما كا يوجد هو خمسون أو مائة نفر يقومون بعملية الحماية للشيخ ٠ وذكر " ديكسون " ان للحاكم في الكويت حرس خاص حوالي خمسين رجلا وقوة حكومية حوالي ٦٠٠ رجل مدربون بواسطة ضباط الانجليز والفلسطينين ، ولم تكن هناك شرطة لها زى رسمي أو شارات مميزة [٤]٠

لقد أنشئت قوة الشرطة في الكويت عام ١٩٣٨م وكانت تتكون من ١٨ رجلا ثم زيد عددهم الى ٤٠ رجلا ، وكان أول رئيس لادارة الشرطة هو صاحب السمو المفور له الشيخ صباح السالم الصباح في سنة ١٩٤٧م٠ وانشئت قوة شرطة الاداب تحت رعاية العقيد المخيزيم وكان قوامها ٢٠ شرطيا٠

وفي عام ١٩٥٢ تم اعتماد زى رسمي لجميع افراد الشرطة ، وفي عام ١٩٥٣م تم افتتاح أول مخفر للشرطة وهو مخفر المرقاب ، وفي عام ١٩٥٥ استحدث نظام دوريات الشرطة بالسيارات ٠ وفي عام ١٩٥٩ انشئت دائرة الداخلية ٠[٥].

---

١ - حسن سليمان محمود : مرجع سابق ، ص : ٣٩٩ - ٤٠٠ .
٢ - يوسف بن عيسى القناعي : صفحات من تاريخ الكويت ، مرجع سابق ، ص : ٣٢ .
٣ - عبد الله بن خالد الحاتم : مرجع سابق ، ص ١٨ .
٤ - حسن سليمان محمود : مرجع سابق ، ص : ٢٦٨ .
٥ - عبد المجيد خريبط : دراسة للجرائم وجهاز الشرطة في الكويت ، ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، الكويت ، ص : ٢٧ - ٢٨ .

الفصل الرابع

التغييرات البنائية التى طرأت على المجتمع الكويتي بعد النفط

مقدمة : -

لقد تبين مما سبق ان أهم الانشطة الانتاجية للسكان كانت ترتكز على الغوص على اللؤلؤ والتجارة والزراعة ٠ وكان للعمل في الغوص توزيعه الوظيفي وتأثره بالدخل الاقتصادى الخاص به ، وقسمت مهمة الغوص الى مراتب اجتماعية ٠ فكان النصيب الاكبر يعود الى صاحب السفينة بصفته المالك لوسائل الانتاج وقد انعكست ملكية وسائل الانتاج على تنظيم العلاقة الاجتماعية بين العاملين على ظهر السفينة ، وكانت سلطة النوخذه الذى هو في الغالب هو صاحب السفينة سلطة مطلقة فكان هو الذى يقضى في جميع الامور ٠ وارتبطت الصناعة باحتياجات المهن الرئيسية لذلك كانت صناعة السفن من أهم الصناعات وكانت هذه الصناعة متطورة بالاضافة الى الصيد ومواد البناء والصناعات الجلدية ، أما التجارة فقد اعتمدت عليها الكويت في ازدهارها ونموها وذلك لموقع الكويت الجغرافي وحالة الميناء وصناعة السفن ٠ أما الموارد الزراعية فهي قليلة ؛ ومن أهم الزراعات ، الخضروات والشعير ؛ وكان نظام الحيازة هو النظام السائد انذاك ، أما مهنة الرعي فكانت قاصرة على البدو ٠ لذلك كان اعتماد الكويت الاكبر في اقتصادها الوطني على التجارة وصيد اللؤلؤ ٠ أما ميزانية الامارة فكانت تعتمد على ما يدفعه التجار من رسوم جمركية ٠

أما الفئة الاخرى وهي فئة العاملين في مهنة الغوص والسفر وهي أكبر الفئات

فكانوا يعتمدون على قوة عملهم • وكانت هذه الفئة مستغلة أسوأ استغلال من قبل مالكي وسائل الانتاج . وبين هاتين الفئتين توجد فئة ثالثة متوسطة هي الفئة المتخصصة في الحرف والصناعات اليدوية وصيادى الاسماك والمزارعين • هذا هو حال الكويت قبل البدء في تصدير البترول •

أولا : لمحة عن تاريخ النفط في الكويت :

بعد الحرب العالمية الاولى ظهرت أهمية البترول • وقد دخلت عدة دول ميدان البحث عن البترول • وبحكم مركز بريطانيا السياسي في المنطقة بادرت بوضع القيود على استغلال البترول في الامارات المرتبطة معها في معاهدات خاصة • لقد ادركت بريطانيا حقيقة البعد المكاني الاستراتيجي للكويت ؛ وخصوصا بعد نجاح الفرس في فرض حصارهم على البصرة عام ١٧٧٦ - ١٨٧٩م وما ترتب على ذلك من هجرة عدد من تجار البصرة وأثريائها للكويت • كذلك عندما ساءت علاقة بريطانيا بالعثمانيين عام ١٧٩٣م ، نقلوا مركز وكالتهم من البصرة الى الكويت •

وقد حاول الانجليز اقناع شيخ الكويت ‹ عبد الله بن صباح › بالحماية البريطانية عام ١٨٠٥م وعمدوا الى نقل وكالتهم السياسية عام ١٨٢١م من البصرة الى الكويت • وظل الانجليز يحاولون الى ان اتيحت لهم الفرصة المناسبة عندما دفعت الظروف المختلفة بشيخ الكويت مبارك الصباح الى توقيع اتفاقية مع الانجليز عام ١٨٩٩م وكان ذلك بمثابة سلسلة من الاتفاقيات الاخرى التى حصل عليها الانجليز • [1]

وفي عام ١٩١٣م ارتبطت بريطانيا مع شيخ الكويت بمعاهدة أخرى وهي أن لا يمنح امتياز البحث عن البترول الا بعد موافقة الحكومة البريطانية كذلك عدم الدخول في مباحثات قبل الحصول على موافقتها [2]• هذا ما ادخل بريطانيا في

١ - حسن الابراهيم : الكويت دراسة سياسية ، مرجع سابق ، ص : ٨٤ .
٢ - نجاة عبد القادر : مرجع سابق ، ص : ٢٦٧ .

حلبة التنافس والصراع مع الولايات المتحدة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ، ولقد بلغ التنافس أشده في بداية الثلاثينات من هذا القرن ٠وقد دار النزاع حول :ـ[١]

١ - اشتراط احتواء أى امتياز يمنحه الشيخ داخل اراضيه عباره ‹ الجنسية البريطانية›٠

٢ - مبدأ التكافؤ بين كل من المصالح الانجليزية والامريكية القائم على سياسة الباب المفتوح ٠

٣ - التحفظات المطلوبة لصيانة المصالح البريطانية في المنطقة ٠

وانتهت المنافسة بين الطرفين بقبول فكرة المشاركة في نفط الكويت واتفق الجانبان على تأسيس شركة نفط الكويت المحدودة ٠

ظلت شركة نفط الكويت المحدودة .K.O.C الشركة الوحيدة العاملة في مجال النفط في الكويت لمدة ‹١٤› عاما دون منافسة [٢] ، وقد منحت الكويت امتيازا لمدة ‹٧٥› عاما الى هذه الشركات نظير تعهد بدفع اتاوة على كل برميل يجرى استخراجه أو تصديره [٢]٠ ومنذ عام ١٩٥٠ أدخلت مفاهيم جديدة على امتيازات النفط وذلك لازدياد الطلب عليه من قبل السوق العالمي ٠

وطالب الحكام الكويتيون بزيادة عائدات النفط حتى تحققت المناصفة منذ عام ١٩٥١م٠ فضلا عن التحول في الارتباطات الدولية ففي عام ١٩٥٨ عقدت الكويت والسعودية اتفاقية مع اليابان لاستثمار النفط في المنطقة المحايدة ٠ كذلك منحت في عام ١٩٦١م امتيازا للتنقيب عن النفط في المنطقة البحرية لمجموعة " شل " الهولندية وفي عام ١٩٦٣م تم تأسيس شركة نفط الكويت الكويتية ويمتلكها القطاعان العام والخاص٠ [٣]٠

---

١ - حسن الابراهيم : مرجع سابق ، ص ٨٨ .

٢ - بدر الدين الخصوصي : الأهمية الاستراتيجية للكويت ، مجلة كلية الآداب والتربية ، العدد السادس ، الكويت ، ١٩٤٧ ، ص : ١٠ - ١١ .

٣ - عبد الأمير الانباري : اتفاقات النفط ، اساسيات صناعة النفط والغاز ، جـ٣ ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، الكويت ، ص : ١١ .

لقد بدأ الصراع بين الحكومات المنتجة للنفط والشركات المستثمرة وذلك نتيجة للتأمينات • تأميم العراق لحقول الرميله عام ١٩٦٧م ، تأميم الجزائر للشركات الامريكية والفرنسية عام ١٩٧١م• وفي عام ١٩٧٦م وقعت الكويت اتفاقية امتياز شـركـة (بي بي• غـولـف)على ان تؤول الى الحكومـة اعـتـبـادا من ٥ مـارس ١٩٧٦م•‹١›

لقد تطور انتاج البترول تطورا ضخما وتضاعف انتاجه خلال عشرين عاما من ١٩٤٦ الي ١٩٦٦ ؛ بمقدار (١٨٠) ضعفاً. وبلغت ايرادات عام ١٩٧٦ حوالي ‹٥ر٣› مليار دينار •‹٢›

٣ - الانشطة الانتاجية في مجتمع ما بعد النفط :-

لقد كان صيد اللؤلؤ والنشاط البحرى يمتصان القسم الاكبر من القوة العاملة فى الكويت • ولكن تعرضت الانشطة منذ نهاية القرن الماضي وأوائل القرن الحالي لمنافسة انتاج المجتمعات الصناعية الرأسمالية من حيث الدقة والجودة وغزارة الانتاج ورخص الاسعار كماهو الحال في اللؤلؤ الصناعي الياباني• كذلك تقلصت صناعة السفن نتيجة ظهور السفن التجارية ، ولكن ظهور البترول ساعد على ازدهار التجارة وقيام صناعات أخرى في المنطقة جذبت اليها الايدى العاملة العربية والاجنبية •

لقد دخلت الصناعة البترولية للمنطقة ، وفرضت شروطها السياسية وفرضت مستوى العلاقات الصناعية • رغم ذلك فقد بقيت قوة العمل المحلية تعيش على هامش الصناعة ، حيث جلبت الشركات النفطية أدوات الانتاج واليد العاملة الاجنبية اوروبية وامريكية من فنيين واداريين وعمال مهرة • ومن الهند حيث الايدى العاملة الرخيصة ، أما الايدى العاملة الكويتية والتى كانت انذاك تبحث عن العمل بعد تعطل حرفة الصيد والوص والسفر ظلت معطلة نتيجة عدم جدية الشركات في تدريب القوى المحلية ، ولم تكن القوى العاملة الكويتية ذات وعي لتطالب بحقوقها في العمل • ولم تكن الحكومة بمركز القوة لتجابه الشركات •‹١›

---

١ - محمد الرميحي : البترول والتغيير الاجتماعي ، ص : ٤٣ - ٤٥ .

٢ - قدري قلعجي : مرجع سابق ، ص : ٨ .

ثانيا - الأنشطة الانتاجية في مجتمع مابعد النفط

(القطاعات الاقتصادية المختلفة الثلاث ونسبة العاملين بها)

منذ بداية تسلم الحكومات ومنها الكويت عائدات النفط فقد اختلفت الاراء حول كيفية توجيه هذه العائدات والاستفادة منها. وكانت الاراء المنتشرة بين وجوه المجتمع والى حد ضيق بين عموم المواطنين تدعو الى اعادة توزيعها بشكل او بآخر بحيث يستفاد منها على نطاق واسع. اما السلطات البريطانية فقد اقترحت التخصيص النسبي لهذه العائدات. وكانت تقترح تقسيمها من الاساس بين الحاكم والانفاق الانشائي والاحتياطي المالي للحكومات. (١)

ان اعتماد دول الخليج العربي ومنها الكويت في اقتصادياتها على انتاجها من النفط يكاد يكون اعتمادا شبه كلي. ومن جهة اخرى يمكن القول بأن قطاع النفط هو اكثر القطاعات الاقتصادية تقدما. باعتباره الرائد في عملية التنمية. لذا فان التقدم الذي طرأ في القطاعات الاقتصادية الاخرى كان الغرض الاساسي منه هو خدمة قطاع النفط. (٢)

وعلى اساس الاسعار الجارية بلغ المتوسط السنوي لنمو الناتج المحلي ١٤٪ خلال الفترة ٦٢/ ١٩٦٣ - ٧٢/ ١٩٧٣م. اذ ارتفع من ٦٥٣ مليون دينار في العام الاول الى ١٥٦٢ مليون دينار في العام الاخير.

وبلغ معدل الانتاج الصافي السنوي للفترة نفسها حوالي ١٥,١٪ خلال نفس الفترة حيث ارتفع من (٤٤١) مليون دينار الى (١١٠٦) مليون دينار في العامين المذكورين. ويقدر متوسط دخل الفرد بحوالي (١٨٠٠) دينار وهو اعلى متوسطات الدخول الفردية في العالم. (٣)

---

١ - علي خليفة الكواري : النفط وعائداته خيار بين الاستهلاك والاستثمار ، ندوة التعاون الاقتصادي في الخليج العربي ، الجمعية الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٧٩ ، ص : ٢٨٩ - ٣٢٩ .

٢ - نزيه البرقاوي : التعاون الاقتصادي الخليجي ، ندوة التنمية والتعاون في الخليج العربي ، الجمعية الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٧٩ ، ص : ٦٦ .

٣ - عبدالله النفيسي : الكويت الرأي الآخر ، لندن ، ١٩٧٨ ، ص : ٣٥ - ٣٦ .

ان دور القطاع النفطي هو اعطاء مصادر ماليه واستثماريه للقطاعات غير النفطية . ،ولكي يتحقق تطوير الاقتصاد الكويتي، لابد من تحرير الاقتصاد فيما يتعلق بالنفط كممول للاقتصاد.

ان مفهوم تنمية الاقتصاد القومي يجب ان يكون بتنشيط الطاقات الانتاجية في الاقتطاد الكويتي. والحل الساسي والجذري لمشكلة الاقتصاد الكويتي هو العمل على ايجاد قاعدة انتاجية توازى القاعدة الاستهلاكية وذلك عن طريق التصنيع وتنويع مصادر الدخل وادخال انشطة اقتصادية خارج قطاع النفط وذلك ليكون هناك مصادر دخل بديله اذا ما نقص النفط. لذا تحاول الكويت تركيزها على التصنيع لتوزيع مصادر دخلها وتقليل اعتمادها على البترول كمصدر وحيد.

وسنتناول تنويع مصادر الدخل بشيء من التفصيل :

أ - التطور الصناعي في الكويت

ان عملية التصنيع هي توسيع في حجم الاستثمارات وانتاجية الفرد وتزايد التنويع الانتاجي من البضائع والمواد الاستهلاكية المختلفه. وبالاضافة الى توفر المواد الخام ومصادر الطاقة فلابد من توافر الايدى العامله القادرة على التكيف للتطورات التكنولوجية في مجالات التصنيع. وتوافر العناصر الاداريه ذات الكفاءة القادره على اتخاذ القرارات وتنفيذها، كذلك توافر الاسواق الاستهلاكية، واذا نظرنا الى العملية التصنيعيه في الكويت فقطاع النفط هو القطاع الرئيسي الذي يضم مستويات عاليه من الكفاءة والخبرة الفنية. وبالنسبة للايدى العامله المدربه التي تفتقر اليها الكويت فقد عملت على تشجيع الهجره من الخارج ومعظم الصناعات في الكويت صغيرة نظرا لعدم وجود سوق استهلاكية كبيرة فمن مجموع (٣٤٧٠) مؤسسة صناعية نجد ان (٣٠٤٢) مؤسسة من النوع الذي يزيد عدد المشتغلين في كل مؤسسة منها على عشرة اشخاص والتركيز في الصناعة قائم على الصناعات التحويلية. اما المؤسسات كبيرة الحجم والتي يزيد عدد العمال فيها على (٥٠٠) عامل فعددها

لايتجاوز سبع مؤسسات ومعظم الصناعات هي الكيماوية والبترول. [١]

وقد حققت صناعة استخراج البترول والاعمال المنتجه له نسبة قدرها ١ , ٦١٪ من اجمالي الانتاج المحلي عام ٦٦/ ١٩٦٧ بينما حققت الصناعة التحويلية نسبة قدرها ٦ , ٣٪ من اجمالي الناتج المحلي لنفس العام. وفي عام ٧٤/ ١٩٧٥م قفزت صناعة استخراج البترول في الناتج المحلي الى ٩ , ٧٦٪ بينما الصناعات التحويليه انخفضت الى ٨ , ٢٪ (٢)

وتتركز الصناعات في الكويت في ثلاث مناطق. منطقة الشويخ - مدينة الكويت ومنطقة الشعيبه الصناعية. واهم الصناعات هي البتروكيماويات والصناعات البترولية وتشكل عائدات كبيرة جدا، اي حوالي ٩٤٪ من الدخل القومي وكان يعمل في صناعة استخراج البترول والغاز الطبيعي (١٢) مؤسسة عام ١٩٧٢م. ووصل عدد المشتغلين فيها الى (٤٤٣٤) عاملا. والى جانب الصناعات البترولية تطورت صناعة مواد البناء، فانشئت صناعة الطابوق والبلاط والرخام والانابيب المعدنية والمواد العازله. وبلغ عدد العاملين في هذه الصناعة (٤٣٧٥) عاملا وفي عام ١٩٦٦م ارتفع العدد الى (١١ , ٦٠٥) عاملا في عام ١٩٧٣م وعدد المؤسسات في قطاع التشييد والبناء (٤٠٢) مؤسسة عام ١٩٧٣ م وانشيء في منطقة الشعبية الصناعية مصنعا للاسمنت عام ١٩٧٢ اما بالنسبة للصناعات الغذائية في عام ١٩٦٦فقد قدّر عدد المنشآت بحوالي (٤٣٠) موسسة صناعية كان يعمل بها (٢١٨٩) عاملا. وفي عام ١٩٧٢ م وصل العدد الى (٤٣٣) مؤسسة تضم هذه الصناعة، صناعة طحن الحبوب - السكاكر - الالبان - الاعلاف الحيوانية - المياه الغازيه. بالاضافة الى هذه الصناعات هناك صناعات تحويليه مثل صناعة الاثاث والورق والطباعة والجلود. (٣)

---

١ - عبد الاله عياش : التطور الصناعي في الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد السابع ، تموز ، ١٩٧٦ ، ص : ٩ - ٢٠ .

٢ - محمد هشام خواجكية : مرجع سابق ، ص : ١٠٨ .

٣ - عبد الاله ابو عياش : مرجع سابق ، ص : ٢٠ - ٣٢ .

من ذلك نجد ان دور الصناعة في الكويت دور قليل المساهمة في الناتج القومي. فقد قدر بنحو ٢٥ مليون دينار اي حوالي ٤,٥٪ من الدخل القومي.

اما دور الصناعة في الكويت في مجال العماله فقد بلغ عدد الاشخاص الذين يعملون في المؤسسات الصناعية حوالي (٢١١٩٩) عاملا في عام ١٩٦٥ اي بنسبة ١٤٪ من قوة العمل انذاك. بلغت نسبة الكويتيين منهم ٩٪ وفي المؤسسات الصناعية اخاصة كانت نسبتهم ٣,٨٪ من قوة العمل. اما المؤسسات الحكومية فكانت النسبة ٣٥٪ بينما هناك عدد يعمل في قطاع الخدمات وخاصة اصلاح الالات والسيارات. (١)

ب - التجارة :

دخلت التجارة بعدد من التطورات نتيجة لتطور المجتمع الكويتي. فقد كانت بلدا تجاريا منذ القدم لموقعها الجغرافي على ساحل الخليج ولكون الخليج حلقة اتصال بين اوربا والبحر الاحمر والمحيط الهندي. وتعتبر التجارة بالنسبة للكويت حاليا المصدر الثاني للدخل القومي بعد النفط مباشرة. وكان لحرية الاستيراد اثر كبير فلقد قامت الكويت باستيراد جميع ما يحتاجه الاهالي في حياتهم وقد ادت عوامل كثيرة الى ارتفاع الواردات وسبب ذلك انعدام الموارد الطبيعية باستثناء النفط. فقلد ارتفعت الواردات من حوالي (٣٠) مليون دينار عام ١٩٥٤م الى (١٠٠) مليون عام ١٩٦٣م. وتتألف معظم الواردات من السلع الاستهلاكية وتبلغ حوالي ٦٠٪ والسلع الاستهلاكية طويلة العمر حوالي ٣٠٪ ويتألف ٤٠٪ مواد البناء ومعداته. (٢)

اما معظم الصادارات باستثناء النفط من المنتجات التي يعاد تصديرها مرة اخرى. اما السلعة الوحيدة المصدره التي لا ترتبط بصناعة النفط هي الاسماك

- محمد على الفرا : التنمية الاقتصادية في دولة الكويت ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٤ ، ص : ٢٦٦ .
- قدري قلعجي : مرجع سابق ، ص : ١٧٣ - ١٧٥ .

والجمبرى . وتشمل الصادرات النفطية البترول الخام بنسبة ٨٦٪ ثم المنتجات المكررة والغاز الطبيعي . كما زادت صادرات الكويت من الصناعات الكيماوية بلغ عائدها من (٥) مليون دينار عام ١٩٧١م الى (٤٨) مليون دينار عام ١٩٧٥م . واذا استبعدت الصادرات النفطية يتحول رصيد الميزان التجاري الى عجز في الميزان التجاري . وان خصاذص الميزان التجاري قد تضاعف اربع مرات في الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٥ . ويصل الى ٢٠٣٦ مليون دينار عام ١٩٧٥ .

وتصدر الكويت الى اليابان وسنغافورة ثم اوروبا الغربية النفط . اما المواد غير النفطية فتذهب بعضها للدول العربيه . اما الواردات فتأتي اغلبها من السوق الاوروبية ٣٣٪ من اليابان و ١٦٪ من امريكا و ١٤٪ من الدول العربية . اما الواردات من الخليج العربي والسعودية فقد زادت من ١٤٨ الف دينار كويتي عام ١٩٦٤م الى ما يعادل ١,١٢٣ مليون دينار عام ١٩٧٠ ثم اكثر من ٣,٠٨٤ مليون دينار كويتي عام ١٠٩٧٥ . (١)

ج - الزراعة :-

تعتبر الكويت من الدول التي تعاني نقص المواد الغذآية المحليه . اذ يسهم القطاع الزراعي بنحو ٣ من الالف من الدخل القومي . وبدأ الاهتمام بالزراعة قبل ظهور النفط . كان يتضح ذلك في زراعة بعض المحاصيل مثل القمح والشعير لاعتمادهم على مياه الامطار كذلك زراعة الخضروات والنخيل وكان يعتمد في زراعتها على مياه الآبار السطحية (الجلبان) . وكانت المزارع صغيرة وهي منتشرة على طول ساحل الخليج في قرى الشعيبه والفحيحيل والمنقف والفنطاس وحولي والعديليه والشاميه وفيلكا .

ولقد اتسمت الفترة التي اعقبت ظهور النفط بالانكماش في النشاط الزراعي نظرا للارتفاع المفاجىء للدخل والتوسع العمراني . سواء عن طريق الاستيلاء على الاراضى الزراعية او هجرة المزارعين والبدو نحو المدينة حيث فرص العمل افضل .

٢ - محمد هشام خواجكية : مرجع سابق ، ص : ١١٧ - ١١٨ .

وبعد ان نالت البلاد استقلالها ادركت الحكومة اهمية التنمية الزراعية وقد سلكت الدولة في محاولة لتحديث الزراعة بالطرق العلمية والتكنولوجية حيث انضمت الى منظمة الاغذية والزراعة(F. A. O) عام ١٩٦١ وفي عام ١٩٦٢م شكلت لجنة استثنائية وأنشأت محطتين لابحاث التجارب الزراعية واحدة في منطقة العمريه والاخرى في الصليبية وقامت بمسح جيولوجي لتحديد حجم المياه الجوفيه وبدأت باكورة هذا التنفيذ باستخدام الشبرات البلاستيكية عام ١٩٧٥م - ١٩٧٦م في منطقتي الوفره والعبدلي وقد لوحظ ان قيمة المنتوجات الزراعية قد قفزت من ٥ مليون دينار الى حوالي ١٥ مليون دينار في الاعوام ١٠٩٧٠ - ١٩٧٥م. واصبحت المنتوجات المحليه من الخضروات تمثل نحو ١٤٪ من الاستهلاك المحلي ومن الحليب نحو ٦, ١٤٪ ومن البيض ٢٠٪ ومن الدجاج ٤٣٪ ومن الاسماك ٨٠٪ . (١)

وفي الخطة الخمسية من ١٩٧٥ - ١٩٨٠ زادت المساحة المزراعة بمقدار ٣٩٢٠ هكتار . (٢)وتهدف هذه الخطة الى زيادة انتاجية الخضروات من ٢٠ الف طن سنويا الى ٥٥ الف طن سنويا . وزيادة الاعلاف الخضراء من ٣٥ الف طن الى ٩١ الف طن وذلك لدعم تنمية الثروة الحيوانية . كذلك زيادة منتوجات اللحوم وانتاج البيض الحليب ذلك بالاضافة الى زراعة الاشجار المثمرة مثل النخيل والزيتون والكروم . (٣)

مما تقدم نستنتج ان الزراعة في الكويت لازالت محدوده وتواجهها كثير من المعوقات . كنقص المياه الصالحة لرى - الايدى العاملة - ظروف الطقس . ومع ذلك فالكويت تسير نحو تنمية زراعية تعتمد على التكنولوجيا المتطورة .

---

١ - زين الدين عبد المقصود : التنمية الزراعية في الكويت ، مجلة كلية الآداب والتربية ، العدد السابع ، الكويت ، ١٩٧٥ ، ص : ١٠٧ - ١٠٨ .
٢ - محمد هشام خواجكية : مرجع سابق ، ص : ١٠٨ .
٣ - زين الدين عبد المقصود : مرجع سابق ، ص : ٩ - ١٠ .

ثالثا - القوى العاملة (المحلية والوافده) : -

نتيجة لظهور النفط وما قام حوله من صناعات كان ذلك سببا مباشرا ادى الى الحاجه الماسه لايدى عامله على درجات متفاوته من الخبره والمهاره. ومن المعروف ان البلدان النفطية اتسمت بقلة عدد سكانها فلم يتعد سكان خمس منها مليون نسمه لذلك تعرضت مجتمعات الخليج النفطية ومنها الكويت لهجرة سكانيه واسعه تركت آثاراً في سوق العمل، كما غيرت من المناشط التقليدية للكويتيين. فلم يعد السكان الكويتيون يعملون في تلك المناشط كالرعي والصيد. كما اجتذب قطاع الخدمات الحكومية خاصة في الاعمال الكتابية والشرطه والحراسة ايدى عاملة كثيرةتركت المناشط التقليدية

اما بالنسبة للهجرة او العمالة الوافدة فقد ارتبطت بمشروعات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونتيجة لاستثمار العوائد النفطية في المشروعات التنموية خلال الستينات والسبعينات اصبحت نسبة الوافدين من السكان تفوق نسبة السكان المحليين ؛ ونتيجة لدعوة الشركات العالمية لتنفيذ المشروعات الصناعية والزراعيه ادى ذلك الى الاعتماد الكلي على جذب العناصر المهنيه المتخصصه من الخارج. (١)

وبالنسبة لتوزيع النشاطات الاقتصادية نجد ان قطاع الخدمات يجذب قدرا من السكان الاجانب في حين تضم الاعمال الحكومية ٤٢٪ من مجموع القوى العامله الكويتيه وفي عام ١٩٦٥م ارتفعت هذه النسبة حيث بلغت عام ١٩٧٠م ٦١,٧٪ من قوة العمل الكويتية و ٢٨٪ من قوة العمل غير الكويتية. (٢)

---

١ - اسحق يعقوب القطب : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة في مجتمعات الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، مركز دراسات الخليج العربي، العراق، جامعة البصرة، ١٩٧٩، ص : ٢٣ - ٣٦.

٢ - محمد الرميحي : البترول والتغيير الاجتماعي، مرجع سابق، ص : ٦٧ - ٧٣.

جدول رقم (١)
صورة عامة لتوزيع القوى العاملة وفقا لاحصاء ١٩٧٠

غير كويتي	مجال العمل	كويتي
٢٨٧	متخصص في العوم الطبية	٥٣
٢٥٢٥	مهندسا	١٦٧
٣١٦١	مساحين – رسامين – فنيين	٣٣٤
٧٢٠	طبيبا	٤٧
١٨١٥	عامل في التمريض	٥٧
١٣٨٥	عامل في شئون الصيدلة	٢٩٨
٨٦٢٨	في مجال التعليم على كل المستويات	١٧٦٦
٣٩٦	في الوظائف التنفيذية الحكومية	١٨٦٤
٣٦٢٤	في مسك الدفاتر	١٠٦١
١٢٤٤	في مجال الاختزال والضرب علي الآله والتثقيب	١٤٤
٨٨٩١	في مجال البيع في المجالات التجارية	٢٩٤٨
٤١٤	في الخدمة المطعمية والفندقية	٢٨
٦٧٢٧	في مجال الطهي والسفرجية	٢٦٢
١٠٥٧٤	في الخدم والوصفاء	٦٧٨
١٢٢٦	في غسيل الملابس وكيها	١٩

* المصدر : محمد جواد رضا، التربية والتخطيط الاجتماعي في الكويت، الكويت وعصر التنمية، محاضرات الموسم الثقافي السادس، ١٩٧٣، الكويت.

جدول رقم (٢)
تابع/ صورة عامة لتوزيع القوى العاملة وفقا لاحصاء ١٩٧٠ *

كويتي	مجال العمل	غير كويتي
١٠	حلاقين	٨٩٧
١٢٣	في صناعة المواد الغذائية	٢٥٥٠
٨٤	في ميدان الخياطة والتطريز	٢٥٥٠
١٣٨	في صناعة الاحذية والمواد الجلدية.	١٨٦٩
١٣٨	في صناعة التجارة والاثاث	١٨٦٩
٢١	في اعمال المجوهرات	٢٧٩
٨٦٠	في البناء والتجارة	١٨١٠٩
٤١٩١	في قيادة وسائل النقل البري والبحري	١٢٨٥٩
١٧٨٧	في اعمال الشحن والتفريغ وتعبئة المواد	١٣٩٢٦

* محمد جواد رضا - التربية واالتخطيط الاجتماعي في الكويت وعصر التنمية محاضرات الموسم الثقافي السادس لعام ١٩٧٣ . بمؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع - الكويت، ص ٩٩٠.

من هذا الجدول نستدل على أن الاعمال الشاقة والاكثر التصاقا بحياة الناس المعاشية متروكة لغير الكويتيين.

كما أن هناك انخفاضا في نسبة مساهمة القوة المحلية في قوة العمل في الكويت اذ لا تتجاوز ٢٩,٨٪ ولكن من خلال الاعوام العشرة الاخيرة فقد بلغت الزيادة السنوية ٩,٣٪ كذلك يتبين وجود عجز في المهن وخاصة الفنية ولذلك فالكويت تعتمد على العمالة الوافدة. وما ينطبق على الكويت ينطبق على مناطق الخليج العربي الأخر.

والجدول التالي يبين قوة العمل في الكويت حسب الجنسية وابواب النشاط الاقتصادي لعام ١٩٧٥.

جدول رقم (٣)
جدول يوضح قوة العمل في الكويت حسب الجنسية والنشاط الاقتصادي لعام ١٩٨٥ *

الجنسية / النشاط الاقتصادي	كويتي	غير كويتي	جملة	٪ من جملة ذوي النشاط
الزراعة والصيد	٢٧٨١	٩٨٥١	١٢٦٣٢	١,٩
المناجم والمحاجر	٢٥١١	٤٥٢٢	٧٠٣٣	١,٠
الصناعات التحويلية	٤٦٩٢	٤٦٣٩٧	٥١٠٨٩	٧,٦
المياه والغاز والكهرباء	١٦٥٤	٥٩٠٢	٧٤٦٦	١,١
التجارة	٦٠٧٦	٦٩٨٥٥	٧٥٩٣١	١١,٣
النقل والمواصلات	٧٦٦١	٢٩٥٤٤	٣٧٢٠٥	٥,٦
الخدمات	٩٦٨١٣	٢٥٠٢٦٣	٣٤٧٠٧٦	٥١,٨
المتعطلون الجدد	٢٨٥٠	٤٩٤٧	٧٧٩٧	١,٢
المجموع	١٢٨٥٣٨	١٨٩٢٨١	٣١٧٨١٩	

* المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٦، ص: ١٣٠.

من هذا الجدول يتضح مدى اعتماد الكويت على العمالة الوافدة بحيث يعتبر ذلك مؤشراً قويا على مدى هذا الاعتماد على الدول المصدرة لهذه العمالة، مما يضعف الروح الانتاجية والمشاركة الفعالة لدى المواطنين الكويتيين، وبالتالى يؤدى إلى انعكاسات سلبية على برامج التنمية والمشروعات الإنمائية، خاصة اذا ماعلمنا أن بعض الدول المصدرة لهذه العمالة قد أصبحت بحاجة إليها في ضوء المتغيرات الدولية والمحلية السريعة[١].

---

١ - علي عيد راغب: التنمية الاجتماعية في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية للقوى العاملة في الكويت)، الزقازيق - مصر، ١٩٨٩، ص: ٨٧-٨٩.

ويتكون المجتمع السكاني في الكويت بشكله الحالي من شقين رئيسيين. يشكل الكويتيون مجتمعا سكانيا عاديا. ولكن غير الكويتيين لايشكلون مجتمعا. نظرا لتعدد الجنسيات، وقد سجلت الدول العربية اعلى نسبة للمهاجرين من مجموع سكان الدوله اذ بلغت نسبتهم ٤, ٤٢٪ عام. ١٩٧٠ والدول غير العربية ٦, ١٠٪ من مجموع السكان وفي عام ١٩٦١ م كانوا بنسبة ١, ٧٦٪ من مجموع السكان غير الكويتيين وفي عام ١٩٧٠ م بلغ عدد المهاجرين من البلاد العربية الى دولة الكويت ٣١٢٨٤٩ نسمه اي بنسبة ٨٠٪ من مجموع السكان المهاجرين.

استحوذت منطقة حولي على نسبة ١, ٣٣٪ من مجموع تلك الجنسيات يلي حولي القرى النموذجية ثم السالمية في المرتبة الثالثة وتمثل لجنسيات الآسيوية غير العربية المرتبة الثانية من حيث نسبتها من مجموع السكان المهاجرين بدولة الكويت. اذ بلغ عددهم في عام ١٩٦١م ٣٤٢٣٤ نسمة بنسبة مقدارها ٤, ٢١٪ من مجموع المهاجرين وبلغ عددهم عام ١٩٦٥م ٥٤٥٠٤ نسمه اي بنسبة ٢٢٪ من مجموع السكان المهاجرين. (١)

اما عدد السكان من الجنسيات الاوروبية في عام ١٩٦١م بلغ عددهم ٣٢٤٠ نسمه بنسبة ٢٠٪ وفي عام عام ١٩٦٥م بلغ عددهم ٣٨٥٤ نسمة اي بنسبة ٦, ٢ وفي عام ١٩٧٠ بلغ عددهم ٤٨١٦ نسمه وتشكل نسبة القوى العامله الوافده من الدول العربية الى اجمالي القوى العامله الوافده ٢٦٪ (٢)

الانعكاسات الاجتماعيه والاقتصاديه للعماله الوافدة :

١ - اصبحت ظاهرة العماله ظاهرة اقتصاديه واجتماعية. فبعد زيادة العائدات النفطية ونتيجة لهذه الزيادات ونتيجة للانفاق الاستثماري في قطاعات البناء

١ - أمل العزبي الصباح : الهجرة الى الكويت من عام ١٩٥٧ -١٩٧٥، جامعة الكويت، ١٩٧٧، ص: ٣٣.
٢ - محمد انور عبد السلام : اخطار الهجرة الاجنبية على عروبة وسيادة الخليج، دراسات الخليج العربي، العراق، جامعة البصرة، ١٩٧٩، ص : ١٢.

والاسكان والخدمات. ادى ذلك الي زيادة الطلب على الايدى العاملة الماهرة وغير الماهره. ونتج عنه ارتفاع الاجر النقدي في اسواق العمل. كما ادت هذه الزيادة الى زيادة في مستوي المعيشة وهذه الزيادة في العوائد لها اثار اقتصادية وسياسية. فتلك الموجه التضخمية الحاده ادت الى تآكل مستويات المعيشة للطبقات الوسطى.

٢ - ترتب على استغلال النفط وجود ازدواجية سكانية واضحه تتمثل في وجود فئة غير مواطنين بين سكانها متعددة الاجناس ادى ذلك الى تغير القوي الاجتماعية حيث كان في السابق رب العائلة هو الذى يقوم بالانفاق على ابنائه واقاربه وبعض الاجراء والعبيد وهؤلاء جميعا يعملون بشكل تعاوني.

٣ - لقد ادت الهجرة الى تغير اوضاع الملكية ونظم تبادلها. ان التغيرات الاقتصادية اسفرت عن تغير في الاسس التي يقوم عليها تقسيم العمل في المجتمع الحديث. وان الاعمال الجديدة بحاجة الى كفاءات عالية للتخطيط اليها واصبحت الدرجات العلمية وسنوات الخبره معيارا موضوعيا اساسيا في تولى الوظائف وخاصة في المجالات العلمية والادارية.

٤ - لقد احدثت العماله الوافدة اختلالا سكانيا حادا في المجتمع الكويتي له مظاهره المختلفه. فان كثيرا من المهاجرين من اجناس وثقافات مختلفة قد تتناقض مع ثقافات وقيم السكان الاصليين الامر الذي يؤثر على ثقافات وقيم ووحدة وتماسك المجتمع من السكان الاصليين وبزيادة نسبة الوافدين علي نسبة السكان الاصليين. ينقسم المجتمع الى مجتمع مواطنين ووافدين، وينشأ مجتمع منقسم على نفسه يعيش فيه المواطنون في عزلة وتحسب من الوافدين. كما ان مجتمع الوافدين غير متجانس التركيب لتعدد الجنسيات والاصول العريقة والحضارية. وبالرغم من الدور الحاسم الذي يقوم به الوافدون في النشاط الاقتصادي والاجتماعي الا انه يوجد نوع من الانفصام بين المجتمعات الجزئية

فيها، الذي يعود الى عزوف المواطنين عن اندماجهم في المجتمع والتخوف منهم [١]

٥ - ادت الزيادة السريعة في اعداد الوافدين الى قصر رعاية الدولة لهم وقصر الخدمات على المواطنين. نتج عن ذلك تردي الظروف المعيشية وصعوبات تواجه غالبية الوافدين في التمتع بالخدمات العامه، مثل الصحه والتعليم.

٦ - ترتب على هذه الظروف المعيشيه المتدنيه عدم الشعور بالانتماء للبلد والاحساس بالتمييز. مما جعل طموحاتهم تتركز في تجميع ما يتيسر من مدخرات في اقل مجال زمني. [٢]

٧ - هناك مؤشرات تجسم آثار اجتماعيه اخرى فلقد اشترط لاستقدام الوافد لعائلته تجاوز الدخل لحدود معينه. والحصل على سكن لائق ووضع وظيفي معين. وبذلك حكم على غالبية الوافدين بالحياة بدون عائلاتهم. لكن هناك مميزات ايجابية للهجرة في تأثيرها على زيادة الاتصال بالعالم الخارجي ساعد ذلك على اقتباس نظم جديده في ادارة المشروعات ونتيجة للظروف اصبحت المسائل الحياتية لاتعتمد على التشريع الديني والقوانين الفقهية بل اصبحت تعتمد على التشريع الحديث. ومن الاثار الايجابية ان المهاجرين بأعدادهم الضخمة يمثلون العنصر الاساسي والحاكم في عملية التنمية. كذلك فان الدول المصدره للعماله تأثرت بالتحويلات المالية النقدية من دخول ومدخرات العاملين المهاجرين ولهذه التحويلات آثار كبيره على اقتصاد الدول المصدره لهم. [٣]

---

١ - نورة الفلاح : مرجع سابق، ص : ٣٦ .

٢ - ندوة التعاون بين المعهد العربي والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعض الآثار الاجتماعية لنقل الايدي العاملة العربية والهجرة الاجنبية الى البلدان العربية النفطية . اعداد : ادارة القوى العاملة والتدريب المهني بمكتب العمل الدولي، بغداد، مطبوعات المعهد الغربي للتخطيط، ١٩٨١، ص : ١٥٤ .

٣ - نفس المرجع، ص : ١٥١ .

رابعا - التقسيم الطبقي للمجتمع الكويتي :

لقد تبع التغير في الاساس الاقتصادي تغيرا في التركيب الطبقي في هذا المجتمع. فتبعا للنظم الاقتصادية والانشطة التي كان يمارسها سكان الكويت مثل النفط. فان وسائل الانتاج والسفن و ادوات الغوص والصيد فقد كانت ملكا للافراد. وكذلك الارض الزراعية والمراعي اما الارض فكانت تعتبر ملكا للشيخ.

وعلى ذلك يمكن القول ان الطبقة المالكه لوسائل الانتاج في المجتمع الكويتي قبل النفط كانت تتكون من :

١ - الاسره الحاكمه وعلى رأسها الشيخ العود

٢ - التجار واصحاب سفن الغوص والتجارة

اما الطبقة الاخرى المقابلة التي لا تملك سوى قوة عملها فقد كانت من الغواصين، البحارة، صيادي السمك، كذلك يوجد الحرفيين واصحاب المحلات الصغيرة.

اما بعد انتاج البترول فقد تغيرت ملامح المجتمع القديم. فقد استفادت فئة التجار استفادة كبيرة في النشاط الاقتصادي الجديد بعد النفط، اعتمادا على رسوخ اقدامها في ميادين التجارة قبل النفط. وبعد ظهور النفط كانت هذه الطبقة هي الاقدر على ممارسة الدور الاقتصادي حيث استثمرت اموالها في المؤسسات التجارية وحصلت على ارض شاسعة معظمها بشكل منحه من العائلة الحاكمة او عن طريق وضع اليد. لقد عملت فئة التجار في اعمال المقاولت والانشاءات الحديثة. ولقد دفع بهم كبر العمليات والصفقات التجاريه الى الاخذ باساليب حديثه في الادارة واعمال الاستيراد والتصدير والصيرفه والبنوك. كذلك باساليب حديثه في الادارة واعمال الاستيراد والتصديروالصيرفه والبنوك. كذلك زاد ثراء هذه الطبقة بارتباطها بالمجتمعات الرأسمالية كوكلاء للاستيراد. ويذكر محمد الرميحي في

كتابه (معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصره) ان الطبقة العليا «التجارية» تتكون من شرائح مختلفة على رأسها العائلات الحاكمة والعائلات التجاريه والميسورون الجدد بعد النفط . هذه الطبقة تتحكم في الادارة الحكومية بشكل مباشر او غير مباشر لذا فانها تحتكر القرار السياسي ان هذه الفئة لا تشكل مجموعة متجانسة ولكنهم متحدين في المصالح في مواجهة الفئات الدنيا . ويسود النمط الاستهلاكي البدائي لدى هذه الفئة

الفئة الوسطى :

وهي احدث الفئات من حيث النشأة، وهذه اكبر الفئات حجما لانها تشمل كويتيين وغير كويتيين. لذلك فهذه الطبقة واسعة وغير متجانسة ماديا وثقافيا. وتتكون من موظفي الحكومة والشركات الاهلية والاجنبية وصغار التجار واصحاب المهن والحرف. (١)

ويمكن تقسيم اعضاء هذه الفئة الى مجموعتين افقيتين حسب استخدام معيار الدخل الثابت في الوظيفة الاساسية :-

المجموعة الاولي :

وتضم الادارين في الوظائف القيادية ومدراء الشركات التجارية والمالية والخبراء والمستشارين والفنيين والمهنيين المتخصصين في مختلف الفروع العلمية . ونجد ان معظم المهن الادارية يشغلها كويتيون بينما اغلب المهن الفنية مشغولة بغير الكويتيين.

المجموعة الثانية :

فهي من متوسطي وصغار الموظفين في القطاع العام والمشترك والخاص وتختلف افراد هذه المجموعة في نوع التعليم. ومعظمهم من اصحاب الدخول

---

١ - عبد المالك التميمي : الخليج العربي دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثاني ، حزيران ، الكويت ، ١٩٦١ ، ص : ٣١ .

الضعيفة ويستفيد هؤلاء من الخدمات والرعاية الاجتماعية والمساعدة المالية من الدولة. ويقع اعضاء المجموعة الدنيا من نفس الفئة في مأزق الاقتراض والدين.[١]

فئة العمال :

تشمل هذه الفئة العاملين بأجر في المهن اليدوية. تتكون هذه الفئة قبل النفط من البحاره ومن البنائين والحدادين وصيادي السمك وعندما جاء التحول الاقتصادي لم يستفد هؤلاء منه. بل لقد لحق لهم الضرر لان خبراتهم ومهاراتهم اصبحت غير نافعة لمجتمع مابعد البترول. وبعد ظهور البترول والثروة ظهرت طبقة عماليه جديدة في تركيبها وخصائصها. طبقة عامله في الشركات البترولية والتجارية والخدمات الحكومية لقد تركز الكويتيون في قطاعه الخدمات، وغير الكويتيين في قطاع الصناعة والتشييد والبناء. ونتيجة لترفع الكويتيين عن الاعمال اليدويه ادى ذلك الى الاستعانه بقوة عمل خارجية عربيه وآسيوية، تشكل مجتمعا من الذكور لان معظم الوافدين من غير المتزوجين. وهذه الفئة من العمال اكثر الفئات في عدم التجانس من حيث الجنسية والعقيده واللغة والعادات والتقاليد وفي اكثر اجزاء الخليج لا تتمتع هذه الطبقة بحقوقها الاساسية مثل الخدمه الاجتماعيه، والتعليم. كذلك السكن وهو من المشاكل التي تواجه الطبقة العاملة لارتفاع ايجار السكن.

خامسا - البناء الفوقي للمجتمع بعد النفط :

(النظام السياسي - السلطة التشريعية - القضائية والتنفيذية) لقد صاحب التغيير الاقتصادي تغير في السلطة وكانت السلطة مركزه في (الشيخ، الحاكم) وكانت امور الحكم بسيطة غير معقدة وكان الحاكم يتولى جميع شؤون البلاد يعاونه وجهاء القوم ومشورة بعض علماء الدين. ولم يكن هناك تعقيدات او صعوبات. حتى كان انقلاب الشيخ مبارك الصباح سنة ١٨٩٦م وتوليه الحكم وفرض سيادته

١ - نورة الفلاح : مرجع سابق، ص : ٢٦ - ٣٥ .

على البلاد. كان يميل الى الحكم المطلق الفردي. فاستقل برأيه واقصى الاهالي عن مجلس مشورته. وحصر الحكم في ابنائه واحفاده. وقد ظل الشيخ مبارك يحكم على طريقته هذه لمدة عشرين عاما. وعند تولى احمد الجابر السلطة عام ١٩٢١ م تقدمت اليه بعض الشخصيات بعريضة يطالبون فيها بالبنود التاليه: (١)

١ - اصلاح بيت الصباح كي لا يجري بينهم خلاف في تعيين الحاكم.

٢ - ان المرشحين لهذا الامر هم الشيخ احمد الجابر والشيخ حمد المبارك والشيخ عبد الله السالم

٣ - اذا اتفق رأى الجماعة على تعيين اي شخص من الثلاثة يرفع الامر الى الحكومة للتصديق عليه.

٤ - المعين المذكور يكون بصفته رئيس مجلس شوري.

٥ - ينتخب من آل الصباح والاهالي عدد معلوم لادارة شؤون البلاد على اساس العدل والانصاف.

في اعقاب تقديم هذه العريضة تكون مجلس من اثنى عشر عضوا لم يكن بينهم واحد من الاسره الحاكمه. ويعتبر ذلك بداية للتطور الدستوري. ولكن سرعان مادب الخلاف بين الاعضاء وتفرقوا. وفي عام ١٩٣٨م طالب تجار الكويت مشاركة الشيوخ في السلطة.

وبعد ان ادرك المعارضون ان الحركة نضجت. عقدت الجماعة السريه (الكتلة الوطنيه) اجتماعا وتقدمت بالعريضة السابق ذكرها. ووافقت السلطة الحاكمه على العريضة بعد النصيحه البريطانية. وتزلفت لجنة من اعيان البلاد وضعت قوائم باسماء الناخبين. وتشكل المجلس بالانتخاب وانتخب الاعضاء من قبل (١٥٠) عائلة من العائلات المعروفة. لكن هذا المجلس لقى معارضة من العناصر الشيعية لان المجلس منحهم حق التصويت دون حق بالترشيح. وبسبب عدة ظروف وضع

(١) انظر:

- سيف مرزوق الشملان: مرجع سابق، ص: ١٩٦ - ١٩٧.
- قدري قلعجي : مرجع سابق، ص: ٣٣ - ٣٤.

المجلس نهاية لوجوده. ومن اسباب فشل المجلس توسيع سلطاته بما يتعارض مع مصالح بريطانيا والسلطه الحاكمه.

ثم عين الحاكم مجلسا من (١٤) عضوا تسعه من الاعيان والباقي من الاسرة الحاكمة ولكنه فشل ايضا.

لقد عاشت الكويت فترة من الركود السياسي الى عام ١٩٥٠م. دون دستور ولا قوانين موضوعه.

اما بعد التقدم والتطور الذي حدث في اقتصاديات الكويت فقد ادى ذلك الى ظهور كثير من الحاجات الجديده للمجتمع. لقد كان الحاكم رئيس السلطتين التشريعية والتنفيذية، وانشئت الى جانبه هيئات تساعده في الاداره والحكم، والتي تتمثل في : [1]

١ - المجلس الاعلى وعدد اعضائه ثمانية من افراد الاسره الحاكمه.

٢ - اللجنة التنظيمية واعضاؤها عشرة، سبعة من وجوه الكويت وثلاثة من اعضاء المجلس الاعلى

٣ - الدوائر الحكومية، وهي بمثابة الوزارات. وقد مارست مهمتها من سنة ١٩٥٤ - ١٩٦٢م. وكان يرأس اهم عشرة دوائر منها شخص من عائلة الصباح.

وقد تمت انتخابات مجالس المعارف والبلدية والصحة والاوقاف وكل مجلس من ١٢ عضوا. وفي عام ١٩٥٤مك شكلت لجنة لوضع سياسة للاصلاح الداخلي انتهت الى ايجاد احدى وعشرين دائرة ومصلحة تتولى المرافق العامه. ثم تم تشكيل مجلس الوزراء من ١٤ وزيرا بعضهم من الاسرة الحاكمة والبعض الآخر من المواطنين.

وبعد شهرين من صدر مرسوم اميري رقم ١٢ في ٢٦/ ٦/ ١٩٦١م يدعو

---

١ - سيف مرزوق الشملان : مرجع سابق ، ص : ١٩٦ - ١٩٧ .
- قدري قلعجي : مرجع سابق ، ص : ٣٣ - ٣٤ .

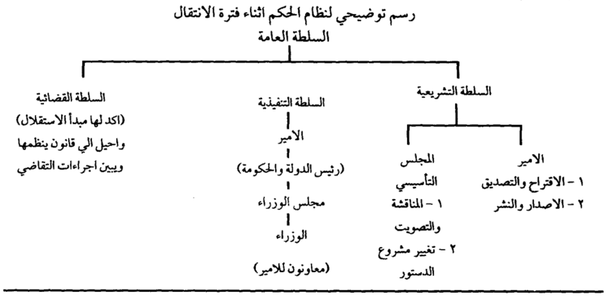
لاجراء انتخابات عامه لمجلس تأسيسى، يتولى اعداد الدستور. ثم صد قانون ٢٨/ ٣٢ بشأن تنظيم انتخاب اعضاء المجلس التأسيسي واجريت انتخابات في ٣٠/ ١٢/ ١٩٦١م وصدرت بعض التشريعات منها. (١)

١- القانون رقم (١) بتاريخ ١٦/ ١/ ١٩٦٢ متضمنا النظام الاساسي للحكم في فترة الانتقال. وكان الدستور المؤقت موجزا لا يضم سوى ثمانية وثلاثين ماده موزعه على خمس ابواب.

(الحريات العامة - السلطة التشريعية - السلطة التنفيذية - السلطة القضائية - احكام عامة).

بموجب هذا النظام صارت الكويت اماره دستورية. وفي ١٠ يناير ١٩٦٢م افتتح المجلس، وكان يضم عشرين عضوا انتخبهم الشعب و ١٤ وزيرا بينهم ثلاثة من المواطنين. بذلك يتولي الحاكم السلطة التشريعية بالتعاون مع المجلس التأسيسي والسلطة التنفيذية بالتعاون مع مجلس الوزراء. واكد نظام القانون المؤقت استقلال القضاء. انتهت تلك المرحلة الانتقالية بافتتاح جلسات المجلس التأسيسي في عام ١٥ تشرين ثاني ١٩٦٣م لتدخل الكويت عهد الدستور الديموقراطي الجديد. (٢)

ويذكر عثمان عبد الملك ان نظام الحكم واجهزته والصيغة القانونية والسياسية لنظام الحكم اثناء فترة الانتقال هي : (٣)



---

١ - عبد الفتاح حسن : مبادئ النظام الدستوري في الكويت، دار النهضة العربية، لبنان، ١٩٦٨، ص : ١١٥ - ١١٨.

٢ - قدري قلعجي : مرجع سابق، ص : ٤٢.

٣ - عثمان عبد الملك : نظام الحكم واجهزته، مرجع سابق، ص : ١١١.

وفي ٢٩/ ١/ ١٩٦٣م بدأ العمل بالدستور الدائم. ويضم هذا الدستور ١٨٢ مادة موزعه على خمسة ابواب.

- الدولة ونظام الحكم (المواد من ١ - ٦).
- المقومات الاساسية للشعب الكويتي (المواد من ٧ - ٢٦)
- الحقوق والواجبات العامه (المواد من ٢٧ - ٤٩)
- السلطات (المواد من ٥٠ - ١٧٣).
- احكام عامه واحكام مؤقته (المواد من ١٧٤ - ١٨٣).

ومن خصائص الدستور : -[١]

١ - دستور الكويت وضع بطريقة العقد.

٢ - انه دستور جامد.

٣ - يأخذ بالمبدأ الديمقراطي.

٤ - ومن بين التطبيقات المختلفه للمبدأ الديمقراطي اختار الدستور النظام النيابي

٥ - يظهر في الدستور الطابع العربي الاسلامي.

٦ - حرص على تنظيم الرقابة على دستورية القوانيين

لقد حدد الدستور نظام الحكم على انه وراثي في ذرية مبارك الصباح ونصت المادة الثانية للقانون رقم ٤٠ على ان الامير هو رئيس الدولة وذاته مصونه لا تمس ولقبه حضرة صاحب السمو امير الكويت كذلك فالامير هو القائد الاعلى للقوات المسلحه.

ورئيس الدولة هو الذي يعين ولي العهد ويكون تعيينه بأمر اميري، وللأمير

---

١ - عبد الفتاح حسن، مرجع سابق، ص: ١١٥-١١٧.

الحق في اقتـرح القـوانين والتـصـديق عليـهـا وله الحق في ابرام المعاهدات بموجب مرسوم وعليه ان يبلغها لمجلس الامه.

السلطات العامه :

صدرت الماده السابعة من الدستور نظام الحكم في الكويت، نظام ديمقراطي وأن الامة مصدر السلطات، وتتمثل السلطات العامه في الدولة حسب المواد ٥١، ٥٢، ٥٣ من الدستور في ثلاث :[١]

١- السلطة التشريعية ويتولاها الامير ومجلس الامه.

٢ - السلطة التنفيذية ويتولاها الامير ومجلس الوزراء والوزراء

٣ - السلطة القضائية وتتولاها المحاكم باسم الامير.

يقوم نظام الحكم على فصل السلطات مع تعاونها وفقا لاحكام الدستور.

١- السلطة التشريعية :-

ويتولاها الامير ومجلس الامه.

تكوين مجلس الامه :

هو المجلس المنتخب من قبل الشعب. يتألف مجلس الامه من (٥٠) عضوا ينتخبون انتخابا عاما. ويعتبر الوزراء غير المنتخبين اعضاء بحكم وظائفهم (كل كويتي من الذكور بالغ من العمر ٢١ سنه له حق الانتخاب يستثني من ذلك المتجنس الذي لم يمض على تجنسه عشرون سنه).

اما شروط المرشح: فيجب ان يكون كويتي الجنسية بصفة اصلية لا يقل سنة عن ثلاثين سنة، على ان يجيد القراءة والكتابة والا يكون محكوما عليه بجنحة او جناية.

---

١ - عثمان عبد الملك الصالح : النظام الكويتي المعاصر ، القسم الثاني ، دراسة مقدمة لجامعة الكويت ، الكويت ، ص : ١٠٢ - ١٠٣ .

ويتمتع المجلس بالاستقلال والمجلس هو الذي يضع لائحته الداخليه.

الاختصاصات التشريعية للمجلس :

١ - يقوم المجلس بوظيفتين، وظيفة تشريعية ووظيفه سياسية تشمل الوظيفة التشريعية اقتراح القوانين والقرارات والرغبات في مناقشتها والتصويت عليها.

٢ - يخول الدستور سلطة واسعة للمجلس في مراقبة الشؤون الماليه للدولة.

٣ - يمارس المجلس رقابة على ميزانية الدولة ايرادا ومنصرفا. وتعد الحكومه مشروع الميزانيه وتقدم للمجلس قبل انتهاء السنه الماليه بشهرين.

٤ - كل وزير مسئول لدى المجلس عن اعمال وزارته. واذا قرر المجلس عدم الثقة باحد الوزراء يعتبر معزولا ويقدم استقالته.

٢ - السلطة التنفيذية :

السلطة التنفيذية في الكويت هي التي تمسك زمام الدولة ومصير الميلاد.

وعناصر تكوين السلطة التنفيذية (١):

١ - الامير :- رئيس الدولة والسلطة التنفيذية.

٢ - الحكومة : - يرأسها رئيس مجلس الوزراء والوزارة هي الجهة الحكومية الحاكمة في السلطة التنفيذية.

اما مجلس الوزراء فهو يحدد سياسة الدولة الخارجية والداخلية بالاشتراك مع رئيس الدولة. تشمل صلاحياته - ابرام المعاهدات - اصدار اللوائح - تعيين الموظفين وعزلهم. والسلطة التنفيذيه هي التي تصدر الميزانية العامة - وتنشىء

---

١ - عبد الفتاح حسن : مبادئ النظام الدستوري في الكويت ، مرجع سابق ، ص : ٢٠٧ .

القوات المسلحه - وتعلن التعبئة العامة بالاتفاق مع السلطة التشريعية والتنفيذيه

٣ - السلطة القضائية :

نص الدستور على استقلال القضاء ومعني ذلك ان الهيكل القضائي هو الذي يقرر الحكم مستقلا .

ونص الدستور على ان للقضاء مجلسا اعلى ينظمه القانون ويبين صلاحياته .

وينقسم القضاء الى عدة انواع : (١)

١ - القضاء العادي : - ينظر في المنازعات المدنيه

٢ - القضاء الاداري : - ينظر في المنازعات التي تقوم بين الافراد والسلطات الادارية

٣ - القضاء الدستوري : - ينظر في دستورية القوانين واللوائح .

٤ - القضاء السياسي : - ينظر في الجرائم التي تقع من رئيس ومجلس الوزراء اثناء تأدية وظائفهم . وهذا القانون لم يصدر بعد .

٥ - القضاء العرفي : - ينظر في التصرفات المخالفة للاوامر والنواهي من السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفيه

٦ - القضاء العسكري : - وتختص بالنظر في الجرائم التي يرتكبها افراد القوات العسكريه

ويعتمد الدستور السلطة القضائية قائمة بذاتها . ويتولى الامير بتعيين القضاة بموجب مرسوم اميري .

التغير في جهاز الشرطة : -

كانت امور الحكم في الكويت بسيطة وغير معقدة . تتم في اطار قبلي عرفي تقوم على نوع من التراضي والقبول . والحكام يتولي جميع شؤون البلاد . يعاونه

---

٢ - نفس المرجع ، ص : ٣٩٩ - ٤٠٣ .

وجهاء القوم ومشورة بعض علماء الدين. وفي عام ١٩٤٣م نشأت دائرتان للشرطة احداهما سميت بدائرة الشرطة العامة والثانية دائرة الامن العام وتشرف على تكوين الجيش وكانت دائرة الشرطة العامه لا تتعدى وظيفتها حراسة المحلات التجارية ولم يكن لها زي رسمي او تصدر اليه اوامر مكتوبة بل كانت كلها شفويه كذلك تقوم بتنظيم حركة المرور وحراسة السواحل. ولم يكن لهم دوريات آليه وانما كان يتم ذلك سيرا على الاقدام.

في اوائل الخمسينات بدأ تدريب الشرطة على استعمال السلاح والزي الرسمي الموحد. وتوالي بعد ذلك ظهور المخافر وفي عام ١٩٥٤ تم انشاء دائرة المباحث الجنائية، وانشاء مدارس تدريب الشرطة. ثم بدأت بعد ذلك تتوالى معالم الشرطة الحديثة. (١)

ثم تطورت قوة الشرطة خلال السنوات التالية. كما جاء في القرار الوزاري رقم (١) لسنة ١٩٧٤ م بشأن تنظيم ديوان الوزارة وظهرت عدة ادارات تابعة وذلك لمواجهة الجرائم وانتشارها في كافة انحاء البلاد وهي :

أ - الادارة العامه للامن العام. وتشمل عدد من الادارات - الادارة العامه للمباحث الجنائية. وتشمل ادارة مكافحة المخدرات.

مكافحة جرائم التزوير - ادارة حماية الاحداث والآداب.

وتجمع ادارة الرقابة الجنائية - الادارة العامه للامن العام - ادارة الادلة الجنائية - ادارة السجون - ادارة المطار - ادارة الميناء - ادارة مباحث الجوازات.

ب - الادارة العامه للشرطة : - وتشمل

١ - ادارة المحاكمات العسكرية

٢ - ادارة التدريب

---

١ - عبد المجيد خريبط : مرجع سابق، ص : ٢٨ - ٢٩.

٣ - ادارة التخطيط والتنظيم

٤ - ادارة مركز المعلومات الالى

٥ - ادارة خفر السواحل

٦ - ادارة قوة الطوارىء

ج - الادارة العامة للتحقيقات .

د - الادارة العامه للجوازات .

ه - الادارة العامة لامن الدولة وبها عدد من الادارات

و - الادارة العامه للمرور وبها عدد من الادارات

ز - الادارة العامه للشرطة والنجده واللاسلكي

ح - الادارة العامه للسكرتاريه

ط - الادارة العامه للمحاسبة

ي - الادارة العامه للدفاع المدني

ولقد انشئت كلية الشرطة بموجب مرسوم اميري في ١٠ نوفمبر ١٩٦٨م تكون الدراسة فيها نظاميه لمدة سنتين لاعداد ضباط الشرطة . [١]

المؤسسات العقابيه :

لقد كان المجتمع الكويتي تقليديا يعتمد على الاعراف او القانون غير المكتوب لتحديد معاملة المذنبين . ونتيجة للتغيرات السريعة التي اعقبت اكتشاف النفط حدث تغير في الاجراءات العقابية . وقد ظهرت حركة التقنين التي شملت مختلف اوجه الحياه المدنيه والاحوال الشخصية والجنائية وقد بلغ عدد القوانين والمراسيم منذ عام ١٩٤٥ الى ١٩٧٤م نحو ٦٨٠ قانونا ومرسوما . وابرزها قانون رقم ١٧ سنة ١٩٦٢

١ - عبد المجيد خريبط : مرجع سابق ، ص : ٢٩ - ٣٢ .

الخاص بقانون المحاكمات الجزائية، وقانون تنظيم السجون رقم ٢٦/ ١٩٦٢. والسجون على نوعين: سجن للنساء، وسجن للرجال. وفي كل من النوعين يعزل صغار السن من النزلاء عن غيرهم. وهناك مدير عام يكون مسؤلا عن جميع السجون، يعينه وزير الداخليه ويبلغ عدد السجون الموجوده حاليا في الكويت خمسة سجون. (١)

اول السجون هو السجون العمومي الذي انشىء عام ١٩٥٤م. وسجن الدولة سنة ١٩٦٤م. والسجن المركزي وسجن النساء عام ١٩٦٦م. ثم سجن الاحداث في سنة ١٩٧٣. اما سجن الاحمدي فالاشراف عليه كاملا من قبل محافظة الاحمدي. (٢) ويجرى تصنيف السجناء على اساس صنوف الجريمة التي يرتكبونها وفقا للقانون. وقد ادى هذا التصنيف لاتاحة الفرصة لاختلاط السجناء ببعضهم حسب ظروف ارتكاب جرائمهم. لقد انفقت الدولة كثيرا على السجن المركزي ولكنه لم يرق الى المستوى المطلوب ونسبة البطالة عالية بين السجناء باستثناد اعمال المطبخ الكي والصيانة. (٣)

سجن الاحداث :

هو مؤسسة عقابيه للشباب الجانحين، ويستقبل الاحداث الجانحين ممن بلغوا سن الرابعة عشرة ولم يتجاوزوا سن الثامنة عشرة. ومن كان كويتيا ويبلغ الرابعة عشرة فيحول الى دار التربية للشباب وهي مؤسسة تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. واما من تجاوز سن الثامنة عشرة وهوداخل المؤسسة فيحول الى السجون الاخرى.

دار التربية للفتيات :

مؤسسة تابعة لادارة الرعاية الاجتماعية انشئت بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٧٧ وتعني

---

١ - مجلس الوزراء: الأمانة العامة، ادارة البحوث الاجتماعية والجنائية، دراسة استطلاعية، لوضع المؤسسات العقابية في الكويت، ديسمبر، ١٩٧٥، ص: ٣ - ١٦.
٢ - نفس المرجع، ص: ٦.

بالفتيات اللاتي تتراوح اعمارهن بين ١٤ - ٢٠ سنة ولهن ظروف سيئة وعرضه للانحراف.

سادسا : استنتاجات عامه

من العرض السابق يتضح ان النفط له دور قيادي في تحديد التغيير الاقتصادي والاجتماعي في الكويت. وكانت الكويت قبل النفط سوقا محدوده لبضائع الدول المجاورة ولم يكن انتاجها غير اللؤلؤ يشكل سلعة عالمية وكان بسبب مداخيل البترول بدأت مجالات الانفاق تتسع على مستوي الدولة والافراد ولقد تغيرت انماط الاستهلاك. ونشأت علاقات اجتماعية جديدة تغيرت بسببها التركيبه السكانية وان المتتبع لسياسة الحكومة في دعم التنمية الاقتصادية يجد انها بدأت بانشاء المرافق العامه وتوفير الخدمات الصحية وفرص التعليم وتقديم خدمات اساسية مثل الماء والكهرباء وتأمين السكن للمواطنين وباشرت الاستثمارات الخارجية واستعانت بالمؤسسات العالمية ذات الدرايه والخبرة.

كما اقامت المشاريع الصناعية وشكلت الهيئة العامة لمنطقة الشعبية الصناعية وانشاء ميناء الشعبية، وقامت بتشجيع القطاع الخاص، وانشأت بنك التسليف. . ولقد ساهمت الحكومة في هذا القطاع ماديا كضمان لرأس مال القطاع الخاص مثل شركة البترول الوطنية التي ساهمت فيها الحكومةبنسبة ٦٠٪ وشركة الصناعات الوطنية والملاحه الكويتية. وقامت بتوفير القروض بغرض التوسعات والاضافة. وقد قام بعض العلماء الاجتماعيين والاقتصادين العرب بمحاولات لتقييم التجربة التنموية في الكويت بالنظريات الاجتماعية والاقتصادية وانتهوا الى مجموعة من النتائج من اهمها :

١- على الرغم من توفير معظم مؤشرات التنمية التي يشير اليها الفكر التنموي في مجتمع الكويت مثل (ارتفاع متوسط الدخل وتوفير الحالة الصحية والتعليميه. . الخ) فان الكويت لم ينتقل الى مصاف البلدان المتقدمة ويصنف

ضمن بلدان العالم الثالث وذلك لأسباب موضوعية وعناصر خاصة ؛ وما ينطبق على الكويت ينطبق على بقية دول الخليج. لذلك يطلق عليها مفهوم الانتماء للعالم الرابع. وهذا المفهوم يحوي مفهومين (العالم المتقدم) و (العالم النامي) وانه يحوي النقيضين فهي تحمل مظاهر العالم المتقدم من جهة وامراض العالم النامي من جهة اخرى. (١)

٢ - ان عملية التنمية التي تمت في ظل وفرة من الموارد ادت الى سلسلة من الاثار الاقتصادية والاجتماعية منها :

أ - اصبح مجتمع مستهلكين لا منتجين - التركيز المفرط على الوفاه وتوزيع العائد. ادى الى تغير قيم ومفاهيم وثقافة المجتمع. كما ادى الى توقف الفرد عن دوه كمنتج.

ب - انخفاض انتاجية المجتمع : - مساهمة القوى العامله متدنيه. تتركز القوى العاملة في القطاع الحكومي وهذا يدل على التوجه غير الانتاجي للقوة العامله.

٣ - اقتصاد هذه الدولة لايملك الحركة الذاتية وهو جزء من الاقتصاد العالمي مفروض عليه التبعية. ،ومفهوم التبعية يشمل المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية ويرى المفكرون «الراد يكالبون» ان الدول النامية رغم حصولها على الاستقلال السياسي الرسمي ولكنها تعيش في حالة تبعية للدول الرأسمالية المتقدمة وان الشرط الاساسي للنمو وخروجها من حلقات التخلف هو كسر علاقات التبعية التي تربطها بالدول الرأسمالية.

ويورد : دكتور «انطونيوس كرم» عدة مؤشرات للتبعية الاقتصادية. ويطبقها على الاقتصاد الكويتي وهي : _ (٢)

---

١ - محمد الرميحي : معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصر ، مرجع سابق ، ص : ٧.

٢ - انطونيوس كرم : التبعية الاقتصادية في دول الخليج ، ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي ، منشورات جامعة الكويت ، ١٩٧٩ ، ص : ٤٩٧ - ٥١٦.

أ - مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي الخارجي. ارتفع مؤشر الانكشاف الاقتصادي للكويت من ٩٢٪ في سنة (١٩٧٠)! م الى ١٠١٪ من سنة ١٩٧٤.

ب - مؤشر اهمية الصادرات في الناتج المحلي. وهو اعتماد الاقتصاد على النشاط التصديري. حيث تصل الصادرات ٥٩٪ من الناتج المحلي.

ج - مؤشر التركيز السلعي للصادارات: بالنسبة لدول الخليج فهي لابعد الحدود في المغالاة في انتاج النفط. وادى ذلك الى القضاء شبه الكلي على النشاطات التقليدية والمنتجات الزراعية وغيرها - فقد زادت الصادرات النفطية عن ٩٠٪ وهذا ما يجعل دول الخليج دولا تابعه.

د - مؤشر اعتماد ايرادات الدولة على سلعة التصدير الرئيسية :-

لقد زاد اعتماد الدول على النفط كمصدر لايرادات الدولة.

هـ - مؤشر تصدير السلعة الرئيسية بشكلها الخام. تصدر الكويت ٥,٨٣٪ من نفطها بشكله الخام.

و - مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات: يقيس مدى تركيز الدولة في عدد قليل من شركائها في التجارة الدولية.

٤ - يرى فريق من الباحثين ان معظم البلدان العربية ومن بينها الكويت تعاني ايضا من التبعية التكنولوجية ومعظم التحليلات تجعل من اسباب التخلف في العالم العربي هو عدم مواكبة التكنولوجيا الحديثة في كافة المجالات والتكنولوجيا - غدت سلعة رائجة لها سوق عالمية تمسك بزمامها الشركات الدولية العملاقة ويغلب عليها الطابع الاحتكاري ولهذا فهي تفرض شروطها التعسفية على الدول النامية. [١]

---

١ - ابراهيم سعد الدين - مرجع سابق. ص٢٧٠

ان التكنولوجيا الحديثة الغربية هي نتاج طبيعي للبيئة الصناعية المتقدمة التي ولدت فيها . ولذلك فشراء التكنولوجيا المتقدمة عملية هامشية يتعسر أن يهضمها ويتمثلها المجتمع . [١]

مما سبق يتضح ان التغيرات الاقتصادية الاجتماعية في الكويت لم يؤد الى ايجاد بناء انتاجي قادر علي دعم عملية التنمية واستمرارها ويمكن لهذه التغيرات ان تخلق عملية تنموية اذا ما حددت اتجاهات النمو واحسن استثمار توزيع العائد . واتجه افراد المجتمع بوعي وتصميم الى تحقيق حياة افضل نوعيا لافراده .

---

١ - محمود عبد الفضيل : النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية ، مرجع سابق ، ص : ٥١ - ٥٦ .

الفصل الخامس
مظاهر التحديث بالكويت وآثارها على الاسره والتنشئه الاجتماعيه والقيم

اولا - في مجالات الصحة والتعليم والاعلام

مقدمة :

لقد ادى التزايد الهائل في مداخيل النفط الى التوسع في مجالات الاتفاق العام سواء على مستوى الدولة او على مستوى الافراد. واصبحت الحكومة المصدر الوحيد لتوزيع الثروة ودخل وحجم ونوع الفئات الاجتماعية. وذلك لسلطاتها في اصدار القرارات والقوانين الخاصة بالتوزيع المباشر وغير المباشر للثروة وفي ظل الاهمية الحالية للنفط وبفضل العائدات التي تحصل عليها الحكومة، فقد قامت بتوفير العمل الذي يتناسب للمواطنين وتوفير الخدمات الاجتماعية المجانية لجميع الفئات من الشعب مثل الصحة والتعليم والاسكان واهتمت بتنظيم المرافق.

واذا كان الخبراء يقررون ان استخراج النفط وعائداته الضخمة لم يترتب عليه تنمية فعلية واسعة للقوى الانتاجية، فان احدا لايستطيع ان يقلل من اهمية ما يترتب على عائدات النفط من تحديث شبه كامل لكافة مؤسسات الدولة. ولقد كان لعملية التحديث اثارا واسعة النطاق على كافة نواحي الحياة الاجتماعية بالكويت انعكست على قيم وسلوك الافراد وسنتعرض في هذا الفصل وتتبع اهم مظاهر التحديث التي طرأت على المجتمع الكويتي بفعل عائدات النفط. كما سنركز على مجالات الصحة والتعليم والاعلام وسنناقش اثار هذا التحديث على الاسره والتنشئة الاجتماعية والقيم لكي نستعين بما نصل اليه من نتائج في تفسير التغيرات في معدلات الجريمة وجنح الاحداث.

أ - الصحة :

تأسست اول مؤسسة طبية في الكويت سنة ١٩١٠ م التي انشأتها كنيسة الاصلاح الهولندية . ومنذ عام ١٩٤٩ م تطورت الخدمات الطبية كان عدد الاطباء الحكوميين سنة ١٩٤٩ اربعة اطباء . وفي عام ١٩٧٧ بلغ عدد الاطباء ٢٢٩ طبيبا وعدد الاشخاص من السكان لكل طبيب حوالي ٧٢١ نسمة ويقدر الانفاق العام على الخدمات الصحية في السنة المالية ٧٧/ ١٩٧٨ بحوالي ٦٧ مليون دينار اي ما يعادل ٤,٤٪ من جملة الانفاق الحكومي .[1] اما عدد الأسرّه بالمستشفيات فقد تطور تطورا كبيرا ويبين الجدول الاتي مدى التطور الكمي والكيفي الذي حصل خلال عشرين عاما (مابين ١٩٤٩ - ١٩٦٩) .

جدول رقم (٤)

جدول يبين تطور المستشفيات والمصحات والمستوصفات خلال ١٩٤٩ - ١٩٦٩م*

	١٩٤٩	١٩٦٩
مستشفيات	٢	١٠
مصحات	--	٢
مستوصفات	٣	٣٨
عيادات اسنان	--	٣٧
مراكز امومة وطفولة	--	١١
صحة وقائية	٢٣	١١
عيادات مدارس	٢٣	٢٠٣

جدول رقم (٥)

يبين الجدول الاتي عدد المستشفيات والوحدات الصحية والحكومية وعدد العاملين بها خلال السنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٧ م* .

١٩٤٩	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧
المستشفيات والمصحات	١٢	١٢	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
المستوصفات	٣٨	٣٨	٤٠	٤١	٤٢	٤٢	٤٤	٤٣	٤٦	٤٨
عيادات الاسنان	٣٧	٣٧	٤٥	٤١	٤٥	٤٧	٤٨	٤٩	٥٨	٦٥
مراكز رعايه الامومه	١٠	١٠	١٠	١١	١١	١١	١٣	١٤	١٥	١٥
مراكز رعايه الطفوله	٥	٦	٦	٨	٨	١١	١٧	١٨	٢١	٢٢
مراكز الصحه الوقائيه	١١	١١	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٦	١٦
عيادات المدارس	١٩٤	٢٠٣	٢٠٣	٢٠٦	٢٠٦	٢٧٠	٢٨٦	٢١٦	٣٢٥	٢٧٨

١- المجموعة الاحصائية السنوية . وزارة التخطيط . الادارة المركزية للاحصاء . ١٩٧٨، ص : ٣٦٤

٢ قدرى قلعجي - النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكتاب .

* المجموعة الاحصائية السنوية - وزارة التخطيط - الادارة المركزية للاحصاء ١٩٧٨-١٩٨٠، ص: ٣٦٥ .

تتجلى مهمة الصحة العامه في تحقيق الاهداف السامية التي رسمتها وهي :-[1]

١ - العمل على رفع الوعي الصحي للمواطن ونشر الثقافة الصحيه .

٢ - توفير احدث وسائل الوقاية لجميع السكان .

٣ - توفير الخدمات العلاجية اللازمة .

٤ - توفير الدواء اللازم طبقا لاحدث الوسائل .

٥ - اقامة المستشفيات وغيرها من المراكز الصحية لجميع السكان بمختلف انحاء البلاد .

٦ - توفير الخدمات الصحية والتأهيل الصحي الذي يحتاجه المرضى .

٧ - اعداد الاطباء والفنيين في مجال الخدمات الصحية .

لقد شملت الخدمات الصحية جميع المقيمين في الكويت وفي عام ١٩٦٦م حيث انشأت وزارة الصحة مراكز للتمريض . ونظراً لكثرة أعداد السكان وتزايدهم ارتفعت ميزانية وزارة الصحة من ٨,٧ مليون دينار عام ٦٢ - ١٩٦٣ م الى ١٦,٦ مليون في سنة ٧٠/ ٧١م اي بزيادة قدرها ٩١٪ من خلال ثمان سنوات[2]. وترتب على تحديث الرعاية الصحية . انخفاض الامراض والاوبئة وانخفاض نسبة الوفيات وصغار الاطفال والمواليد مما ادى الى الزيادة السكانية ويهمنا ان نشير الى ان تحديث الرعاية الصحية كان له اثره على الهرم السكاني للمجتمع الكويتي .

ب - التعليم في الكويت :

ان الاتجاه للتعليم في الكويت بدأ قبل ظهور البترول . لكنه كان بأشكال محدوده وضعيفه ، كان التعليم الديني هو الاساس وتشير بعض الاحصاءات الى ان التعليم الحديث بدأ في الكويت عام ١٩١٢ . قام به التجار لتعليم الصبيه مبادىء الكتابه والقراءة . وكانت اول مدرسة هي المباركية نسبة للشيخ مبارك الصباح . ثم الاحمدية سنة ١٩٢١ واعتمدت في تمويلها على التجار وكان استمرارها مرتبطا بازدهار التجاره .

---

١ - قدري قلعجي - مرجع سابق ، ص : ٢٧٤

٢ - محمد علي الفرا - مرجع سابق ، ص : ٢٦٣

ونتيجة لانتكاس التجارة في نهاية العشرينات فقد تقلص عمل هذه المدرسة . ثم قرر بعض رجالات الكويت زيادة رسوم الجمارك من ٤,٥٪ الى ٥٪ حيث يذهب النصف في المئة لميزانية التعليم .

وصدر قانون ادارة المعارف ١٩٣٦م وافتتحت اول مدرسة للبنات عام ١٩٣٨م ثم اخذ التعليم يتطور مع الزيادة في دخل البلاد من عائدات النفط ففي سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ كان في الكويت مدرستان وفي سنة ١٩٥٦ م اصبح العدد ٦١ مدرسه . وفي عام ٧٠/ ١٩٧١ قفز العدد الى ٢٣٠ مدرسة ثم وصل عدد المدارس في عام ٧٩/ ١٩٨٠ الى ٤٥٧ مدرسه وبلغ عدد الفصول ٩٢٨٣ فصلا . وعدد التلاميذ ٢٨٥٣٣٣ تلميذا وتلميذه وعدد المدرسين ٢١٥٥٤ مدرسا ومدرسة . (١)

اما مراحل التعليم في الكويت فهي :

١ - الرياض : يلحق بها الاطفال من سن ٤ سنوات الى ٦ سنوات . وبلغ عددها عام ١٩٥٦ م اربع وفي عام ٧٧/ ١٩٧٨م بلغ ٥٦ روضة . (٢)

٢ - المرحلة الابتدائية : ويلحق بها الاطفال من سن السادسة وقد تطور التعليم الابتدائي وكثرت اعداد المدارس واعداد الدارسين . ولقد بلغت اعداد المدارس في عام ٧٠/ ١٩٧١ - ٨٣ مدرسة بنين وبنات وبلغت عدد المدارس في عام ٧٧/ ١٩٧٨ ١٤٥ مدرسة بنين وبنات . (٣)

٣ - المرحلة المتوسطة : حظيت باهتمام كبير من حيث اعداد المناهج والمدرسين، وبلغ عدد المدارس ١١٤ مدرسة منها ٦١ مدرسة للبنين وتضم ١٤٦٩ فصلا . وعدد طلابها ٤٣٣٢٥ طالبا .

يقوم بالتدريس فيها ٣١٩٧ مدرسا . اما عدد مدارس البنات فيبلغ ٥٣ مدرسة

٤ - المرحلة الثانوية : بلغ عدد المدرسين (٤٣٥٤) مدرساً ومدرسة في العام الدراسي ٧٧/ ١٩٧٨ ، وبلغ عدد الطلبة (٣٩٦٣٥) يضمهم (١٣٦٩) فصلاً .

تضم ١١٩٧ فصلا . وعدد الطالبات فيها ٣٥٣٠٦ طالبه . يقوم بالتدريس فيها

١-نورة الفلاح -مرجع سابق ، ص :١٨
٢-الكتاب السنوي، وزارة الاعلام ، الكويت١٩٧٨، ص : ١٦١
٣-الكتاب السنوي ، وزارة الاعلام ، الكويت ١٩٧٨ ، ص: ١٨٢

جدول رقم (٦)

جدول يبين تطور اجمالي لاعداد الطلبة والفصول والمدرسين حسب المراحل في الفترة ٧٠/ ٧١ الي ٧٧/ ١٩٧٨

البيان / السنة	المرحلة الابتدائية			المرحلة المتوسطة			المرحلة الثانوية		
	فصول	طلبة	مدرسين	فصول	طلبة	مدرسين	فصول	طلبة	مدرسين
٧١ /٧٠	١٧٥٨	٥٧٤١٤	٢٨١٣	١٥٣١	٤٧٠٦٥	٢٩٩٣	٥٦٥	١٥٩٩٧	١٥٢١
٧٢ /٧١	٢٠٤٠	٦٣٣٥١	٣٣٠٥	١٦٦٧	٤٩٩٠٥	٣٣٦٤	٦٤٧	١٩١٤٢	١٨٧٢
٧٣ /٧٢	٢٢٣٢	٦٩٢٤١	٣٧٥٣	١٧٨٥	٥٢٣٩٩	٣٦٧٧	٧٧٣	٢١٢٧٨	٢٢٦١
٧٤ /٧٣	٢٣٩٦	٧٥٤٩٩	٤١٦٤	١٨٤٩	٥٣٣٨٦	٣٩٠٩	٨٩٠	٢٤١٠٧	٢٦٤٢
٧٥ /٧٤	٢٦٥٠	٨٣٥٨١	٤٨١٠	١٩١٠	٥٥٢٣٨	٤٣٤٦	٩٧٩	٢٦٥٢٠	٣٠٣٩
٧٦/٧٥	٢٩٢٩	٩٢٢٤٠	٥٤٤٤	٢٠٦٧	٥٩٧٦٧	٤٧٠٤	١٠٤٨	٢٩٩٦٢	٣٢٦٨
٧٧ /٧٦	٣٣٧٩	١٠٤٢٨٥	٦٣٦٩	٢٥٤٨	٧٤٣٥٦	٥٦٥٧	١٢٤٣	٣٥٦٢٦	٣٨٦١
٧٨ /٧٧	٣٦٨٧	١١٣٥٠٩	٦٩٢٣	٢٦٦٦	٧٨٦٣١	٦٠٨٥	١٣٦٩	٣٩٦٣٥	٤٣٥٤

* الكتاب السنوي - وزارة الاعلام - الكويت ١٩٧٨م - ص : ١٦٥ .

٢٨٨٨ مدرسة. [١]

لقد تم انشاء جامعة الكويت في عام ١٩٦٦ وتخرج في العام الدراسي ١٩٦٩/ ١٩٧٠ (٢٦٣) طالبا وطالبة - وقد استكملت كلياتها واجهزتها وبلغت ميزانية الجامعة للعام الدراسي ٧٢/ ١٩٧٣ . (٦,٦٣٩,٩٠٠) دينارا وعدد الطلبه في العام الجامعي ٧٢/ ١٩٧٣، (٣٢٨٦) طالبا وطالبة. [٢]

اما بالنسبة للتعليم الفني فقد بدأ في الكويت عام ١٩٤٥ م بافتتاح الكلية الصناعية التي لم تلق اقبالا. ذلك لان الطالب الكويتي لايزال غير راغب في التعليم الفني . ثم بدأ التعليم التجاري بافتتاح معهد الدراسات التجارية المسائية عام ١٩٥٢/ ١٩٥٣ قوبل هذا النوع من التعليم باقبال شديد من الكويتيين. ويوجد حاليا مدرستان متوسطتان للتعليم التجاري. [٣]

كما توجد في الكويت حاليا مدارس خاصة اهلية عددها ٨١ مدرسة تضم ٣٦٦٩١ طالبا وطالبة تحت اشراف وزارة التربية.

وبلغت ميزانية التعليم الحكومي عام ١٩٥٥ / ١٩٥٦ مليون دينار كويتي واستمرت في الازدياد من سنة لاخرى حتى بلغت في عام ٧٢/ ١٩٧٣ - ٤٧,١ مليون دينار. وفي عام ١٩٧٥ بلغت الميزانية المخصصة لتطوير التعليم الى ٧٢,٧٧٥,٠٠٠ مليون دينار. [٤]

ويقدر الانفاق الجاري على التعليم الجامعي بحوالي ٢٢ مليون دينار وقد افتتحت الدولة مدارس محو الامية ومراكز لتعليم الكبار وفي عام ٥٧/ ١٩٥٨ م انشئت ثلاث مراكز تضم ٧٥٠ طالبا وطالبة واستمر العدد في الازدياد الى ان

١-الكتاب السنوي ، وزارة الاعلام ١٩٧٨، ص: ١٦٤
٢-قدري قلعجي - مرجع سابق ، ص: ٢٤٨
٣-محمد الرميحي -البترول والتغير الاجتماعي-مرجع سابق ، ص: ٩٠
٤-محمود عبد القادر - الاتجاه نحو التعليم وعلاقته بالقيم التربوية السائدة في الاسرة الكويتية والبحرينية مجلة كلية الآداب والتربية ، العدد السابع، الكويت ، ١٩٧٥ ،ص: ٩٢

وصل ١٧٨٠٨ دارسا ودارسة في عام ١٩٧٨ ووصل عدد المراكز الى ١٣٣ مركزا.[1]

ج - الاعلام :

اصبحت وسائل الاعلام في هذا العصر من اكثر الادوات قدرة على التأثير في ثقافة. لذلك فقد ادركت المجتمعات المتقدمة قدرة الاعلام ودورة في تحقيق رخائها وتقدمها.

ان وسائل الاعلام المسموعة والمرئية والصحافة من اهم الوسائل التي لها القدرة على ايصال المعلومات والافكار الى الناس. لذا فان اجهزة الاعلام يمكن ان تقوم كما يرى محمد السنعوسي بالادوات الاتية :

١ - ترسيخ القيم الاخلاقية والاعراف الاجتماعية التي التي تحفظ للمجتمع تماسكه.

٢ - المساهمة في التربية والتعليم.

٣ - دعم خطط التنمية من اجل تحقيق النمو وبناء المجتمع.

ان انسان اليوم لم يعد اسير بيئة اجتماعية محدودة، تتمثل في الاسرة والمدرسة والمجتمع المحلي. بل اصبح يعيش في خضم من التيارات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية المتنوعة في مصادرها والمتباينه في اهدافها.

ويكمن دور الاعلام في توجيه الشباب ومساعدته على تخطى مرحلة الصراع النفسي التي يعيشها نتيجة تباين القيم والافكار التي يراها من حوله. ومجتمعات الخليج ومنها الكويت تعيش مرحلة تغير سريع. وهذا معناه ظهور صراع عنيف بين القديم والجديد. والشباب هم اكثر فئات المجتمع استعدادا للتغيير والآباء والمسنون يحكمهم الميل للمحافظة على التقاليد والعادات ورفض ماهو جديد لذلك فان

١-الكتاب السنوي - وزارة الاعلام - الكويت -١٩٧٨، ص: ١٧٥

الشباب يجد نفسه في تيارات متصارعه تتجاذبه . فهو راغب في التغيير ولا يعرف حدود هذا التغيير لذلك فأن اجهزة الاعلام تستطيع ان توضح حدود التغيير . (١)

اهم وسائل الاعلام :

كانت اذاعة الكويت في اول عهدها سنة ١٩٥١ م حيث بدأ البث لاول مره . ومن جهاز صغير متواضع ملحق بمبني الامن العام . وفي سنة ١٩٦٢ خطت الاذاعة خطوة كبيره عندما الحقت بوزارة الارشاد والانباء (الاعلام حاليا) وزيدت ساعات البث بعد ان تم تحديث اجهزة الاداعة الفنية وبانتقال الاذاعة الى مقرها الجديد في مجمع الاعلام . بدأت حقبه جديده . سواء من ناحية الكم او الكيف . واصبحت ساعات البث الاذاعي ٦١ ساعة من البث اليومي ومن البرامج الاجتماعية والثقافية والدينية والاعلامية والترفيهية .

التليفزيون :

كان اول بث تلفزيوني في الكويت عام ١٩٥٧ م - عندما فكر احد التجار المحليين بامتلاك محطة ارسال صغيرة وفي عام ١٩٦١م انتقل التلفزيون للادارة الحكومية . وفي عام ١٩٧٤ انتقل التلفزيون للمبنى الجديد في مجمع الاعلام . وافتتح البرنامج الثاني الذي يبث برامج اجنبية مختلفة واصبح للتلفزيون محطة ارسال حديثه مجهزة بأفضل وأحدث الاجهزة الغنية اللازمة . ويعمل فيها مايقرب من ١٥٠٠ موظفا وعاملا وفنيا . واصبحت مدة الارسال ٨٥ ساعة ارسال ملون في الاسبوع . هذا بالاضافة للبرامج التعليمية واستقبال الاحداث المحلية والعالمية بوساطة محطتين ارضيتين احداهما ترتبط بالقمر الصناعي الكائن فوق المحيط الهندي والثانية ترتبط بالقمر الصناعي الكائن فوق المحيط الاطلسي . (١)

١-محمد ناصر السنعوسي -دور الاعلام في برامج تنمية المجتمع الخليجي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد الثالث ، تموز-١٩٧٥ ،ص : ٢٧ : ٣٠

الحركة المسرحية :

بدأت الحركة المسرحية في الكويت عام ١٩٥٦ مع قيام خشبة المسرح الشعبي وفي عام ١٩٦١ م تأسس المسرح العربي. ويوجد بالكويت اربعة مسارح. لقد قدم مسرح الخليج خلال عام ١٩٧٣ عروضا كثيرة. [٢]

الصحافة الكويتية :

تشهد الكويت نهضة صحافية كبيرة، لما تتمتع به البلاد من حريه في التعبير نقدا وتعبيرا. تصدر بالكويت سبع صحف يوميه اثنتان منها تصدران باللغة الانجليزية الى جانب عدد كبير من المجالات الاسبوعية والشهرية - السياسية - الفنية - الادبية - والرياضية. اما الصحف التي تصدر عن الجهات الحكومية والمؤسسات في الكويت فهي : [٣]

- **كويت اليوم** : - وهي الجريدة الرسمية لدولة الكويت
- **الكويـــت** : - تصدر عن وزارة الاعلام .
- **العربـــي** : - مجلة فكرية ادبية تصدرها وزارة الاعلام.
- **عالم الفكـر** :- مجلة تعني بشؤون المثقفين والمفكرين
- **مجلة الجمعية الطبيه.**
- **الوعي الاسلامي** : - اسلامية شهرية تصدر عن وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية.
- **البراق** : - مجلة مصورة تعني بشؤون الطيران تصدرها مؤسسة الخطوط الكويتية.

١-وزارة الاعلام -الحقبة الجديدة، مطابع الوطن، الكويت .
٢-قدري قلعجي ، مرجع سابق ، ص: ٦٢٤ .
٣-وزارة الاعلام -الكتاب السنوي ، الكويت ، ١٩٧٣، ص: ٤٤١-٤٤٢ .

- **الكويتي** : - مجلة اسبوعية تصدرها شركة نفط الكويت.

- **مجلة غرفة التجارة.**

- **الاتحـــاد .**

- **نشرة الامن اويل** :- نشرة تصدرها شركة الزيت الامريكية

ثانيا - التحديث واثره على الاسره والتنشئة الاجتماعية والقيم :

يرى «باقر النجار»[1] ان لطبيعة العلاقات الانتاجية في اي مجتمع اثر كبير على نمط ومضمون العلاقات الاجتماعية وان تطور او تخلف علاقات المجتمع الانتاجية يبدو اكثر وضوحا في علاقات افراد النظام الاسري القائمة بين الذكور في الاسرة واناثها. وبين شيوخها ورجالها او بين الاسرة وتلك. ان النظام الاسري في اي مجتمع من المجتمعات ماهو الا انعكاس للظروف المادية. وينعكس ذلك بالسلب او الايجاب على وضع الاسره ومراكز وادوار الافراد.

لذلك فان طبيعة العلاقات الاقتصادية الساذدة في مجتمع ما قبل النفط قد فرضت نمطا معينا من الانساق القيمية. وكان المجتمع رجالا ونساء واطفالا يسهمون في العمليات الانتاجية. وقد عرفت الاسرة في مجتمعات الخليج ومنها الكويت بكونها اسرة ممتدة افقيا عن طريق تعدد الزوجات، او ان اكثر الاخوة متزوجين وتمثلها في ذلك الاسرة المركبة او العمودية وهي الاسرة الواسعة التي تضم عدة اجيال. ان الظروف الاقتصادية ونوعية الحرف لعبت دورا كبيرا في استمرارية الشكل التقليدي للاسرة في مجتمع ما قبل النفط. فمثلاً حرفة الغوص تتطلب استخداما واسعا للايدى العاملة. لهذا فكثيرا من النوخذه يتجه الى الاكثار من تعدد الزوجات او تزويج ابنائه وبناته مبكرا ابتغاء حصوله على ايد عامله مجانيه تساعد على استمرارية السلطة في المجتمع وهي سلطة مطلقة تخضع لها شبكة

١-باقر النجار - المرأة وعلاقات الانتاج في مجتمعات الخليج التقليدية، المؤتمر الاقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، الجمعية الثقافية النسائية -الكويت(٢٨-٣١)، ١٩٨١ص : ٢-٨

العلاقات العائلية. ورب الاسرة هو الذي يحدد الانماط السلوكية التي ستكون عليها حياتهم المستقبلية.

اما مركز المرأة فقد كان متدنيا بالنسبة للرجل، فله عليها كل الحقوق وهي تخضع لسلطاته خضوعا تاما. ورغم ذلك فقد ساعد غياب الرجل عن اسرته لفترات تطول كثيرا، المرأة في تولي بعض مهمات الدور الاجتماعي لرب الاسرة وتكون مسؤوليتها كبيرة، مثل اتخاذ بعض القرارات الخاصة بالمنزل ومشترياته وتربية النشء واستقبال الضيوف. وتحت ضغوط الحاجة الاقتصادية كانت تقوم المرأة بأية حرفة تدر عليها مردودا ماليا، مثل خياطة الملابس النسائية، والقيام بغزل العباءات وتطريز الملابس وصنع السلال والحصر.

ترى «نوره الفلاح» [1] انه مع مجيء البترول وانفتاح التعليم امام المرأة فقد استفادت المرأة، وتغيرت النظرة عنها جزئيا. كما اتجهت الاسرة وتحول بناؤها بعد عملية التوزيع للعائد من الاسرة الممتدة الى الاسرة النواة، وقد اعطت الدولة الحق لكل اسرة نواة في داخل البيت الذي سيتملك من قبل الدولة بأن تحصل على قطعة ارض تمكنها من ان تقيم عليها مسكنا خاصا بها منعزلا عن اسرة الاب والجد. لكن عملية النقل المكاني لم تغير من عادات وتواصل روابط الدم. فكان اعضاء الاسرة الممتدة يختارون قطع ارض في موقع واحد ليبنوا مساكنهم متجاورة.

وهناك دراسة قدمها «فهد الثاقب» اجريت على عينه مؤلفه من ٣٤١ عائلة يشكلون ٥٢٦ فردا. تمت المقابلة مع رب الاسرة وربة العائلة وكان افراد العينة يمثلون مستويات تعليمية مختلفة ومستويات اقتصادية اجتماعية مختلفة واعمار مختلفة وكان الهدف هو معرفة مدى تأثير التحضر والتغريب على العائلة. وتبين من الدراسة انه رغم ظروف التحضر فان العلاقة القرابيه مازالت محتفظة بقوتها الشديدة وان الاتصال بين العائلة وشبكة الاقارب على درجة كبيرة من القوة.

١-نورة الفلاح -مرجع سابق ، ص: ٤٢

فحوالي ٣٥٪ من افراد العينة يزورون اقاربهم يوميا، ٤٥٪ يزورونهم اسبوعيا. وتعود هذه الزيارات المتكررة الى ان ٤٣٪ من افراد العينة يقيمون الى جانب اقاربهم. وهذا يعبر بوضوح عن قوة الروابط العائلية.

ان تبادل المساعدة بين العائلات منتشرة بصورة واسعة. اثناء المرض مثلا وعند ظهور الحاجة. كذلك علاقة بين افراد العائلة قوية. فهناك ٢٤٪ من افراد العينة ممن يمتلكون اعمالا خاصة هم شركاء مع اقاربهم. كذلك ظهر ان ٧٩٪ من افراد العينة يفضلون ان يكون شركاؤهم في العمل من الاقارب. كذلك تبين من الدراسة بان الزواج بين الاقارب من ابرز المؤشرات على قوة العلاقة بين العائلة وشبكة الاقارب في الكويت. ويمثل زواج ابناء العم النمط المثالي في الكويت. اعتقادا ان ذلك يؤدي الى تقوية العائلة او العشيرة اما بالنسبة لوضع المرأة بعد التحديث.[١] فلقد صنف «عبد الباسط عبد المعطي» المرأة بعد التحديث الى :

١ - المرأة المترفه «البورجوازيه التجارية الكبيرة»

ويقول على الرغم من انهن الاقل عددا، فهن الاكثر تأثيرا من غيرهن من النسوه. فهي موضوع محاكاة في كثير من انماط السلوك المظهريه من قبل بعض شرائح نساء الجماعات الوسيطة ويلاحظ على المرأة في هذه الطبقة انها مستهلكة استهلاكا مظهريا وذلك كلما زادت ثروة اسرتها قبل او بعد الزواج، فهي المعلنة عن شراء الاسرة استعراضا ووجاهة وسمعة.[٢] وهن يعنين بالتطور ارتفاع الدخل وسكن القصور واقتناء افخر الملابس والحلى والمجوهرات. ومعظمهن عاطلات ومكلفات، اذ يستورد المجتمع لهن قوة عاملة لتقوم بعملهن داخل البيت.[٣]

١-فهد الثاقب -الروابط العائلية - القرابية في مجتمع الكويت، ديسمبر ١٩٨٠، ص: ٤٦-٥١

٢-عبد الباسط عبد المعطي-الوعي الزائف بالمرأة الخليجية، المؤتمر الاقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية الكويت-٢٨-٣١مارس، ١٩٨٠، ص: ١١

٣-نورة الفلاح -مرجع سابق، ص: ٤٤.

٢ - المرأة في الجماعات الوسطي :

نجد ان هذه المرأة تعاني من الازدواجية. فنجدها موزعة بين ادوارها المجتمعية في العمل وفي غيره من صور المشاركة والنشاطات التطوعية، وبين ادوراها الاسرية. كذلك فهي موزعة بين النظرة الاستقلالية الى الذات، وبين الحاجة الى قرين يحميها من نظرات المجتمع وقيمه، كذلك بين الرغبة في الحفاظ على دخل ومستوى اقتصادي ملائم للاسرة، وبين التطلع الى طبقات اعلى واساليب استهلاكية افضل.

٣ - المرأة في المجتمعات الدنيا :-

وهي الاقل حظاً في التعليم وفي شروط العمل سواء كانت ادوارها قاصرة على البيت او تعمل خارج المنزل. فهي غالبا ما تقوم بأكثر الاعمال ثقة وجهدا ولا تملك هي واسرتها الا بيع جهدهم هم مقابل قوتهم. (١)

ان اهم دور تقوم به الاسرة هو عملية التنشئة الاجتماعية اي عملية تعلم وتعليم وتربية. وتقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف الى اكتسالب الفرد سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لادوار اجتماعية تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي معها. والاسرة ومعاملة الوالدين تلعب دورا اساسيا في تكوين سمات الشخصية السوية او المضطربه. فالطفل يقضي اكثر اوقاته في البيت مع ابويه واخوته في مراحل عمره الاولى حتى بعد دخوله المدرسة يبقي للبيت تأثير كبير على حياته. وللابوين دور اساسي في اقامة علاقات اجتماعية اساسها تأمين حاجة الطفل باعتبارها مصدر اشباع او احباط وبذلك يمكن اعتبار السلوكالجانح، هو نتاج الاساليب التربوية الخاطئة التي ينشأ فيها الحدث منذ الصغر. (٢)

اثر التحديث على القيم :

ماهي القيم؟ ان السلوك الانساني في مختلف مجالات النشاط في حياتنا

١-عبد الباسط عبد المعطي - المرجع السابق ، ص: ١٤-١٥
٢ - صباح حنا هرمز :

الاجتماعية توجهه قيم معينة. والقيمة عبارة عن حكم عقلي او انفعالي على اشياء مادية او معنوية، يوجه اختياراتنا بين بدائل السلوك في المواقف المختلفة. وتنظيم القيم بعضها مع بعض في نظام قيمي بحيث تمثل كل قيمة في هذا النظام عنصر من عناصره. وعلى ذلك فلدى كل فرد نظاما للقيم السياسية ونظام للقيم الاقتصادية، ونظام للقيم الدينية، ونظاما للقيم الاسرية، والقيم تكتسب من خلال عملية التطبع الاجتماعي للفرد منذ مولده. والقيم هي المسؤولة عن الاحكام التي يصدرها الانسان على اي موضوع او موقف. ويرى فيها شيئا من الحق او الخير او الجمال، ان الفرد يكتسب قيمه من المجتمع الذي يعيش فيه خلال عملية التفاعل الاجتماعي.

وتتكون القيم من : (١)

١ - التربيه والتنشئة الاجتماعية.

٢ - المعتقدات والممارسات الروحية سواء السحر او التربة الدينية او العقائد الايدولوجية.

٣ - التقاليد الاجتماعية والاداب العامه.

٤ - الفنون والرموز في الحكايات والاغاني الشعبية.

٥ - القانون وهيئاته المنفذة له.

وتتصف القيم فيما يلي :

١ - انها تعكس طبيعة الوجود الاجتماعي للافراد والمجموعات في مرحلة تاريخية محدودة وداخل تكوين اجتماعي اقتصادي معين.

---

١ -محمد الرميحي -معوقات التنمية الاجتماعية - مرجع سابق، ص: ٥٦

٢ - تتصف بالثبات النسبي ولكنها تتغير مع تغير الظروف الاجتماعية التي يعيش فيها الناس.

٣ - ان انساق القيم قادرة، بعد ان يتم تشكيلها، على الاستمرارية والبناء والانتقال من جيل لآخر.

٤ - ان القيم تعكس طبيعة العلاقات الانتاجية. وتكون نتاجا لها، وبالتالي تتغير من جهة وتساعد على او تعوق هذا التغييرمن جهة اخرى.

مما سبق يتضح ان كل مجتمع في اية مرحلة من مراحل تطور يضم عناصر قيمية - ممتزجة بالعناصر القيمية الجديدة التي بزغت لتلائم الظروف التاريخية الجديدة. وتعكس العلاقات الطبيعية بالاضافة الى عناصر قيمية اخرى ذات طابع قوي تاريخي، تتوارثها عبر اجيال متلاحظة تعكس الظروف الحياتية للشعب ككل، وتميزه عن غيره من الشعوب. (١)

التغيرات الى طرأت على الانسان القيمية منذ اكتشاف البترول :

لقد لازم الطفرة الاقتصادية والغنى الفجائي في دول الخليج ومنها الكويت بعد البترول، عدة ظواعر اجتماعية وثقافية نتيجة التوسع والاتصال بالعلم بسبب تقدم وسائل الاتصال وسهولة السفر وعندما يحدث تغيير في الناحية المادية، تحدث ايضا تغيرات في الثقافة التكيفيه (الجانب اللامادي) ولكن التغيرات الثقافية لا تتزامن في نفس الوقت مع تغير الجانب المادي. وهذا مايطلق عليه بالهوة الثقافية. هذه الصورة من التخلف الثقافي يمكن ملاحظتها في المجتمعات الخليجية خاصة انها لم تمر بمراحل مجتمعات زراعية ثم صناعية وتطورات لازمة في وسائل الانتاج، وعلاقات الانتاج وما يصاحبها من تشكيل بناء فكري وثقافي وايديولوجي. وهذه الدول زرعت فيها الصناعات والالات التي تم احضارها جاهزة ولم يتم قيام

٢-سمير نعيم احمد - تطور القيم ومستقبل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر ، مرجع سابق ، ص: ٢-٧

مصانع هذه السلع في البلاد. ولقدم تزامن التطورات المادية واللامادية، نشأ ما يمكن تسميته ب- «ثقافة البترول» وفي هذا الصدد يقول «حيدر ابراهيم» لقد اعتبرنا الثقافة هي موقف وعلاقة بين الطبيعة والانسان في ظرف اجتماعي معين، في محاولة للفهم والتكيف من اجل زيادة انسانية الانسان وسعادته بتفوقه على الطبيعة المادية وتقاربه مع الاخرين.

في ضوء هذا الفهم للثقافة يمكن ان نجمل ظواهر ثقافة البترول فيما يلي [١]:

١ - تزايد الاتجاه الاستهلاكي كنمط حياة.

٢ - احتقار العمل وخاصة العمل اليدوي.

٣ - تقديس النقود فهي المعيار للمكانة الاجتماعية.

٤ - انتشار الاخلاقية المزدوجة.

يقول «حامد عمار» ان الثروة النفطية ساعدت على استنكاف السكان المحليين في الدول النفطية عن ممارسة تلك الاعمال المهنية ذات الصلة بالمهارات اليدوية، واعتبار ممارستها مجلبه للعار.

وتقلل بالنسبة للشباب من فرص الزواج المناسب ومن هنا كان اقبال المواطنين على الوظائف الحكومية وعلى اعمال التجارة والمصارف. والثروة النفطية تعد عاملا من تباين القيم بين الاجيال التي عانت الاجيال التي تستمتع فاصبح هناك ازدواجيه بين الفكر والواقع بين السلوك في الداخل والسلوك في الخارج [٢].

وفي دراسة قام بها «عبد الباسط عبد المعطي» عن التوظيف الاجتماعي للبترول وديناميات الشخصية العربية. وهي محاولة لمعرفة بعد واحد من ابعاد الشخصية العربية. والكيفية التي تتأثر فيها مصاحبات البترول.

---

١ - حيدر ابراهيم علي: ادراج المرأة في خطط التنمية مشاكل وامكانيات، المؤتمر الاقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية الجمعية الاجتماعية النسائية، الكويت، ١٩٨١، ص: ٢٤-٢٩

٢ - حامد عمار - النفط والتغيرات الثقافية والاجتماعية في الوطن العربي، شئون عربية، العدد ٥، وحدة المجلات في الامانة العامة بجامعة الدول العربية، تونس، ١٩٨٠، ص: ١٠٥-١٠٩.

وهذا البعد هو بعد العمل. اذ ان العمل يحدد مساحة لا بأس بها من مواقف الشخصية نحو الانسان والقيم والسلوك والفكر. وهذه المواقف هي :[١]

١ - سطوة العمل غير المنتج : كانت قيمة الانسان قبل البترول تحدد بمدى مساهمته في الانتاج. اما بعد البترول فقد حسر كثيرا ليحل محله النشاط التجاري، وانخفضت قيمة الانسان العالم.

٢ - اصبح العمل غير المنتج يحل محل العمل المنتج. اذ اصبح الربح هو التقويم وقيمة العمل هي الوصول للثروة بغض النظر عن قيم هذا العمل وادواره في المجتمع.

٣ - الانفصال بين العمل والتعليم : ان التجارة بوصفها النشاط المسيطر، طريق للصعود الاجتماعي. ابعدت الجهد الانساني اليدوي بعيدا عن مضمون العمل وتصوراته لذلك فهي قد قللت من اهمية التعليم كطريق للصعود امام كثير ممن لايجوزون الثروة.

يذكر حامد عمار في مقالته «النفط والتغيرات الثقافية والاجتماعية في الوطن العربي». ان قوة الثروة قد تجسدت في سلوك الافراد وطموحاتهم حتى انك تجد عددا من الشباب قد قطع شوطا في التعليم ليلتحقوا بسوق العمل وعالم التجارة والمضاربات وشراء العقارات حتى لا تفوته فرصة الشراء السريع وباقل جهد. وارتبط بهذا السلوك المباهاة والتفاخر. ولم يقتصر ذلك على السلوك الفردي بل تعدته الى انشاء المؤسسات الفذة في حداثتها ومعداتها وفيما بين التباهي والتناظر ظهرت اجهزة كثيرة ومؤسسات كالجماعات الجديدة

١-عبد الباسط عبد المعطي-التوظيف الاجتماعي للبترول وديناميات الشخصية العربية ، البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، منشورات المعهد العربي للتخطيط بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية - ابو ظبي ، ١٩٨١، ص: ٥١٢-٥٢١

ومؤسسات البحث العلمي والاجتماعي ومؤسسات النشر ومراكز التدريب والمحطات الاذاعية والتلفزيونيه .

٤ - العمل والاستسهال : - اذا كان العمل والبذل والتعليم ليست بمسالك للصعود في هذه الحالات فمعنى هذا احلال الاستسهال محل الجد وهذا ما يقضي الى القناعه الانية وغياب النظرة المستقبلية وقبول الحلول السلمية المطروحة . ثم عندما تشيع قيم الربح في ظل المنافسة التجارية فانها تتيح فرص نحو (الفردية) كتوجيه وكمسلك سلوكي .

ومن اثار الثروة النفطية بعد الطفرة في اسعار البترول في عام ١٩٧٣ . ظهرت بصورة واضحة ما يمكن ان تسمى بعقلية المضاربين . فقد اصبح من احلام اليقظة لعدد غير قليل من المغامرين ان يقوم بعمل (ضربة حظ) في ساعة قد تعفيه من معاناة العمل والمعاناة في الحياة . ومثل هذه التجارب المجتمعيه ، انما تمثل قيما وطموحات امام الشباب المتعلم الذي يدخل سوق العمل فيجد امامه نماذج الثراء الطفيلي السريع . فاما ان تتيح له الظروف ان يقتدي بمسالكها واما ان يصيبه الاحباط والتبرم بما يدور حوله من امور .

هكذا نرى ان الاسلوب الذي تم به التحديث قد ارتبط بادخال وسيادة انماط قيميه للمجتمع الكويتي ذات طابع برجوازي . كذلك الانماط التي تحدث عنها «سمير نعيم» عند تحليله لانساق القيم المجتمع المصري بعد التبعية . حيث نجد هذه القيم تحث على : [١]

١ - الكسب السريع والسهل وليس العمل المنتج وبذل الجهد

٢ - الاستهلاك وليس على الادخار والاستثمار .

٣ - الاهتمام باللحظة الراهنة وليس على الاهتمام بالمستقبل البعيد والتخطيط له .

---

١ -سمير نعيم احمد - تطور نظم القيم ومستقبل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر ، مرجع سابق ، ص : ٤٤

٤ - تقدير المنتجات الاجنبية المستوردة واحتقار المنتجات الوطنية المحلية.

٥ - الهروب من مواجهة الواقع والتصدي لغيره.

٦ - الاهتمام بالمظهر وليس بالجوهر.

٧ - اقتناء الاشياء وليس على تنمية المواهب والقدرات.

٨ - الاخذ لا على العطاء

٩ - اللامبالاه والسلبية وليس على القدرة على الابتكار والحلول والابداع.

١٠ - الحقد الطبقي (حقد الاغنياء على الفقراء الذي يخشون منهم ومن ثورتهم على استغلالهم لنيل حقوقهم) وليس على المساواة والمحبة والاخاء.

١١ - اعلاء المصلحة الشخصية على المصلحة القومية

وتتصارع هذه القيم مع القيم الكويتية الاصلية التي تكونت تاريخا لدى الشعب الكويتي. ويمكن ان نجد صدى هذا الصراع فيما تنشره الصحف والمجلات من تحليلات وما يعقد من ندوات علمية.

الباب الثالث

تحليل الجريمة والجنح في الكويت في ضوء المتغيرات الاقتصادية - الاجتماعية

الفصل السادس : معدلات الجريمة والجناح في الكويت خلال الفترة (٦١ - ١٩٧٩) وتحليلها في ضوء المتغيرات التنموية التحديثية

أولاً - معدلات الجريمة والجناح خلال المرحلة الأولى (٦١ - ١٩٦٩)

ثانياً - معدلات الجريمة والجناح خلال المرحلة الثانية (٧٠ - ١٩٧٤)

ثالثاً - معدلات الجريمة والجناح خلال المرحلة الثالثة (٧٥ - ١٩٧٩)

الفصل السادس
معدلات الجريمة والجناح في الكويت
خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٩
وتحليلها في ضوء المتغيرات التنموية التحديثيه

اولا : الهدف من الدراسة :

المقدمة :

كان الهدف من الدراسة في الفصول السابقة هو تحديد اهم ملامح التغيرات التي طرأت على كل من البناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الكويتي، منذ حصوله على الاستقلال عام ١٩٦١ م.

وقد اتضح من الدراسه التي اجراها العلماء، انه يمكن تلخيص اهم معالم التغير في المجتمع الكويتي بما يلي :

١ - الاعتماد على عائدات النفط كمصدر اولى، وشبه وحيد للدخل القومي.

٢ - عدم التوسع في القاعدة الانتاجية للمجتمع، على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة لتنويع مصادر الدخل القومي. ولا تزال الصناعات ومنها التحويليه لا تفي بالاستهلاك المحلي.

٣ - تغير التركيبه الاجتماعية التقليدية للمجتمع وظهور الطبقة الوسطي والعماله الوافدة في ثقافات متنوعة وغير متجانسة.

٤ - تركز القوى العامله المحليه منها والوافدة في مجالات الخدمات.

٥ - التزايد المستمر في متوسط الدخل الفردي السنوي مع التفاوت الكبير في

مستويات الدخول داخل المجتمع ذاته .

٦ - التحسن الكبير في المستوى التعليمي والتراجع المستمر في نسبة الاميه بين السكان. ارتفاع مستوى الخدمات الصحية وكذلك في مجال الاسكان.

٧ - تحول نسبة كبيرة من السكان من حالة البداوة الى السكن في المدن والتحضر.

٨ - حدوث خلل في التركيب النوعي للسكان من حيث الجنس والسن .

٩ - التغير في كل من شكل الاسرة ووظائفها في المجتمع .

١٠ - دخول وسائل الاعلام وخاصة السينما والتليفزيون والاذاعة و الصحف كعامل مؤثر على القيم الاجتماعية ، بما تتضمنه من نشر للعناصر الثقافية الغربية وغير المتلائمة بالضرورة مع الثقافة المحلية .

١١ - انتشار القيم الاستهلاكية والمظهرية الفردية اكثر من القيم الانتاجية والجماعية.

وقد كان الهدف من هذه الدراسة التحليلية للتغيرات البنائية التي طرأت على المجتمع الكويتي . هو التعرف على مدى تأثيرها على كل من معدلات وانماط الجريمة ، وجنح الاحداث خلال الفترة ذاتها .

وستستخدم هذه العوامل كمتغيرات تفسيرية ، كما انها ستساعد في اثارة تساؤلات الدراسة : -

ب - تساؤلات الدراسة : -

تحاول هذه الدراسة الاجابة على مجموعة من التساؤلات هي : -

١ - ما هو الاتجاه العام للتغير في معدل الجريمة ومانسبة الجرائم لكل الف من السكان خلال فترة الدراسة ، اي من عام ١٩٦١ الى عام ١٩٧٨ ؟

وهل تتجه الى الزيادة او النقصان او التذبذب ، وما هي التفسيرات الممكنة لهذا

الاتجاه ؟

٢ - ما هي انماط الجرائم الاكثر شيوعاً في المجتمع الكويتي ، وهل حدثت تغيرات بها خلال هذه الفترة ، ام ان هناك انماطاً ثابتة للجريمة ؟ وما تفسير شيوع انماط معينة اكثر من غيرها ؟ وما تفسير ظهور انماط جديدة ان وجدت ؟

٣ - هل هناك اختلاف في معدل الجريمة بالنسبة لكل من السكان الكويتيين وغير الكويتيين ؟ وما تفسير ذلك ؟

٤ - ما هي انماط الجريمة الاكثر شيوعاً بين كل من الكويتيين وغير الكويتيين من السكان ؟

٥ - هل هناك اختلاف في معدلات الجرائم وانماطها بين المستويات الاقتصادية الاجتماعية للسكان ؟

جـ - اسلوب الدراسة :

نظراً لان هذه الدراسة تغطي فترة زمنية تصل الى ثمانية عشر عاماً ، فانه لا بد من الاعتماد على السجلات والاحصاءات مع محاولة التغلب على ما بها من نقائض لتكون صورة اقرب الى الواقع . وعلى هذا يحدد اسلوب الدراسة بالضرورة ، بأنه اسلوب تحليل احصائيات الجريمة والجنح ، التي نشرتها الجهات المختصة مع الاستعانة بما هو متوفر من الدراسات السابقة ، سواء منها ما اعتمد على احصاءات ، او على دراسات ميدانية .

وتعتبر احصاءات الجريمة وسيلة لا غنى عنها لتحديد حجم مشكلة الجريمة . وليس هناك في اي بلد من العالم من الدول المتقدمة النامية احصاءات كاملة ودقيقة تماماً عن ظاهرة الجريمة ، لان هناك عدداً من الجرائم لا يتم اكتشافه ابداً او التبليغ عنه ، وهو ما يسمى بالجرائم غير المنظورة .Dark Numbers كذلك ففي المجتمعات البدائية او غير المتقدمة ، لا يوجد اي نوع من الاحصاءات ، نظراً لعدم تمايز النظم

في هذه المجتمعات ولعدم وجود نظام التسجيل في المجتمعات التي ما رالت تعيش حياة قبلية لا توجد بها قوانين مكتوبة ولا اقسام شرطة ، ومحاكم وسجون . ولكن كلما ارتقينا في سلم التطور في المجتمعات وجدنا تمايزاً Differentiation في النظم وسجلات مكتوبة تدلنا على ابعاد الظاهرة [١].

اما الاحصاءات في البلاد النامية (منها البلاد العربية) فما زالت لا تمثل صورة دقيقة للحجم الفعلي للسلوك الاجرامي وتشير الدراسات الى ان السلوك الاجرامي أكبر حجماً مما تسجله الشرطة . ومن هذه الدراسات ذلك المسح الذي اجرى بالهند سنة ١٩٦٠ عن الجناح في الجماعات ذات الدخل المنخفض في ثلاث مدن رئيسية . وقد تبين ان هناك ١٩٦٢ سرقة غير مسجلة في كل مائة الف شخص تحت ٢١ سنة وهناك ٦٦٦٨ من جرائم الجنس غير مسجلة ، واستخلص من ذلك ان كل مائة جريمة يتم تسجيل ٤٥ جريمة منها فقط مقابل ٥٥ لم يتم اكتشاف مرتكبيها . [٢]

اما بالنسبة للبلاد العربية فانها لا تزال تعاني من القصور في الاحصاءات وان البيانات الخاصة بجنح الاحداث في البلاد العربية متناثرة ، وبالرغم من التقدم النسبي بالاجهزة الاحصائية خلال العشر سنوات الاخيرة في بعض البلاد العربية ، فان طريقة جمع البيانات لا تتبع اسلوباً موحداً ونجد مفارقات واضحة بين تعداد كل جهة حيث تتعدد الهيئات التي تقوم بتسجيل البيانات ومن المعروف ان احصاءات الجريمة تشمل : -

احصاءات الشرطة - احصاءات المحاكم - احصاءات السجون .

١ - احصاءات الشرطة:

تعتبر احصاءات الجريمة المتوفرة لدى جهاز الشرطة اكثر البيانات شمولاً ،

١-سمير نعيم احمد-علم الاجتماع القانوني ، مكتبة سعيد رأفت ، الطبعة الاولي، القاهرة ١٩٧٨ص: ١١١-١٣٧

٢-عبد العزيز وصلاح عبد المتعال - اتجاهات وحجم الجريمة بدولة الكويت في السنوات ١٩٧٠-١٩٧٤ مجلس الوزراء ، ادارة البحوث الاجتماعية والجنائية ، ص: ٥-١٠

وتشمل احصاءات الشرطة على بيانات عن مختلف الجنايات والجنح والمخالفات وهي تصدر سنوياً .

٢- احصاءات المحاكم :

تنشر وزارة العدل احصاءات سنوية عن عدد الحالات التي قدمت للمحاكمة وعدد الذين ادينوا منهم . الا ان هذه الاحصاءات اقل قدرة من احصاءات الشرطة على اعطائنا صورة عن ظاهرة الجريمة لانه ليس بالضرورة ان تتعرف الشرطة على كل مخالف للقانون ذلك لعوامل كثيرة منها عدم توفر الادلة الذي يعتمد بدوره على كفاءة الشرطة وظروف الجريمة .

٣ - احصاءات السجون :

تصدر مصلحة السجون احصاءات سنوية عن عدد المسجونين بمختلف سجونها وانواع الجرائم التي سجنوا من اجلها . هذه الاحصاءات تشمل الذين ادينوا فقط ولا تشمل الهاربين او المحكوم عليهم مع وقف التنفيذ . كذلك فالاعتماد على احصاءات الشرطة اكثر من اي احصاءات اخرى .

وبناء على ذلك فان هذا البحث سيعتمد على احصاءات الشرطة ، الا ان هذه الاحصاءات لاتمثل الواقع تماماً فهي تعاني من نقائص حددهاالعلماءبمايلي : - -

١ - هناك عدد كبير من الجرائم يصعب التوصل اليها ، وهذا ما يصطلح عليه بالاجرام الخفي . وعلى ذلك فان هذه الاحصاءات تمثل الجرائم المكتشفة والذين وقعوا في قبضة رجال الشرطة .

٢ - تتأثر احصاءات الشرطة بغياب عدد آخر من المجرمين من السجلات فهناك اعتبارات مادية مثلاً تتصل بتفاهة المبالغ المسروقة .

كذلك هناك اعتبارات ثقافية تتعلق برفض التعامل مع الشرطة ودخول دور الشرطة والمخافر والاقسام ، كما ان نظام السلطة العائلية يجعل من التسوية العائلية

الطريقة المعتادة لحل الخلافات الناجمة عن الجرائم .

٣- هناك كثير من الجرائم ، وبعضها خطير لا يبلغ عنها ضحاياها لانها تقع ضدهم اثناء ممارستهم انفسهم لاعمال غير مشروعة ، كما يحدث للبغايا اللاتي يتعرضن للاذى البدني والسرقة والتهديد . كذلك اصحاب اندية القمار او تجار المخدرات .

٤ - مكانة مرتكب الجريمة . وكثيرا ما تؤدي مكانة مرتكب الجريمة الى خوف الضحية او شهود الجريمة من بطشه .

٥ - وتتأثر الاحصاءات الرسمية ايضا باختلاف موقف الشرطة من افعال اجرامية معينة من وقت لاخر ، ومن منطقة لاخرى ، في نفس البلاد ، وفي الادلة على ذلك ما أورده ‹ كنيث ، نيويك › Kenneth.J.Neweck عن موقف الشرطة في الولايات المتحدة الامريكية من جريمة حيازة المخدرات ، فقد لوحظ حدوث ازدياد كبير في عدد الاشخاص المقبوض عليهم بواسطة الشرطة بتهمة حيازة المخدرات بين عامي ١٩٦٧ - ١٩٧٦ ، وبلغت نسبة الزيادة بين عامي ١٩٦٧ - ١٩٧٩ ٥٠٤٪ وارجع ذلك الى ان تعاطي المخدرات لم يكن يعتبر مشكلة هامة في فترة الستينات ولذلك كانت الشرطة تتغاضى ووتجاهل هذه الجريمة، ثم ادى انتشار المخدرات بصورة كبيرة الى جعل الشرطة اكثر نشاطاً . لذا فقد قامت بالقبض على اعداد كبيرة من متعاطي وحائزى المخدرات ، ويكفي ان يرى الانسان مخالفات قوانين المخدرات علنا في صالات الرقص وتحت بصر الشرطة ، لذا فان احصاءات الجريمة في الولايات المتحدة لا تمثل الحجم الحقيقي للجرائم[1]،

٦ - هناك نقيصة اخرى تعاني منها احصاءات الشرطة ، فقد يشترك اكثر من شخص في ارتكاب جريمة وذلك يشكل مخالفة لاكثر من قانون في آن واحد ،

1-Kenneth J. Newback ,:" Social Problems." Scott Foresman & combany, Glenview, Illinois,1974 , PP. 293-294

وهناك نقيصة اخرى تتعلق بحساب معدلات الجريمة على اساس قسمة عدد الجرائم المسجلة رسميا على حجم السكان ، ومن المعروف ان التعددات الشاملة للسكان لاتجرى الا كل عشر سنوات في معظم البلدان •

وما ينشر من احصاءات سنوية عن تعداد السكان يكون في الغالب بصورة تقريبية ، وكذلك تعداد السكان في البلدان المتقدمة لا يمثل العدد الفعلي لهم. وقد تتجه سياسة الدولة في بعض البلدان الى التقليل من عدد جماعات معينة والمبالغة في عدد جماعة اخرى لاسباب سياسية •

وعلى هذا فان معدلات الجريمة لا يمكن ان تكون اكثر صدقا من الاحصاءات التي تحسب على اساسها • ويجمع كل دارسي الجريمة على انه بالرغم من كل النقائض التي تحدثنا عنها فان احصاءات الجريمة الرسمية تبقى هي المصدر الاساسي للبيانات بالنسبة لاى باحث يرغب في تتبع هذه الظاهرة تاريخيا •

وقد يلجأ بعض الباحثين الى محاولة تحديد مدى واقعية حجم الجريمة باستخدام الاحصاءات غير الرسمية ، الى جانب الاحصاءات الرسمية ، ومن اهم الاساليب غير الرسمية التي لجأ اليها الباحثون : دراسة اعترافات عينه من الجمهور عن اقترافهم لبعض الجرائم وهو ما يسمى بمنهج القرار الذاتي ‹ Self - Report›•

أ - اسلوب التقرير الذاتي :

هو اداء للبحث يعتمد على اقرار ، أو اعتراف عينه من الجمهور ببعض الافعال التي ارتكبوها خلال حياتهم ولم تصل الى علم اجهزة العدالة •

من أهم عيوب هذا الاسلوب انه يواجه نوعين من المقاومة • الاولى المقاومة الذاتية عند الاشخاص بان يسجل أو يسترجع ما ارتكبه من افعال يكون قد طواها الزمن • والمقاومة الثانية ترتبط بالمستوى الثقافي لمجال البحث أو افراد العينة ودرجة ارتقاء المستوى العلمي عند الناس ، وادراك فائدة البحث العلمي في مقاومة

الانحراف وذلك لخير المجتمع .[١]

ونحن اذا حاولنا تطبيق مثل هذا الاسلوب في المجتمع الكويتي ، سنلاقي نفس النوعية من الصعوبات ، وهي المقاومة وعدم الوعي الثقافي عند الجمهور . كما ان هذا الاسلوب لايصلح الا بالنسبة للحاضر ولايمكن اتباعه لتغطية الفترة السابقة .

ب - المسوح بالعينة للمجني عليهم :

حاول الباحثون ايجاد وسائل يقيسون بها معدلات الجريمة في المجتمع بدرجة اكثر واقعية . ومن هذه الوسائل ما عرف باسم ‹ مسوح الضحايا › بدأت هذه المسوح في الولايات المتحدة حيث قامت ادارة مساعدة اجهزة تطبيق القانون بتحويل بحوث مسحية عن ضحايا الجريمة تجرى فيها مقابلات مع عينه من الذين تزيد اعمارهم عن ١٢ عاما . يسألون فيها عما اذا كانوا قد تعرضوا للإغتصاب أو السرقة المسلحة ، أو الأذى أو النشل خلال العام السابق . كما تجمع بيانات من المؤسسات التجارية ومن الاسر التي ارتكبت ضدهم . وقد اتضح بالمقارنة ان الاحصاءات الرسمية تقل كثيرا عن الارقام التي تبنيها مسوح الضحايا[٢].

الا انه يؤخذ على هذه التقديدات لحجم الجريمة عدة مآخذ . أولها ان العينات قد لاتكون ممثلة للجمهور الكلي ، وثانيهاعدم ادلاء الافراد بمعلومات صادقة ، ثالثها تحيزات القائمين باجرء المقابلات ، رابعها اختلاف تعريف المفهومات سواء بالنسبة للجهات التي تقوم بهذه البحوث أو بالنسبة للافراد الذين تجرى معهم المقابلات[٣].

١-عبد العزيز عبد الله وصلاح عبد المتعال - مرجع سابق ، ص: ١١-١٥

2-Dus.Department & Justice. Law enforcement Assistance Administration, Criminial Victinization in The U. S., Washington, D.C., U. S., 1977.

3-K J. newback,. O Pci ., P.296

وعندما قامت الباحثة بجمع الاحصاءات الرسمية عن الجريمة وجنح الاحداث بالكويت خلال المدة من ١٩٦١ حتى ١٩٧٩ وبدأت عملية تنظيمها اتضح مايلي :

أولا : - ان نظام تصنيف الجرائم ليس موحدا طوال هذه الفترة ٠ فقد درجت التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية في الفترة من ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٩ على ايراد العدد الكلي للجرائم المرتكبة في دولة الكويت في كل سنة من هذه السنوات العشر ، دون ان تبين توزيع هذه الجرائم بالنسبة لمحافظات دولة الكويت ٠ أو جنسية مرتكبي الجريمة ٠

وابتداء من عام ١٩٧٠ اصبحت الاحصاءات الرسمية للجريمة اكثر تفصيلا ووضوحا من حيث مناطق ارتكاب الجريمة وجنسية مرتكبيها وتصنيفها الى جنح وجنايات ٠

ثانيا : - اتضح ايضا ان ادارة البحوث الاجتماعية والجنائية بالامانة العامة لمجلس الوزراء ، تتابع منذ عام ١٩٧٠ الاحصاءات الرسمية للجريمة وتقوم بتنقيحها ليستفيد منها الباحثون في الموضوع ٠

وقد رأت الباحثة ان تقوم بتقسيم النطاق الزمني الذي تغطيه الدراسة الي ثلاث فترات :-

الفترة الاولى : - من ١٩٦١ - ١٩٦٩ ٠

الفترة الثانية : - من ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ٠

الفترة الثالثة : - من ١٩٧٥ - ١٩٧٩ ٠

وترجع اسباب هذا التقسيم الي حد ما للإختلاف بين الاساليب المتبعة في احصاءات الجريمة ، والتي سبق شرحها من جهة والى تصور الباحثة ان هذه الفترات الثلاثة في تاريخ الكويت تختلف عن بعضها البعض اختلافا له دلالته بالنسبة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي الذى طرأ على المجتمع ٠

اذ يمكن اعتبار الفترة الاولى فترة بداية التحولات العميقة من حيث الاستقلال والمشاركة في عائدات النفط وبداية التوسع في مجال الخدمات والنفقات الجارية •

اما الفترة الثانية ‹ ١٩٧٠ – ١٩٧٤ › فيمكن اعتبارها الفترة التي حدثت فيها تبلور النظم المستحدثة في الدولة بمؤسساتها المختلفة وتمثل الفترة الثالثة ‹ ١٩٧٥ – ١٩٧٩ › فترة الطفرة في عائدات النفط واستثماراته •

ومماهو جدير بالذكر ان جهاز الشرطة قد تأثر بوجه عام خلال هذه الفترات الثلاثة من نواحي متعددة • أهمها زيادة عدد العاملين به من ضباط وجنود وظهور تخصصات داخل الجهاز ، ومما لاشك فيه ان احصاءات الجريمة تعكس هي الاخرى هذه التحولات التي طرأت على جهاز الشرطة بصفة خاصة ، وعلى المجتمع الكويتي بصفة عامة • وقد بذلت الباحثة جهدا في محاولةتوحيد اسس تحليلاتها لمعدلات الجريمة في الفترات الثلاث التي غطتها الدراسة (١)•

ج – تصنيف الجرائم بالمفهوم القانوني في الاحصاءات التي اعتمدت عليها الدراسة :–

لم يعرف القانون الكويتي الجريمة صراحة ، وانما حدد معالم كل جريمة على حده وحدد العقوبات بدقة ، واكتفى بذكر بعض الجرائم دون تحديد ، تاركا هذه المهمة للفقه والقضاء• (٢)

وتصنف الجرائم الى عدة انواع ولكل نوع صفاته وتسميته الخاصة به اذ تصنف نتيجة اختلافها في درجة خطورتها الى ثلاث انواع رئيسية :

الجنايات – الجنح – المخالفات

– **الجنايات** : – هي اشد الجرائم خطورة تليها الجنح ثم المخالفات وهي ابسط

1- Ponald Black.: Production of Crime Rates in Leonard D. Souitz." Norman Johanston (eds.), New York, 1987.

١ –عبد الوهاب حومد –شرح قانون الجزاء الكويتي، القسم العام ، الكويت ، ١٩٧٢ص : ٥١

الجرائم . وقد اخذت بهذا التصنيف سائر التشريعات العربية ماعدا التشريع الكويتي الذي قسم الجرائم حسب جسامتها الى جنايات ، وجنح ، ولقد أحصت لجنة تطوير التشريعات الجزائية ، المخالفات بمشروع قانون خاص سمته مشروع قانون المخالفات ٠

والجنايات جرائم ترتكب ضد المجتمع والمصلحة العامة وتشمل :-[١]

١ - السرقةباستخدام العنف المقترنة بالكسر ٠

٢ - القتل والشروع في القتل ٠

٣ - الضرب ، والايذاء البدني ، والاذى البليغ ٠

٤ - الجرائم الاخلاقية ، مثل المواقعة الجنسية مع القاصر ، أو المجنون أو المعتوه وهتك عرض ‹ صبي أو صبية ›٠

٥ - التزوير وتزييف اوراق النقد والصكوك والرشوة ٠

٦ - الاتجار بالخمور والمخدرات ٠

٧ - شهادة الزور - والخطف والاجهاض ، تلويث مياه البحر ، سوء استعمال الوظيفة العامة ، حيازة الاسلحة النارية بدون ترخيص ٠

وقد عرف قانون الجزاء الكويتي الجنايات فنص في المادة ‹٣› على انها الجرائم التي يعاقب عليها بالاعدام أو السجن المؤبد أو الحبس مدة تزيد عن ثلاث سنوات ٠

وعرف الجنح بانها الجرائم التي ترتكب ضد الافراد وتشمل :

١ - السرقة البسيطة ٠

٢ - التهديد بالقتل ٠

٣ - الضرب والايذاء البدني ٠

٢-عبد المجيد خربيط-مرجع سابق ، ص: ٣٦٠٣٥

٤ - الجرائم الخلقية •

٥ - التحريض على الفجور •

٦ - تعاطي المخدرات وحيازتها •

٧ - تناول المسكرات وتعاطي الخمور أو حيازتها •

٨ - القذف ، السب ، القمار - اهانة موظف عام ، البلاغ الكاذب •

د - جرائم الاحداث في القانون الكويتي :-

حدد القانون الكويتي المسئولية الجنائية على النحو التالي :

مادة (١٨) : - لا يسأل جزائيا من لم يبلغ من العمر وقت ارتكاب الجريمة سبع سنين كاملة •

مادة (١٩) :- اذا ارتكب الحدث امرا ولم يكن تم السابعة من عمره فيحكم عليه اما بايداعه مدرسة لاصلاح الاحداث ، واما بتوبيخه في الجلسة وتسليمه لمن له الولاية عليه •

ماده (٢٠) :- اذا ارتكب الحدث الذى اتم ١٤ عاما ولم يتم ثماني عشرة جريمة عقوبتها الاعدام يحكم علي بالحبس لمدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة واذا ارتكب جريمة عقوبتها الحبس المؤبد ، حكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز عشر سنوات•

ولا تسري احكام الكبار على المتهم الذي لم يبلغ ثماني عشرة سنة [١]

اولا : معدلات الجريمة والجنح خلال الفترة الاولى

(١٩٦١ - ١٩٦٩)

من ابرز مميزات تلك الفترة صدور قانون الجزاء الكويتي رقم (١٦) لسنة

١ -قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ ، ص : ٧

١٩٦٠ . وخلال تلك الفترة تم تقسيم دولة الكويت الى ثلاث محافظات، وذلك بصدور المرسوم الاميري رقم (٦) لسنة ١٩٦٢ . كما صدر قرار مجلس الوزراء، بانشاء بعض الادارات والاقسام الجديدة لمواجهة اعباء الامن ومكافحة الجريمة .

ومما هو جدير بالذكر ان الاحصاءات الجنائية الرسمية في الكويت قبل عام ١٩٧٠ تعاني من نقائص متعددة، واول هذه النقائض يتمثل في تناقض البيانات نظرا لتعدد مصادرها، كذلك عدم التنسيق بين مختلف الاجهزة المعنية في حصر المشكلة دراسيا واحصائيا .

لقد كانت الاحصاءات الجنائية الرسمية خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٩ مجرد بيانات رقمية لعدد القضايا . لذا كان على الباحثة ان تستعين بما تيسر من معلومات يمكن ان تساعدها في رسم صورة قريبة المعالم لظاهرة الجريمة .

أ - اتجاه التغير في معدلات الجريمة :

لقد ظل عدد الجرائم في تزايد مستمر منذ عام ١٩٦٠ بالرغم من تذبذبه وقد بلغ ذروته في عام ١٩٦٦ اذ بلغ عدد الجرائم في هذا العام (٩١١٣) جريمة بينما كان عددها (٤٧٥١) جريمة في عام ١٩٦٠ وبذلك تكون قد سجلت زيادة مقدارها (٤٣٦٢) جريمة تمثل نسبة مقدارها ٩١,٨٪ . اما نسبة الجرائم لكل الف فقد ظلت في تزايد مستمر وبلغت ذروتها عام ١٩٦٤ ثم انخفضت في الاعوام ١٩٦٧ - ١٩٦٨ - ١٩٦٩ وسجلت ادنى نسبة لها عام ١٩٦٩ .

وربما كانت هذه الزيادة الكبيرة في معدل الجريمة مابين عام ١٩٦٠ - ١٩٦٤ راجعة الى عدة عوامل منها، الهجرة الوافدة، انهيار البناء الاجتماعي إذ اندفع كثير من البدو الذين ضاقت بهم سبل العيش للعمل في المدينة . لقد ادى تحديث المجتمع الكويتي بدون تخطيط علمي الى الحراك الجغرافي والمهني، فأثر ذلك بدوره في زيادة معدل الجريمة، ذلك لان الانتقال في حد ذاته تتحول فيه القيم عن القيم التي كانت سائدة .

كـمـا ان الافـراد الـذين يأتون من الـريف او البـادية ويعـيـشـون في المدن، في الواقع لايجدون لديهم المهارة ولا القدرة، ولا الامكانية التعليمية، التي تمكنهم من ان يجدوا العمل بالمدن. لذلك فهم يقبلون باخفض الاجور. وتدفعهم هنا الحاجه الى الجريمة او السرقة للحصول على مورد. (١)

ومن الملفت للنظر انه حدث انخفـاض مفاجيء لمعدل الجريمة اعتبارا من عام ١٩٦٧ واستمرار الانخفاض للسنوات التالية. واول ما خطر على ذهن الباحثه في تحليل ذلك هو ان حرب عام ١٩٦٧ ربما تكون قد اثرت على التركيب السكاني في الكويت، بحيث غادرها نسبة من الشباب المطلوبين للتجنيد والذين يتحملون مسؤولية نسبة كبيرة من الجرائم في اي مجتمع من المجتمعات، او بفعل المناخ النفسي الذي ساد الجمهور في هذه الفترة.

وقـد اخـذ عـدد السكان يتـزايد باضطراد منذ عـام ١٩٦٦ م ولـم ينقص والانخفـاض من معـدل الجريمة ظل كـمـا هو عليه خـلال الاعـوام التـاليـة ومن الاحتمالات التفسيرية لهذا الانخفاض، تشدد اجهزة الشرطة ابتداء من هذا العام، في منع التسلل الى البـلاد وتنظيم الدخـول المشـروع للكويت، والارجح في هذا الانخفاض في معدل الجريمة اعتبارا من ١٩٦٧ قد حدث نتيجة تغير في كيفية تسجيل الجرائم، بحيث اصبحت الشرطة تستبعد افعالا تعتبر جرائم لاتستحق التسجيل.

بصفة عامه فان الاحصاءات الرسمية تسجل انخفاضا في معدل الجريمة. اعتبارا من عام ١٩٦٦ حتى نهاية هذه الفترة الاولى. وبين عامي ١٩٦٥ - ١٩٧٠ زاد عـدد الاناث من السكان زيادة كـبـيـرة اذ تضـاعف تقـريبـا من ٧٣,٥٣٧ الى ١٤٦,٨٩٨ ربما يكون ذلك راجعـا الى عـاملين اسـاسيين من عـوامل التـغـيـر الاجتماعي والتحديث الذي اتسم بهما المجتمع في الكويت، وهي استقدام قوة

١-محمد علي الشناوي- اتجاهات التغير الاجتماعي، محاضرات الموسم الثقافي لعام ١٩٦٩ مطبوعات رابطة الاجتماعيين، الكويت، ١٩٦٩، ص: ٧٢

عاملة من الاناث للاشتغال بمهنتي التمريض والتدريس. وان عدد الذكور من غير الكويتيين لم يتزايد وكذلك الحال بالنسبة للسكان الكويتيين عموما. ومن المعروف ان معدل ارتكاب الاناث للجريمة اقل بكثير جدا من معدل ارتكاب الذكور لها.

اما العامل الثاني :- فهو الاتجاه العام الى استقدام عماله واحده من مستوى تعليمي مرتفع لاحتياج المشروعات التنموية الى خبرات تعتمد على التعليم، ومن المعروف ان نسبة ارتكاب الاميين للجريمة اعلى من نسبة ارتكاب المتعلمين لها.

ويمكن تفسير ذلك الانخفاض للجريمة بازدياد فرص العمل لكل من السكان المحليين والوافدين نظرا كذلك ان البيانات الاحصائية الخاصة بهذه الفترة لاتشمل على ما اصطلح بتسمية الجرائم غير المنظورة ومن بينها (جرائم الخاصة)

ب - الجرائم الاكثر شيوعا خلال السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٩

ومن الملاحظ ان اكثر الجرائم شيوعا خلال الفترة التي اعقبت استقلال البلاد وحتى عام ١٩٦٩ هي : - جرائم السرقات، وجرائم الاذى والاعتداء. وتمثل هاتان الجريمتان اكثر من نصف الجرائم المرتكبة. وقد بلغت في بعض السنوات اكثر من ٧٥٪ من الجرائم، يمكن ان نعزي السبب الى عدم التجانس السكاني الذي حدث نتيجة الهجرة الوافدة الكبيرة والتي من نتيجتها ان ارتفعت نسبة غير الكويتيين من ٤٩,٦٪ عام ١٩٦١م الى ٥٣٪ عام ١٩٧٠. [١]

خلال السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٩ تمثل جريمتا الاذي البليغ والسرقة اكثر الجرائم شيوعا.

ثانيا : - معدلات الجريمة والجنح في المرحلة الثانية ١٩٧٠ - ١٩٧٤.

نتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي. ونتيجة لارتفاع حجم الجريمة وتنوع اساليبها، فقد تم انشاء قسم التسجيل الجنائي بالادارة العامة للمباحث الجنائية

١ -المجموعة الاحصائية السنوية - وزارة التخطيط - الادارة المركزية للاحصاء، ١٩٧٦ص: ٢٣

بصورته الحديثة. لذلك نجد ان احصاءات الجريمة ابتداءً من عام ١٩٧٠ اصبحت اكثر تفصيلا، فهي على عكس الاحصاءات في الفترة السابقة فاخذت تضم بيانات عن مناطق وقوع الجريمة وعن جنسيات المجرمين. ومع هذا فانها تظل تعاني من النقائض السابق الحديث عنها. وقد اعتمدت الباحثة على الاحصاءات الواردة في تقرير مجلس الوزراء عن اتجاهات وحجم الجريمة في الكويت خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤ والتي تم فيها استبعاد المخالفات والتي لا تدخل في صلب الافعال الاجرامية ولانها لا تعطي المدلول الصحيح لحجم الجريمة. كما تتصف هذه الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٤) ايضا بتوفر احصاءات عن جرائم الاحداث، وهي مالم تكن متوفرة من قبل.

أ - اتجاه التغير في معدل الجريمة وجنح الاحداث خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ :-

لقد بلغ عدد الجرائم خلال الخمس سنوات من ١٩٧٠ - ١٩٧٤ (٢٩٧٠٥) جرائم وكانت نسبتها على التوالى :-

١٨,٨٪ في عام ١٩٧٠

١٢,٦٪ في عام ١٩٧١

٢٢,٣٪ في عام ١٩٧٢

١٩,٢٪ في عام ١٩٧٣

١٨,١٪ في عام ١٩٧٤

وكان عدد جرائم الاحداث خلال عام ١٩٧٠ قد بلغ (٥١٧) جريمة منها ٥٦,٧٪ جريمة جنحه، ٤٣,٣٪ جريمة. وقد ارتفع عدد جرائم الاحداث خلال عام ١٩٧١ حيث بلغ (٥٧٨) جريمة وفي عام ١٩٧٢ لم يحدث تغير ملحوظ في جرائم الاحداث. وقد انخفض عدد الجرائم خلال عام ١٩٧٣م. ورغم ذلك ارتفعت نسبة جرائم الجنح بينها، في حين انخفضت نسبة جرائم الجنايات، الا ان جرائم الاحداث

قد عادت للارتفاع مرة اخرى في عام ١٩٧٤م حيث بلغ عددها (٥٧٧) جريمة. ان الشيء الذي يمكن ملاحظته من جرائم الاحداث خلال عام ١٩٧٤ هو ان الوضع قد تغير بالنسبة لجرائم الجنايات والجنح فبعد ان كانت جرائم الجنح دائما هي الاكثر نجدها فجأة تساوت مع جرائم الجنايات التي أصبحت خلال عام ١٩٧٤اكثر من جرائم الجنح فبلغت نسبتها ٥١٪ من مجموع الجرائم.

كما انه من الملاحظ ان الجريمة في عام ١٩٧٤ قد انخفضت بمعدل ٤٪ من الوقت الذي ارتفع فيه معدل الزيادة السكانية بنسبة ٥, ٢٠٪ ويمكن ان نعزي ذلك الي الطفرة في عائدات النفط في عام ١٩٧٣ حيث ادت الى التقليل من حجم الجريمة وذلك بازدياد فرص العمل للسكان المحليين والوافدين. ويقدر متوسط دخل الفرد بحوالي ١٨٠٠ دينار وهو اعلي متوسطات الدخول الفردية في العالم. (١)

لقد ارتبط نمو الناتج المحلي الاجمالي بالتوسع في مجال العمران وما ترتبط به من من مشروعات انشائية والتوسع في الخدمات الصحية والتعليمية.

ترتب على تحديث الرعاية الصحية انخفاض الامراض والاوبئة وكذلك انخفاض نسبة الوفيات مما ادي الى الزيادة السكانية سواء بالنسبة للسكان الكويتيين او غير الكويتيين. وكان لتحديث الرعاية الصحية اثره على الهرم السكاني للمجتمع الكويتي، وعلى حجم الاسرة وهما عاملان، درس علماء الاجتماع العلاقة بينهما وبين السلوك الاجرامي في المجتمع.

اما التعليم فقد تطور تطورا سريعا، لقد بلغت ميزانية التعليم الحكومي عام ٥٥/ ١٩٥٦ (مليون دينار) ثم ارتفعت الى ٨, ١٠ مليون دينار عام ٦٠/ ١٩٦١، ثم الى ٧, ١٦ مليون دينار عام ٦٥/ ١٩٦٦ الى ان وصلت في عام ٧٢/ ١٩٧٣م الميزانية المخصصة لتطوير التعليم الى (١, ٤٧) مليون دينار وفي عام ١٩٧٥م بلغت الميزانية التعليمية الى (٠٠٠, ٧٧٥, ٧٢) مليون دينار. (٢)

١-عبد الله النفيسي - الكويت الرأي الآخر، مرجع سابق، ص: ٣٥-٣٦.
٢-محمد الرميحي - البترول والتغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص: ٨٧-٨٨.

ومن المحتمل بالطبع ان يكون ذلك الانخفاض راجعا الى تغير ربما يكون قد قد طرأ على اتجاه الجمهور الى التعامل بطريقة ودية دون اللجوء الى الشرطة واجراء مصالحات فيما بينهم. وقد يكون ذلك راجعا ايضا الى تزايد نشاط اجهزة الشرطة بحيث يؤدي ذلك الى الردع عن ارتكاب الجرائم. كل هذه احتمالات لتفسير هذا الانخفاض الملحوظ في معدلات الجريمة خلال هذه الفترة.

ب - انماط الجرائم الاكثر شيوعا خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ :

اذا صنفنا الجريمة حسب الابعاد الاجتماعية نجد ان توزيع الجرائم خلال هذه الفترة جاء بنسبة ٥٥,٥٪ جرائم مرتكبة ضد الاموال و ٤٤,٥٪ جرائم مرتكبة ضد الاشخاص. وتبين ان جرائم الاموال هي الغالبة في كل السنوات وفي عام ١٩٧٣م وصلت الى ادني حد لها اذ بلغت ٥١,٦٪ وهو العام الذي سجلت فيه الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص اعلي نسبة لها حيث بلغت ٤٨,٤٪ كذلك تم تصنيف الجرائم طبقا للابعاد القانونية (جنايات - جنح) وطبقا لهذا التصنيف نجد جرائم الجنح تمثل الصفة الغالبة، ومن المعروف ان جرائم الجنح اقل خطورة على المجتمع من جرائم الجنايات. وقد بلغت نسبة جرائم الجنايات خلال عام ١٩٧٠ الى ٢٨,٨٪ ثم انخفضت في ١٩٧١ الى ٣١,٩٪ ثم وصلت لاعلي معل لها في عام ١٩٧٢ اذ بلغت ٣٥,٣٪ ثم تعود الى الارتفاع في عام ١٩٧٤م. رغم انخفاض الجرائم هذا العام. ويرجع ذلك الى التغير في انماط الجريمة وقد اتجهت من الجنح الى الجناية وهي الجريمة المخطط لها سابقا والمقرونة بالقوة والتهديد.

ويرجع ذلك للاحتكاك الثقافي الذي جاء نتيجة للطفرة في عائدات النفط، ودخول عقول عربية واجنبية مخططة لاساليب جديدة للجريمة لم تكن معروفة في السابق. مثل السرقة المخططة - عصابات خطف الأطفال - التزوير - انتحال الشخصية. اما بالنسبة لتوزيع جرائم الاحداث، فقد صنفت الى جرائم مرتكبة ضد الاموال وجرائم مرتكبة ضد الاشخاص، وذلك لقياس الاتجاه العام عند

الاحداث.

هل ارتكاب الجرائم المتعلقة بالاموال، كالسرقات، والنصب، والتزوير - والتزييف، وتجارة المخدرات، والخمور، هي الجرائم السائدة؟ ام ان الاتجاه السائد لديهم هو ارتكاب الجرائم المتعلقة بالعنف كالقتل والاعتداء، الاذي البليغ والخطف؟ لقد وجدنا انه في خلال عام ١٩٧٠ كان الاتجاه الغالب هو ارتكاب الجرائم المتعلقة بالاموال ولكن اختلف الوضع بعد ذلك واصبح الاتجاه الغالب هو ارتكاب الجرائم ضد الاشخاص، وكان لابد من معرفة انواع الجرائم الغالبه عند الاحداث، فوجد ان جرائم السرقة، وفي كل السنوات كانت هي الغالبة من بين جرائم الاموال، تليها جرائم النصب، والتزوير ثم جرائم الحريق، فجرائم تجارة الخمور والمخدرات.

اما بالنسبة للجرائم المرتكبة ضد الاشخاص فقد لاحظنا ان اعلي نسبة كانت جرائم الاعتداء، تليها الجرائم الاخلاقية ثم جرائم الاذي البليغ، فجرائم السكر، وجرائم القتل والشروع به.

ج - معدلات الجريمة بالنسبة للسكان الكويتيين وغير الكويتيين خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ :

في خلال عام ١٩٧٠ بلغت نسبة مرتكبي الجرائم لكل الف من السكان ٥,٦٢، ثم ارتفعت الى ٥,٨٥ لكل الف من السكان ثم بدأت بعد ذلك في الانخفاض حتى بلغت ادنى نسبة في عام ١٩٧٤ حيث بلغت ٤,٣٩ لكل الف من السكان. كما يتضح ان نسبة مرتكبي الجرائم من الكويتيين كانت في عام ١٩٧٠ (٣,٥) لكل الف من السكان، ثم بلغت عام ١٩٧١ (٤,٤٩) لكل الف ثم انخفضت في الاعوام التاليه، حتى وصلت ادنى نسبة لها في عام ١٩٧٤ حيث بلغت ٣,٩٧ لكل الف من السكان الكويتيين. اما بالنسبة لغير الكويتيين كانت ٧,٥١ عام ١٩٧٠ ثم انخفضت حتى بلغت عام ١٩٧٤ الى ٤,٧٧ لكل الف من

السكان غير الكويتيين. ويتضح كذلك ان نسبة مرتكبي الجرائم من السكان الكويتيين لكل الف اصبحت في كل السنوات التي تلت عام ١٩٧٠ اعلي مما كانت عليه. بينما انخفضت النسبة بالنسبة للسكان غير الكويتيين. مما كان له اكبر الاثر في الانخفاض العام لنسبة مرتكبي الجرائم. اما نسبة مرتكبي جرائم الاحداث فقد بلغت عام ١٩٧٠ ما يعادل ٠,٧١ لكل الف من السكان، ثم ارتفعت عام ١٩٧١ واصبحت ٠,٧٤ نتيجة لارتفاع نسبة مرتكبي جرائم الاحداث لغير الكويتيين وفي عام ١٩٧٢ انخفضت النسبة الى ٠,٧٠ غير انه من الملاحظ انها ارتفعت بالنسبة لغير الكويتيين وبلغت ٠,٣٦ وانخفضت بالنسبة للكويتيين الى ٠,٣٤ لكل ألف اما في سنة ١٩٧٣ فقد انخفضت نسبة مرتكبي جرائم الاحداث عموما.

لقد تم تصنيف جرائم الاحداث الى كويتيين وغير كويتيين. فكانت النتيجة ان نسبة الكويتيين دائما اكبر، باستثناء عام ١٩٧٢ فكانت نسبة غير الكويتيين اكبر.

وقد كانت نسبة الكويتيين بين مرتكبي جرائم الاحداث خلال ١٩٧٠ - ١٩٧٤ على التوالي :-

٥٨,٤ في عام ١٩٧٠

٥٥,٥ في عام ١٩٧١

٤٩,٥ في عام ١٩٧٢

٥٦.- في عام ١٩٧٣

٥٤,٦ في عام ١٩٧٤

في خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧١ كان ٥٤,٧٪ من مرتكبي جرائم الاحداث هم من الجنسية الكويتية ١٥,٣٪ من الجنسية العراقية ١٠,٥٪ من الجنسية الاردنية ومن الجنسية الايرانية ٣,٩٪ ومن الفلسطينيين ٣,٢٪ اما بقية مرتكبي هذه الجرائم من الجنسيات الاخرى. قد تراوحت مابين ١,٨٪، ٠,٠٣٪

ان معدل الجريمة بالنسبة للسكان الكويتيين اعلى منها بالنسبة للسكان غير الكويتيين خلال سنوات هذه الفترة. اما في عام ١٩٧٤ فان الفرق انخفض بينهما انخفضا شديدا بحيث اصبح معدل الجريمة لدى غير الكويتيين لايزيد عنه لدى الكويتيين بأكثر من الخمس في الالف.

يمكن تفسير ذلك ان الهرم السكاني لغير الكويتيين مختل وغير طبيعي على عكس الهرم السكاني للكويتيين. ونسبة الذكور والشباب من غير الكويتيين كبيرة. ومن المعروف عموما ان الذكور والشباب اكثر الفئات السكانية ارتكابا للجريمة.

ومن الممكن ايضا ان يكون للحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان غير الكويتيين تأثيراً على هذا التفاوت الذى لاحظناه في معدلات الجريمة يضاف الى ذلك الظروف السكنية والمعيشة لغير الكويتيين حيث انهم يقطنون مناطق ذات كثافة سكانية عالية، ، تضم جنسيات متعددة مما يخلق حاله من التناقض القيمي والسلوكي وتضارب العادات والتقاليد. ويمكن ارجاع ذلك ايضا الى عدم الاستقرار الاسري عند غير الكويتيين نظرا للوائح التنظيمية التي لا تسمح للوافدين باستقدام اسرهم، كذلك من الممكن ان يكون للشعور بعدم الانتماء للمجتمع وعدم الاستقرار فيه دورا في ارتفاع معدل الجريمة بين غير الكويتيين، كذلك غياب القيم الجماعية والروحية تؤثر ايضا على السلوك المضاد للمجتمع.

د - انماط الجرائم الاكثر شيوعا بين كل من الكويتيين وغير الكويتيين خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤

لم تتضمن احصاءات الجريمة عن هذه الفترة تفصيلية عن نوعية الجرائم التي ارتكبها كل من الكويتيين وغير الكويتيين، لكنها تضمنت توزيعهم على فئتين :- جنايات، وجنح. وسنورد تعليقا على الفرق بين الكويتيين وغير الكويتيين فيما يتعلق بارتكاب جرائم الجنايات وجرائم الجنح.

اتضح ان مرتكبي جرائم الجنايات قد بلغوا في عام ١٩٧٠ (١١٩٦) مجرما

كانت نسبة الكويتيين منهم ٣٢,٤٤٪ وبالرغم من ان مرتكبي جرائم الجنايات ظلوا في تزايد مستمر خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٤ . اذ بلغ اعلي نسبة في عام ١٩٧٣ الا اننا نجد ان مرتكبي جرائم الجنايات بالنسبة للكويتيين قد ظلوا في تذبذب بين الصعود والانخفاض حيث بلغوا ادنى عدد لهم في عام ١٩٧١ اذ بلغت نسبتهم ٢٩,٢٣٪ من مجموع مرتكبي جرائم الجنايات، في حين سجلوا اعلى نسبة لهم في عام ١٩٧٤ - ولقد بلغت نسبتهم ٣٦,١١٪ . اما مرتكبو جرائم الجنايات بالنسبة لغير الكويتيين فقد ارتفعوا في سنوات ١٩٧١/ ١٩٧٢ ثم تراجعوا في عامي ١٩٧٣/ ١٩٧٤ .

اما بالنسبة لجرائم الجنح فقد سجلت بعض الزيادة في عام ١٩٧١ ثم تراجعت لتصل ادنى حد لها في عام ١٩٧٤ ، ولكن نلاحظ ان مرتكبي جرائم الجنح من الكويتيين بعد ان كانت نسبتهم ٢٧,٩٥٪ في عام ١٩٧٠ ظلت في تزايد مستمر لتبلغ في عام ١٩٧٤ (٤٢,٣١٪)

هـ - المستويات الاقتصادية والاجتماعية للسكان وعلاقتها بمعدلات الجريمة وجنح الاحداث خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ .

نظرا لعدم توفر البيانات التي تشير الى المستوى الاقتصادي والاجتماعي للجاني في احصاءات الجريمة، اضطررنا للاستعانة بما هو متوفر في احصاءات تقارير الامن العام عن التوزيع النوعي للجرائم بالمحافظات حسب منطقة ارتكاب الجريمة وتحليلها على ضوء معرفتنا بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والاثنوجرافية لسكان كل منطقة من مناطق الكويت.

فاذا صنفنا الجريمة حسب الابعاد الايكلوجيه، اي من حيث مكان وقوع الجريمة تبين ان اكثر الجرائم حدوثا على مستوى الكويت ككل خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ قد وقعت في محافظة حولي، فقد كانت نسبة الجرائم المرتكبة في هذه المحافظة من ١٩٧٠ - ١٩٧٤م على التوالي : -

١٩٧٠ / ١٩٧١ ٤٣,٠٪

١٩٧١ / ١٩٧٢ ٤٤,٧٪

١٩٧٢ / ١٩٧٣ ٤٤,٨٪

١٩٧٣ / ١٩٧٤ ٤٩,٥٪

ويمكن ارجاع ذلك الى الكثافة السكانية من ناحية، والى الانخفاض النسبي لمستويات الدخل والاسكان والخدمات الاخرى.

وتأتي محافظة العاصمة في المرتبة الثانية من حيث عدد الجرائم، فقد بلغت نسبة الجرائم في هذه المنطقة خلال تلك الفترة على التوالي :

١٩٧٠ ٣٩,٣٪

١٩٧١ ٤٠,٦٪

١٩٧٢ ٤٠,٤٪

١٩٧٣ ٤١,٠٪

١٩٧٤ ٣٤,٩٪

ويتضح الانخفاض الهائل للجرائم بهذه المحافظة في عام ١٩٧٤ ويرجع اسباب ارتفاع الجريمة في محافظة العاصمة باعتبار انها مركز المدينة ومنطقة جذب تجارية وترويجية.

اما محافظة الاحمدي فتأتي في المرتبة الثالثة من حيث حجم الجريمة.

اذ كانت نسبة الجرائم بها خلال هذه الفترة وعلى التوالي :

١٩٧٠ ١٤,٧٪

١٩٧١ ١٢,٨٪

١٩٧٢ ١٣,٨٪

١٩٧٣ ١,٧٪

١٩٧٤ ١٢,٩٪

ومن الملاحظ ان هذه المحافظة منذ عام ١٩٧٠ سجلت انخفاضا في حجم الجريمة. رغم التذبذب في هذا الانخفاض.

كما سجلت المباحث الجنائية تذبذبا في حجم الجريمة خلال تلك الفترة ومايجدر ذكره ان المباحث الجنائية وهي لا تمثل منطقة معينة ولكنها تهتم بنوعية معينة من جرائم الجنايات كجرائم المخدرات وتجارة الخمور . . . . . الخ

ان المنظور الايكولوجي الذي اشرنا اليه يفيد في القاء الضوء على انتشار الجريمة في المناطق المختلفة التي تتيح الفرصة لاجهزة العدالة لوضع اجراءات الوقاية ومكافحة الجريمة.

وسنحاول ان نفسر تركز الجرائم من حيث مكان وقوع الجريمة. وسنتعرض لكل محافظة من المحافظات الخمس بالتفصيل من حيث نوعية الجرائم المرتكبة فيها، وفي كل منطقة من مناطقها المختلفة :-

تعتبر منطقة القبلة والشرقية من اكثر مناطق العاصمة ارتكابا للجريمة فقد ارتكب فيها في عام ١٩٧٠ اكثر من ٥٢٪ من جرائم السرقات واكثر من ٧٣٪ من جرائم النصب والتزوير. وقد تركزت فيها معظم جرائم العنف كالقتل والشروع به والاذى البليغ والاعتداء، والتهديد بالقتل. في حين ارتكب ٧٥٪ من الجرائم الاخلاقية التي ارتكبت بمحافظة العاصمة في مناطق الشرقية والجهراء والدعيه.

وفي عام ١٩٧١ وقع بمنطقتي القبله والشرقيه ٥٦٪ من جرائم السرقات و ٦٨٪ من جرائم النصب والتزوير، ٤٤٪ من جرائم الاذى البليغ و ٥٥,٨٪ من جرائم السكر المرتكبة في المحافظة. وفي عام ١٩٧٢ ارتكب ٤٧,٣ من مجموع

جرائم المحافظة. وفي عام ١٩٧٣ حافظت منطقة مركز المدينة الشرقية والقبله على مكانتها من حيث اكثر المناطق بالمحافظة ارتكابا للجريمة. اما منطقة كيفان والمطلاع، فقد ظلت طوال السنوات من ١٩٧٠ - ١٩٧٤ من ادنى المناطق ارتكابا للجريمة.

ويمكن تفسير ذلك بضعف الكثافة السكانية، وعدم وجود مراكز تجارية. اما محافظة حولي :- فنجد ان في عام ١٩٧٠، ٦٨٪ من جرائم المحافظة قد ارتكبت بمنطقتي حولي والسالمية، وفي عام ١٩٧١ وقع بها ما يقرب من ٦٥٪ من جرائم محافظة حولي بمنطقة حولي والسالمية وفي عام ١٩٧٢ وقع فيهما اكثر من ٦٤٪ من الجرائم وفي عام ١٩٧٣م وقع في منطقتي السالمية وحولي ٦٨,٨٪ من مجموع جرائم المحافظة. كما نجد انه في خلال عام ١٩٧٤ ارتكب مايعادل ٦٢,٥٪ من مجموع جرائم المحافظة.

مما سبق يتضح لنا انه خلال الخمس سنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤ قد وقعت بمنطقة حولي والسالمية اكثر من ٦٠٪ من جرائم المحافظة. ويرجع ذلك لان هاتين المنطقتين تضم العديد من المواطنين والوافدين من الجنسيات العربية والاجنبية ويسكنها الكثير من العزاب والمتسللين مجهولي الهويه المندسين وسط السكان.

اما محافظة الاحمدي نلاحظ ان ٤٦,٤٪ من الجرائم التي ارتكبت في عام ١٩٧٠ قد وقعت فيها ٥٦٪ من مجموع جرائم المحافظة، وفي السنوات ١٩٧٢ - ١٩٧٣ - ١٩٧٤ احتفظت منطقة الفحيحيل بكونها اكثر مناطق محافظة الاحمدي ارتكابا للجريمة.

ويمكن ان نعزي السبب في ذلك الى ان منطقة الفحيحيل تعتبر المركز التجاري للمحافظة كما ان موقعها القريب من البحر له دور كبير في تسهيل عمليات المتسللين الى البلاد بصورة غير مشروعه، مما يجعلها مركزا لممارسة الجريمة.

ثالثا :- معدلات الجريمة والجنح في الكويت خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩

أ - اتجاه التغير في معدل الجريمة وجنح الاحداث :

استكمالا لمحاولتنا تقصى ملامح الجريمة بدولة الكويت، سنتطرق في الصفحات التالية لرسم بعض ابعاد الظواهر الاجرامية خلال السنوات ١٩٧٥ الى ١٩٧٩ . فمن ملامح هطذه الفترة بروز نوع معين من الجرائم الاقتصادية بصورة واضحة، مثل جرائم التزوير، النصب والاحتيال، اصدار شيك بدون رصيد. . الخ

وتكمن خطورة هذا النوع من الجرائم في كونها ترتكب من قبل اشخاص لا ينفضح امرهم في كثير من الاحيان.

ونلاحظ ان نسبة الجرائم لكل الف من السكان والتي كانت اعلى معدلاتها في عامي ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ حيث بلغت ٦,٩ في عام ١٩٧٨ ، ٦,٤ عام ١٩٧٩ لكل الف من السكان مما يؤكد ان ارتفاع معدل الجريمة في هذين العامين لا يتناسب ومعدل الزيادة في عدد السكان. وربما ترجع الاسباب حسب تقرير البنك المركزي الى الرقم القياسي لارتفاع اسعار نفقة المعيشة في عام ١٩٧٨ بنسبة ٧٪ وكان معدل الزيادة في سنة ١٩٧٧ قد بلغ ٩,٧٪

مما تقدم نستخلص انه خلال عام ١٩٧٨ قد طرأت زيادة على اسعار نفقة المعيشة، ولكن معدل هذه الزيادة اقل من زيادة ١٩٧٧ مما ينفي ان يكون السبب في ارتفاع معدل الجريمة يعود الى ارتفاع نفقة المعيشة.

والذي يمكن ان نلاحظه، وقد يكون له اثر كبير في ارتفاع معدل الجريمة. ان البلاد قد شهدت في عام ١٩٧٧ نموا بارزا في الناتج المحلي وذلك نتيجة للزيادة في انتاج القطاع النفطي، وقطاع البناء والتشييد مما جعل الدولة تلجأ لابرام عقود مع المؤسسات الاجنبية التي تتكفل بتوريد الايدى العاملة. وبما ان هدف المؤسسات تحقيق اكبر قدر من الربح فكان همها الحصول على ايدى عاملة رخيصة، لذلك فقد اهملت جانبا وهو التأكد من هوية العامل وسلوكه مما جعل كثير من المجرمين

والخارجين على القانون في بلادهم يجدون الفرصة لدخول البلاد والعيش فيها، كما نجد ان هناك مجموعة من الكويتيين يقومون بعمل اقامات لكثير من المتسللين مقابل مبالغ معينة دون ان يتأكدوا من هويتهم او سلوكهم، نتيجة لكل ذلك فقد شهدت البلاد اعدادا ضخمة من العمالة الوافدة بمختلف قيمها وسلوكها، اثرت بلا شك في ارتفاع معدل الجريمة، خاصة وان كثيراً منهم لم يتوفر له المعيشة الملائمة والسكن المناسب، ونجد ان الجريمة تكثر في المناطق والانحاء شديدة التخلف والكثافة السكانية العالية كمناطق النقره، وحولي، وخيطان، والفروانية، وجليب الشيوخ حيث تهدر فيها قيم العامه. ومما يثير الانتباه ارتفاع الجرائم خلال عامي ١٩٧٨ - ١٩٧٩، جاء ذلك نتيجة لارتفاع جرائم الجنايات وهي الجرائم الاكثر خطورة حيث بلغت نسبتها على التوالي :-

عام ١٩٧٨ ٤٠٪

عام ١٩٧٩ ٤٢,١٪

بينما كانت في عام ١٩٧٧ (٣٨,١٪)

اما بالنسبة لجرائم الاحداث، فقد كانت في عام ١٩٧٥ (٧٢٠) جريمة، عام ١٩٧٦ ثم ارتفعت في السنوات التالية.

ومن الملاحظ ان جرائم الجنايات كانت عام ١٩٧٥ (٧٢٠) جريمة، عام ١٩٧٦ ثم ارتفعت في السنوات التاليه.

ومن الملاحظ ان جرائم الجنايات كانت عام ١٩٧٥ تمثل مانسبته ٤٨,١٪ من مجموع جرائم الاحداث ثم انخفضت في السنوات ٧٦/ ٧٨/ ٧٩ حيث بلغت نسبتها على التوالي :

عام ١٩٧٦ ٤٠,٤٪

عام ١٩٧٨ ٤٤,٣٪

عام ١٩٧٩ ٤٢,١٪

في حين سجلت ارتفاعا ملحوظا في عام ١٩٧٧ حيث بلغت نسبتها ٥٧,٤٪ من مجموع جرائم الاحداث.

ونلاحظ ان نسبة جرائم الاحداث في عام ١٩٧٥ كانت ٠,٧٢ لكل الف ثم ظلت هذه النسبة في تناقص حيث وصلت ادنى حد لها في عام ١٩٧٩.

ب - انماط الجرائم الاكثر شيوعا خلال السننوات ١٩٧٥ - ١٩٧٩ :

تبين الاحصاءات التي تعدها ادارة البحوث الاجتماعية والجنائية بمجلس الوزراء عن اتجاهات حجم الجريمة بدولة الكويت للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٩ ان اكثر الجرائم شيوعا هي جرائم الاذي البليغ، والسرقة، جليب المشروبات الرحية، جرائم هتك العرض، ومن الطبيعي وجود هذه الانواع من الجرائم في المجتمع الكويتي نظرا لوجود اعداد كبيرة من الجنسيات، وهذه الجنسيات مختلفة بعاداتها وتقاليدها، كذلك كان لنزوح البدو واستقرارهم في المدينة اثره الفعال في ارتفاع في معدلات هذه الانواع من الجرائم. ويبدو هذا واضحا اذ بلغ عدد مرتكبي الجرائم لعام ١٩٧٥ (٢٢٠٧) مجرم ارتفع عام ١٩٧٦ الى (٢٥٣٠) مجرما وقد انخفضوا عام ١٩٧٧ الى (٢٢١٨) مجرما الا انهم عادوا مرة اخرى للارتفاع في عامي ١٩٧٨ - ١٩٧٩ اذ بلغوا على التوالي :-

عام ١٩٧٨ ٢٤٨٨ مجرما
عام ١٩٧٩ ٢٣٦٣ مجرما

ونلاحظ ان اكثر عدد من مرتكبي جرائم الاذى البليف، والاعتداء بالضرب كانوا في عامي ١٩٧٦/ ١٩٧٨. ويمكن ان يرجع سبب ذلك الى نزوح اعداد كبيرة من الوافدين الى البلاد نتيجة لاشتداد الحرب الاهلية في لبنان عام ١٩٧٦م ودخول اعداد كبيرة من العمال الاسيويين خلال عام ١٩٧٨ للعمل في مشاريع البناء والتشييد. (١)

١-البنك المركزي، التقرير السنوي، ١٩٧٨، ص: ١٧

ويمكن ارجاع جرائم السرقات الى اكتظاظ الاسواق بمختلف المغريات. اما جرائم هتك العرض، فيمكن ان نعزي ارتفاعها الى ارتفاع نسبة الذكور غير الكويتيين اذ نجد ان مايعادل ٥٨,٨٪ من غير الكويتيين هم من الذكور. [١] ولقد حالت الظروف الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة دون احضار زوجاتهم او التفكير في الزواج.

اما اكثر جرائم الاحداث شيوعا فهي تنحصر في ثلاثة انواع هي جرائم الاذي البليغ وجرائم السرقة، جرائم هتك العرض ففي عام ١٩٧٥ بلغت نسبة هذه الانواع من الجرائم ٧٥٪ ثم انخفضت قليلا عام ١٩٧٦ لتبلغ ٧٣,٧٪ ثم ارتفعت في الاعوام ١٩٧٧/ ١٩٧٨/ ١٩٧٩ وبلغت نسبتها على التوالي:

عام ١٩٧٧ ٨١,٧٪

عام ١٩٧٢ ٨١,٢٪

عام ١٩٧٩ ٨٤,٣٪

والذي يمكن ان نلاحظه ان هذه الانواع من الجرائم ظلت تمثل السمة الغالبة لجرائم الاحداث. ويمكن ان نعزي السبب في انتشار هذه الانواع الثلاثة من الجرائم الى الاحباط والحرمان الذي يعانيه الشباب لافتقارهم للفرص المتساوية والحصول على مستوى معيشي مناسب، والخدمات الصحية والبيئية الاسرية والغذاء الجيد، وعدم توفر هذه المتطلبات قد يؤدي الى التمرد والعنف، كذلك فمن اسباب السرقة ارتفاع الاسعار المحلية والمرتبطة بحركة الاسعار العالمية.

اما جرائم جلب المشروبات الروحية بقصد التعاطي، فلقد ساعدت طول سواحل الكويت، وضعف الرقابة على الحدود على تهريب كميات كبيرة من الخمور، وقد ساهمت بعض الجنسيات المتخصصة في صناعة الخمور. كالهنود والباكستانيين في انتشار جرائم المشروبات الروحية بقصد الاتجار والتعاطي.

٢-وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية، ١٩٧٦.

اما جرائم القتل فبالرغم من قلة عددها الا انها تعتبر من الجرائم المؤثرة في المجتمع لخطورتها وآثارها الاجتماعية الضارة .

كل هذه الانواع من الجرائم تؤدي الى زعزعة الامن والطمأنينة في المجتمع .

ج - معدلات الجرائم بالنسبة للكويتيين وغير الكويتيين خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٩

في خلال عام ١٩٧٥ بلغ عدد مرتكبي الجرائم المعلومة (٥٣١٠) مجرما وبلغ عدد الكويتيين منهم (١٩٩٤) مجرما، منهم (٧٠٦) ارتكبو جرائم جنايات .

وفي عام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ انخفض عدد مرتكبي الجرائم من الكويتيين رغم ارتفاع المعدل العام للجرائم . وفي عام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ارتفع عدد مرتكبي الجرائم من الكويتيين، وقد جاء ارتفاع عددهم نتيجة لازدياد الجرائم عامه .

وقبل ان نتطرق لاكثر الجرائم شيوعا بين الكويتيين، لابد ان نقيس نسبة مرتكبي الجريمة لكل الف . فاذا اخذنا عام ١٩٧٥ كبداية لرصد هذه النسبة والتي بلغت فيها نسبة مرتكبي الجرائم من الكويتيين لكل الف من السكان (٤,٢٢) نجد ان هذه النسبة ظلت في تناقص حتى عام ١٩٧٩ . وقد بلغت ادنى نسبة لها في عامي ١٩٧٧/ ١٩٧٩ وبلغت في عام ١٩٧٧ (٣,٧٤) وفي عام ١٩٧٩م (٣,٧٦) اما مرتكبوا الجرائم من غير الكويتيين، فقد بلغ عدد مرتكبي الجرائم منهم (٣٣١٦) مجرما خلال عام ١٩٧٥ اي بنسبة ٦٢,٥٪ من مجموع مرتكبي الجرائم المعلومة . ظل عددهم في تزايد مستمر بلغ اعلى درجة له عام ١٩٧٩ . اذ بلغ عددهم (٥٤٤٨) مجرما وقد سجل مرتكبوا الجنايات زيادة كبيرة في عام ١٩٧٨ بالقياس مع عام ١٩٧٧ اذ بلغت ٢٣,٨٪ . وقد لوحظ ان نسبة مرتكبي الجرائم لكل الف من السكان الغير كويتين كانت في عام ١٩٧٥ (٦,٣٤) وقد ظلت هذه النسبة في تزايد مستمر ووصلت اعلى معدلها في عام ١٩٧٨ اذ بلغت ٨,٥٢ . وهذا ما يعزز فتراضنا بأن ارتفاع معدل الجرائم خلال ١٩٧٧ جاء نتيجة لدخول اعداد كبيرة من

الوافدين للعمل في مشاريع التشييد والبناء، والتي بلغت ذروتها عام ١٩٧٨ .

وباعتبار عام ١٩٧٥ بداية لرصد مرتكبي الجرائم، نجد ان معدل الزيادة بين مرتكبي الجرائم قد بلغ في عام ١٩٧٦ (١٠,٢) ثم ارتفع في عام ١٩٧٧ ليصل الى (١٨,٥٪) عما كان عليه عام ١٩٧٦ اما في عام ١٩٧٨/ ١٩٧٩ فقد زاد على التوالى ٣,٦٪، ٠,٧٪ عن العام السابق. اما بالنسبة لمرتكبي الجرائم المعلومة لكل الف من السكان فقد كانت في عام ١٩٧٥ (٣٤,٥) ثم ظلت في تزايد حتى وصلت ذروتها في عام ١٩٧٧ وذلك لارتفاع معدل الزيادة لكل الف من ،مرتكبي الجرائم من غير الكويتيين.

اما اكثر الجنسيات ارتكابا للجريمة فهناك اربع جنسيات غير كويتية تمثل اكثر من نصف مرتكبي الجرائم من غير الكويتيين ففي عام ١٩٧٥ بلغ مجموع مرتكبي الجرائم من الاردنين والعراقيين والايرانيين والمصريين ما نسبتهم ٥٩,٢٪ من مجموع مرتكبي جرائم الجنايات من غير الكويتيين، كما ان نفس الجنسيات تمثل اكثر الجنسيات ارتكابا للجرائم في الاعوام ١٩٧٦/ ١٩٧٧/ ١٩٧٩ اذ نجد انهم يمثلون ما نسبته ٥٨,٢٪، ٤٣,٣٪، ٥٨,٥٪ من بين مرتكبي الجرائم من غير الكويتيين. ولقد حدث بعض التغيير في عام ١٩٧٨ اذ نجد (بدون جنسية) قد جاء ترتيبهم الخامس ضمن الجنسيات الخمس الاكثر ارتكابا للجريمة. في حين تراجع العراقيون ان اكثر رعايا الدول ارتكابا للجريمة خلال عام ١٩٧٨ هم على التوالي: المصريون ، الايرانيون ، الاردنيون ، ويرجع ذلك بالطبع الى ان عدد الافراد المنتمين الى هذه الجنسيات في المجتمع الكويتي اكثر من عدد الافراد المنتمين الى الجنسيات الاخرى.

د - انماط الجرائم الاكثر شيوعاً بين كل من الكويتيين وغير الكويتيين خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ :-

ان مجموع مرتكبي الجرائم خلال عام ١٩٧٥ قد بلغ ٥٣١٠ مجرماً منهم ١٩٩٤ كويتي الجنسية . اي بنسبة ٦ر٣٧ ٪ ولقد تركزت معظم جرائم الكويتيين خلال عام ١٩٧٥ في جرائم الاذى البليغ وجرائم سرقة مال منقول مملوك للغير ، وجرائم جلب المشروبات الروحية وجرائم هتك اللعرض ، اصدار شيك بدون رصيد ، وجرائم النصب والاحتيال ، جرائم القتل والشروع به .

ان نسبة مرتكبي الجرائم من الجنسيات الاخرى . وفي عام ١٩٧٦ كان عدد مرتكبي الجرائم المعلومة (٥٩١٣) مجرم كان بينهم ١٨٩٣ مجرم من الكويتيين اي بنسبة ٣٢ ٪ .

اما في عام ١٩٧٧ فمن بين ٧٢٥٢ من مرتكبي الجرائم بلغ عدد الكويتيين ١٩٠٦ مجرماً اي بنسبة ٣ر٢٦ ٪ وكان ترتيبهم الاول بين مرتكبي جرائم الاذى البليغ وجرائم سرقة مال منقول مملوك للغير ، وجرائم هتك العرض واصدار شيك بدون رصيد وتعاطي مشروبات روحية وجرائم تجارة الخمور ، وكان ترتيبهم الثاني بين جرائم تجارة المخدرات وجرائم التزوير والقتل والشروع به .

وخلال عام ١٩٧٨ كان عدد مرتكبي الجرائم من الكويتيين (٢١١٦) مجرماً من اصل ٧٥٢٣ مجرماً اي ما يعادل ١ر٢٨٪ منهم . وكان ترتيبهم الاول من جميع الجرائم ما عدا سرقة المال وتجارة المخدرات .

وفي عام ١٩٧٩ نلاحظ ان مرتكبي الجرائم من الكويتيين بلغوا ٢١٢٩ مجرماً من اصل ٧٥٧٧ مجرماً . بنسبة ١ر٢٨ من مجموع مرتكبي الجرائم وكان ترتيبهم الاول من حيث جرائم الاذى البليغ وجرائم تعاطي المشروبات الروحية ، جرائم هتك العرض ، وكان ترتيبهم الثاني بالنسبة لمرتكبي جرائم سرقة مال منقول مملوك للغير وجرائم التزوير ، وتجارة الخمور ، اصدار شيك بدون رصيد . بالاضافة الى مرتكبي الجرائم من الكويتيين نلاحظ ان هناك اربع او خمس جنسيات اخرى ارتكبت اكثر من نصف الجرائم المرتكبة . وان اكثر الجنسيات ارتكاباً للجريمة هم :

الاردنية ، العراقية ، الايرانية والمصرية . وقد ارتكبوا خلال عام ١٩٧٥ ما نسبته ٢ر ٥٩ ٪ من مجموع الجرائم المرتكبة من قبل غير الكويتيين .

وقد لاحظنا انه خلال عام ١٩٧٥ انحصرت جرائم الاردنيين في جرائم الاذى البليغ ، هتك العرض اصدار شيك بدون رصيد وكان ترتيبهم الثالث بين اكثر من خمس جنسيات ارتكاباً لهذا النوع من الجرائم .

اما اكثر الجرائم التي ارتكبها مرتكبوا الجرائم من العراقيين فكانت ، جرائم سرقة مال منقول مملوك للغير ، جلب مشروبات روحية بقصد التعاطي ، وجرائم النصب والتزوير ، تجارة الخمور ، وكان ترتيبهم الثاني من بين مرتكبي هذا النوع من الجرائم . الثالث من بين مرتكبي جرائم القتل والشروع فيه والخامس من بين مرتكبي جرائم الاذى البليغ .

اما مرتكبي الجرائم الايرانيين فنجد ترتيبهم الثاني من حيث جرائم الاذى البليغ ، وجرائم هتك العرض ، والثالث من جرائم سرقة مال منقول مملوك للغير ، والخامس بالنسبة لمرتكبي جرائم جلب المشروبات الروحية .

ولقد جاء المصريون في المرتبة الخامسة من مرتكبي الجرائم خلال عام ١٩٧٥ ، كان ترتيبهم الثالث من بين جرائم النصب والاحتيال ، والرابع بين مرتكبي جرائم الاذى البليغ ، الخامس بالنسبة لهتك العرض .

وفي عام ١٩٧٦ نجد ان مرتكبي الجرائم من المصريين قد جاء في المرتبة الثانية بعد الكويتيين من مرتكبي الجرائم ، اما اكثر الجرائم شيوعاً بينهم في عام ١٩٧٦ فكانت سرقة مال منقول مملوك للغير ، وكان ترتيبهم الاول ، في حين جاء ترتيبهم الثاني بالنسبة لمرتكبي جرائم الاذى البليغ ، وجرائم هتك العرض وجرائم تجارة المخدرات ، وجرائم القتل والشروع به .

يلي المصريون العراقيون ، وقد جاء ترتيبهم الثاني بالنسبة لمرتكبي جلب

المشروبات الروحية ، جرائم النصب والتزوير والثالث من بين مرتكبي جرائم الاتجار بالخمور والرابع بالنسبة لجرائم سرقة المال ، وجرائم القتل والشروع به . وجاء ترتيب الايرانيين في المرتبة الرابعة ، وكانت اكثر الجرائم شيوعاً بينهم هي جرائم سرقة مال مملوك للغير ، وجرائم هتك العرض ، تجارة المخدرات اما الاردنيون فقد جاء ترتيبهم الخامس من بين مرتكبي الجرائم . وكان ترتيبهم الثاني من مرتكبي جرائم القتل والشروع به في عام ١٩٧٦ والثالث بين مرتكبي جرائم الاذى البليغ والنصب والاحتيال . وفي عام ١٩٧٧ جاء ترتيب الجنسية المصرية في المرتبة الثانية من مرتكبي الجرائم ، واكثر الجرائم شيوعاً بينهم تجارة المخدرات ، جرائم النصب والتدليس فقد كانوا في المرتبة الاولى بين مرتكبي الجرائم من هذا النوع ، ويلي المصريون من حيث الترتيب الاردنيون ، وكان ترتيبهم الثاني بين مرتكبي جرائم هتك العرض والثالث بين مرتكبي جرائم الاذى البليغ واصدار شيك بدون رصيد ، في خلال عام ١٩٧٧ . اما مرتكبي الجرائم من الجنسية الايرانية . فكان ترتيبهم الرابع بين مرتكبي الجرائم والثالث من بين مرتكبي جرائم السرقة وتجارة المخدرات . ويأتي العراقيون في المرتبة الخامسة من بين مرتكبي الجرائم . وفي عامي ١٩٧٨ / ١٩٧٩ . جاء ترتيب المصريين في المرتبة الثانية ، وتعتبر جرائم الاتجار بالمخدرات ، وسرقة مال منقول مملوك للغير وجرائم التزوير ، من ابرز الجرائم التي ارتكبت خلال العامين السابقين .

مما سبق يمكننا القول ان اكثر الجرائم التي تميز بها مرتكبوا الجرائم من المصريين هي جرائم تجارة المخدرات ، جرائم سرقة مال منقول مملوك للغير ، جرائم هتك العرض .

اما الايرانيون فنجد اكثر الجرائم التي يتميزون بها هي السرقة وجرائم تجارة الخمور والمخدرات ، وجرائم هتك العرض . اما الاردنيون فيتميزون بجرائم هتك العرض ، جرائم اصدار شيك بدون رصيد ، جرائم التزوير والتدليس .

بينما نجد العراقيين يتميزون بتجارة الخمور وجرائم جلب المشروبات الروحية بقصد التعاطي . ومما تجدر الاشارة اليه ان هناك افراد من جنسيات اخرى لم يرد ذكرهم لان نسبة الجرائم التي ارتكبوها ضئيلة ضمن المجموع العام ، مثل الهنود والسوريين واللبنانيين حيث سجلوا في بعض السنوات اكثر مرتكبي جرائم اصدار شيك بدون رصيد وجرائم الاحتيال .

هـ - المستويات الاقتصادية والاجتماعية للسكان وعلاقتها بمعدلات الجريمة والجنح خلال الفترة من ١٩٧٥ / ١٩٧٩ : -

نظراً لعدم توفر البيانات عن المستويات الاقتصادية والاجتماعية للسكان كما بينا من قبل . فقد استعنا بما هو متوفر من بيانات من مناطق ارتكاب الجريمة في كل محافظة من المحافظات الثلاث .

وخلال السنوات ١٩٧٥ / ١٩٧٩ نلاحظ ان جرائم الاذى البليغ وجرائم سرقة مال منقول مملوك للغير ، هي اكثر الجرائم ارتكاباً في كل المحافظات ، فنجد انه في عامي ١٩٧٥ / ١٩٧٦ ترتفع جرائم جلب المشروبات الروحية في محافظة العاصمة والاحمدي بينما ترتفع جرائم هتك العرض في محافظة حولي في نفس الفترة في حين نجد في عام ١٩٧٧ ان جرائم التزوير جاءت في المرتبة الثالثة في محافظة العاصمة ، اما محافظة حولي فقد ظلت جرائم هتك العرض في المرتبة الثالثة خلال السنوات ١٩٧٧ / ١٩٧٨ . بينما جاءت جرائم اتلاف مال الغير عمداً في المرتبة الثالثة في محافظة الاحمدي لنفس السنوات في حين جاءت جرائم المشروبات الروحية في المرتبة الثالثة في محافظة الاحمدي لنفس السنوات . وجاءت جرائم المشروبات الروحية في المرتبة الثالثة في محافظة العاصمة خلال ١٩٧٨ ، ولقد جاءت جرائم التدليس في المرتبة الرابعة في كل من محافظة العاصمة ومحافظة حولي خلال نفس العام . وجاءت جرائم اصدار شيك بدون رصيد في المرتبة الثالثة بمحافظة حولي ، والمرتبة الرابعة بمحافظة العاصمة خلال عام ١٩٧٩ .

وبالنسبة لمحافظة العاصمة فقد بلغ مرتكبو جرائم الاذى البليغ عام ١٩٧٥ (٨٣٢) مجرماً ، انخفض عددهم انخفاضاً ملحوظاً في عام ١٩٧٨ . وفي عام ١٩٧٩ بلغ عددهم (٧٥٧)مجرماً . اما جرائم سرقة مال منقول مملوك للغير ففي عام ١٩٧٥ كان (٤١٢) مجرماً وفي عام ١٩٧٧ بلغ عددهم (٣٦٥) مجرماً وبلغوا ذروتهم في عام ١٩٧٩ اذ بلغوا (٤٩٤) مجرماً .

اما محافظة حولي فكلن مرتكبوا جرائم الاذى البليغ عام ١٩٧٥ (١١٤٩) مجرماً ، بلغت ادنى نسبة لهم في عام ١٩٧٧ حيث بلغوا (٨٥٧) مجرماً وبلغت اعلى نسبة لهم عام ١٩٧٩ حيث بلغوا (١٢٥٥) مجرماً . اما جرائم سرقة مال منقول مملوك للغير . فقد ارتكبها في عام ١٩٧٥ في محافظة حولي (٦٤٤) مجرماً ثم ظلوا في انخفاض مستمر حتى عام ١٩٧٨ ، وارتفع عدد مرتكبي هذه الجرائم خلال عام ١٩٧٩ ليصبح (٨٩٧) مجرماً

اما محافظة الاحمدي فنجد ان مرتكبي جرائم الاذى البليغ قد بلغوا في عام ١٩٧٥ (٢٢٦) مجرماً ، وظلوا في ارتفاع مستمر حيث بلغوا في عام ١٩٧٧ م . (٤٥٣) مجرماً .

هناك بعض مناطق بالمحافظات ترتفع فيها الجرائم اكثر من غيرها اذ نجد ان منطقة مخفر الشرق هي اكثر مناطق العاصمة ارتكاباً للجريمة خلال السنوات ١٩٧٥ / ١٩٧٩ ، بينما نجد اكثر مناطق محافظة حولي ارتكاباً للجريمة في عام ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، منطقة النقرة وفي عام ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ منطقة السالمية ثم عادت النقرة مرة اخرى عام ١٩٧٩ اما بالنسبة لمحافظة الاحمدي فنجد منطقة الفحيحيل هي اكثر مناطق هذه المحافظة ارتكاباً للجريمة خلال السنوات ١٩٧٥ / ١٩٧٩ ويمكن تفسير ذلك وهو لوجود هذه المناطق وموقعها في المناطق التجارية ووجود اعداد كبيرة من العزاب وكذلك لجوء المتسللين والمقيمين في البلاد بصورة غير شرعية .

اما بالنسبة للاحداث فلن نتمكن من الحصول على بيانات احصائية تدلنا على

المستوى الاقتصادي والاجتماعي للحدث ، ولذلك اضطررنا ان نستعين بدراسة مجلس الوزراء (عن الاسرة وانحراف الاحداث) ولقد اجريت هذه الدراسة على مجموعة من الاحداث الموجودين بسجن الاحداث والذين ارتكبوا اعمالاً انحرافية وادخلوا نتيجة لها السجن وتزيد اعمارهم عن ١٤ سنة وتقل عن ١٨ سنة .

وهناك عوامل كثيرة متداخلة تؤدي الى الانحراف لدى الاحداث . ونحاول ان نستخلص من هذه الدراسة بعض مسببات الانحراف فقد اتضح من خلال الدراسة التي اجريت على ٥٨ حدثاً منحرفاً ان ٥ر١٣٪ من جملة الاسباب قد عزاها الاحداث الى الاسرة بسبب عدم وجود مأوى مناسب ، او عدم اهتمام الاهل بهم ، او المشاكل الاسرية بين الابوين ، اما من الناحية السكنية ، فلقد وجد ان غالبية الاحداث يقطنون المناطق السكنية التي يغلب عليها الطابع البدوي . وهي مناطق ذات دخول متدنية وذات كثافة سكانية عالية . ومن الدراسة تبين ايضاً ان هناك علاقة بين نوع السكن والمنطقة السكنية للحدث . اذ نجد ان هناك ٢٥ اسرة للاحداث يسكنون في بيت عربي او بنسبة ٩ر٤٣٪ ونجدهم يتركزون في الشرق ، المرقاب ، دسمان ، العديلية ، العباسية ، الفروانية ، جليب الشيوخ ، ويأتي في المرتبة الثانية الاحداث الذين يسكن اسرهم في شقق سكنية في عمارات ، وقد بلغ مجموعهم (١٣) اي بنسبة ٨ر٢٢ ٪ ويأتي بعد ذلك الاحداث الذين تسكن اسرهم في بيوت الدخل المحدود واكثرهم يتركزون في مناطق الجهراء، الصليبخات، الرقة، الرابية، العباسية ، خيطان ، جليب الشيوخ ، اما الاحداث الذين تسكن اسرهم في فلل خاصة. فوجد ان نسبتهم ٥ر٣ ٪ فقط من مجموع الاحداث الموجودين بالسجن.

واذا اخذنا دخل الاسرة ومدى تأثيره على الجنح نجد ان ١٦ اسرة اي بنسبة ٢٨٪ يقل دخلها عن ٢٠٠ دينار شهرياً ، وهذا دخل يعتبر متدنياً في ظل الظروف الراهنة . اما الاسر التي تتراوح دخلها بين ٢٠٠ - ٣٠٠ دينار بلغ مجموعها ٢٧

اسرة اي بنسبة ٤ر٤٧ ٪ وهو دخل معقول نسبياً . اما الاسر التي يزيد دخلها على ٣٠٠ دينار الى ٤٠٠ دينار فقد بلغ عددها ١٤ اسرة اي بنسبة ٥ر١٤ ٪ من المجموع .

اما اذا اخذنا المستوى التعليمي للاب والام ومدى علاقته بالجنح نجد ان ٢١ من آباء الاحداث يتحدد مستواهم الدراسي بين الاميين وبين الاباء الذين يقرأون ويكتبون ، اي نسبتهم تصل الى ٨ر٦٣ ٪ اي حوالي ثلثي مجموع الاباء .

ولقد تبين من الدراسة بأنه ليس هناك من آباء الاحداث من بلغ مستوى الدراسة الثانوية ، بينما نجد نسبة من يحملون الشهادة المتوسطة ١ر٩ ٪ فقط . اما من يحملون الشهادة الابتدائية بلغت نسبتهم ٣ ٪ فقط . ويمكن ان نستنتج ان انخفاض المستوى التعليمي للاب احتمال كبير لظهور الانحراف لدى الابناء . اما بالنسبة للمستوى التعليمي للام ، فلقد تبين ان نسبة الامية بين الامهات بلغت ٧٩ ٪ من المجموع . اما نسبة الامهات اللاتي يقرأن ويكتبن فهي ٩٪ من المجموع . اما الامهات في المرحلة الابتدائية فقد بلغت نسبتهم ٣ ٪ من المجموع ، واكثر الاميات يتركزن في المناطق الشعبية ذات الكثافة السكانية العالية .

الباب الرابع

الانماط الاجرامية المستحدثة التي لحقت بمعدلات الجريمة في المجتمع الكويتي
خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧

الفصل السابع

تحليل معدلات الجريمة المستحدثة

في الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٧)

اما الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧ فأنها تحتاج الى دراسة اكثر تعمقاً. وباستخدام اساليب اخرى غير الاحصاءات الرسمية وهذا ما ستقوم به الباحثة في هذا الفصل .

لقد قمنا بتقسيم المدة الزمنية للدراسة الى اربع فترات زمنية

الفترة الاولى من ١٩٦١ - ١٩٦٩ .

الفترة الثانية من ١٩٧٠ - ١٩٧٤ .

الفترة الثالثة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩ .

الفترة الرابعة من ١٩٧٩ - ١٩٨٧ .

ترجع اسباب هذا التقسيم ، الى حد ما للاختلاف بين الاساليب المتبعة في احصاءات الجريمة والى تصور الباحثة الى ان هذه الفترات الاربع من تاريخ الكويت تختلف عن بعضها البعض اختلافاً له دلالاته بالنسبة الى التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي طرأ على المجتمع .

اذ يمكن اعتبار الفترة الاولى فترة بداية التحولات العميقة من حيث الاستقلال والمشاركة في عائدات النفط -اما الفترة الثانية فيمكن اعتبارها الفترة التي حدث فيها تبلور النظم المستحدثة في الدولة بمؤسساتهاالمختلفة. وتمثل الفترتين الثالثة والرابعة - فترة الطفرة في عائدات النفط واستثماره وما ارتبط بذلك من مشاريع خاصة وحكومية ومن استخدام العمالة الوافدة من الجنسيات العربية والاجنبية على نطاق واسع اما الانماط الاجرامية المستحدثة والتي لحقت بمعدلات الجريمة في المجتمع

الكويتي خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧ والتي هي : -

اصدار الشيكات بدون رصيد - التزوير - التدليس - تزوير الاختام - الرشوة. والجدول التالي يوضح الجرائم المستحدثة في الكويت :

جدول رقم (٧)

الجرائم المستحدثة ونسبتها لمجموع الجرائم *

السنة	عدد الجرائم	عدد الجرائم المستحدثة	نسبة الجرائم المستحدثة
١٩٨٠	٨٣٦٩	١١٩٨	١٣ر٣٢٪
١٩٨١	٨٣٨٧	١٥٩٦	١٩ر٠٣٪
١٩٨٢	١٠٢٢٧	٢٢٠٦	٢١ر٥٧٪
١٩٨٣	٥٨٤٢	٢٢٥٦	٣٨ر٦٢٪
١٩٨٤	٥٤٧٦	٢٨١٣	٥١ر٣٧٪
١٩٨٥	٥٧٧٣	٣٧٣٣	٦٤ر٦٦٪
١٩٨٦	٦١٣٨	٤١٩٨	٦٨ر٣٩٪
١٩٨٧	٧٠٣٣	٤١٠	٥٨ر٤١٪

* المصدر : وزارة الداخلية ، الادارة العامة للتخطيط والمعلومات المجموعةالاحصائية السنوية من سنة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ .

– سنقوم بتمثيل اجتماعي للأنماط الاجرامية المستحدثة التي لحقت بمعدلات الجريمة في المجتمع الكويتي خلال السنوات من ١٩٨٠ – ١٩٨٧ التالية بنوعيها جرائم المجتمع والجنايات وهي تشمل الجرائم التالية :

١ – التزوير الرسمي ٠

٢ – انتحال الشخصية ٠

٣ – الرشوة ٠

٤ – اصدار شيك بدون رصيد ٠

٥ – حيازة اختام رسمية ٠

٦ – الحريق العمد ٠

٧ – خيانة الامانة ٠

٨ – النصب والاحتيال ٠

٩ – التزوير العرفي ٠

١٠– الابتزاز ٠

١١ – الحريق بدون قصد ٠

١٢– اتلاف مال الغير ٠

١٣– اختلاس اموال ٠

تحليل الجرائم المستحدثة خلال السنوات ١٩٨٠ : ١٩٨٧ :

يشير الجدول السابق أن مجموع الجرائم ، بلغ عام ١٩٨٠ ‹ ٨٣٦٩ › جريمة منها ١١٩٨ جريمة مستحدثة ، وهي تشمل ١٣٫٣٢٪ من مجموع الجرائم ، وفي

عام ١٩٨١ بلغ مجموع الجرائم ٨٣٨٧ منها ١٥٩٦ جريمة مستحدثة تمثل مانسبته ١٩ر٠٣٪ ، وفي عام ١٩٨٢ بلغ مجموع الجرائم ١٠٢٢٧ وقد ارتفع عدد الجرائم بشكل ملحوظ كذلك ارتفع عدد الجرائم المستحدثة الى ٢٠٢٠٦ جريمة اى بنسبة ٢١ر٥٧٪ وفي عام ١٩٨٣ بلغ عدد الجرائم المستحدثة ٥٨٤٢ منها ٢٢٥٦ تمثل ٣٨ر٦٢٪ ، وفي عام ١٩٨٤ بلغ مجموع الجرائم ٥٤٧٦ منها ٢٨١٣ جريمة مستحدثة تمثل ٥١ر٣٧٪ ، وفي عام ١٩٨٥ بلغ مجموع الجرائم ٦١٣٨ جريمة المستحدثة منها ٤١٩٨ جريمة مستحدثة أي بنسبة ٦٨ر٣٩٪ وفي عام ١٩٨٧ بلغ مجموع الجرائم ٧٠٣٣ منها ٤١٠٨ جريمة مستحدثة تمثل مانسبته ٥٨ر٤١٪ ٠

ونلاحظ في الجدول السابق ان الجرائم المستحدثة ظلت في تزايد مستمر بلغ ذروته عام ١٩٨٦ وقد سجل عام ١٩٨٧ انخفاضا ملحوظا بلغ نسبته حوالي ١٠٪ عما كان عليه في عام ١٩٨٦ ، وبالرغم من تشديد العقوبة على جرائم الشيكات بدون رصيد الا اننا نلاحظ ان مفهوم القانون لم يؤثر في السنوات ٨٥ -٨٦ اذ ظلت الجريمة في ارتفاع خلال تلك السنوات ٠ وقد بدأ تأثير القانون عام ١٩٨٧ والذي سجل انخفاضا ملحوظا بالنسبة لعدد هذا النوع من الجرائم ٠

وهنا لابد من القول الى ان الاتجاه العام للجرائم يتجه نحو الزيادة بصفة عامة ويمكن تفسير ذلك للأسباب التالية :

١ - الزيادة المطردة بأعداد السكان ٠

٢ - زيادة جهود رجال الامن في الكشف عن المزيد من القضايا ٠

٣ - ارتفاع المستوى الامنى عند المواطنين وتعاونهم مع اجهزةالامن في الابلاغ عن ما يقع عليهم من مختلف القضايا ٠

الخاتمة :

كان الهدف من هذه الدراسة التعرف على أثر التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت بدولة الكويت خلال العشرين عاما الماضية وعلى معدلات الجريمة الجنح فيها ٠

خلال فترة الدراسةبالنسبة لهذا البحث ومناقشةالنظريات السوسيولوجية عن التنمية والتخلف وعن الجريمة وجناح الاحداث اتضح ان النظريات التقليدية تعاني من نقائض متعددة اهمها المثالية والتجزيئية والتناقض والافتقار الى الادلة وعدم صحة استنتاجاتها ، وقد تبين ذلك بشكل ملحوظ من دراسة واقع المجتمع الكويتي والذي سبق شرحه في ابواب هذا الكتاب تفصيليا ، وبناء على ذلك خلصت الباحثة في تحليلها لمعطيات الواقع في المجتمع الكويتي خلال فترة الدراسة الى النتائج التالية :

١ - على الرغم من توفر معظم مؤشرات التنمية التي يشير اليها الفكر التنموى التقليدى في مجتمع الكويت مثل ارتفاع متوسط الدخل الفردى ، تحسن الحالة الصحية والتعليمية ٠٠ الخ ٠فان الكويت لم تنتقل الى مصاف الدول المتقدمة وتصنف دائما ضمن بلدان العالم الثالث ٠ ورغم ارتفاع معدل دخل الفرد ومستوى المعيشة فانها تعتبر اكثر تعقيدا من مجتمعات أخرى نامية ، لذلك يطلق عليها مفهوم الانتماء للعالم الرابع ، اى انها تحوى النقيضين بين العالم المتقدم والعالم النامي ٠

٢ - ان عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت ادت الى سلسلة من الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ٠

أ - لقد اصبح المجتمع مجتمع مستهلكين لا منتجين وادى ذلك الى توقف الفرد عن القيام بدوره كمنتج ٠

ب - الاعتماد على الايدى العاملة الوافدة من اجل العمل بشكل رئيسي في قطاع الخدمات مع قلة مساهمة القوى العاملة المحلية في قوة العمل وكان ذلك اثره على المجتمع الكويتي ، ونتيجة الهجرة اصبح هناك عدم تجانس سكاني ، لان مجتمع الوافدين يتكون من مجتمعات وقوميات متعددة بعضها متقدم وبعضها لايزال يعيش على الفطرة ٠ ولقد عاش كل منهم في اطار من العلاقات والقيم المختلفة ، التي تسهم بطريق غير مباشر في تضخيم مشكلة المجتمع ، وأصبحت العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع علاقات يسودها الصراع الخفي ويترتب على ذلك نوع من عدم الاستقرار ٠

ومن آثار الهجرة ازدياد مشكلة الاسكان وارتفاع ايجاراتها بحيث ادى ذلك الى ظهرة انتشار المساكن الجماعية ٠

كما اضافت الهجرة اعدادا كبيرة من الذكورالعزاب و كذلك نسبة كبيرة من الاناث غير المتزوجات وهذا يعكس اثارا سلبيمة على المجتمع الكويتي وكذلك تأثيره على قيم وتقاليد المجتمع ٠

ومن المشكلات السلبية التي تولدت مع توافد المهاجرين ظهور فئة المتسللين الداخلين الى البلاد بصورة غير مشروعة واكثرهم من الاسيويين الذين يفتقرون الى المهارات ٠

٣ـ يشترك الكويت مع معظم بلدان العالم الثالث بارتباط اقتصاده بنمو وتوسع اقتصاد آخرفاقتصاد هذه الدول لا يملك الحركه الذاتيه ومفروض عليه التبعيه التي لم يقتصر مفهومها علي المجال الاقتصادي بل يتعداه الي المجالات الثقافيه والسياسيه والعسكريه .

مما سبق يتضح ان التغيرات الاقتصاديةوالاجتماعية في الكويت لم تؤد الي ايجاد بناءانتاجي قادر علي دعم التنميه واستمرارها ، فهذه التغيرات لم تؤد الي

بناءالهيكل الانتاجي المادي والبشري القادر علي توليد طاقه انتاجيه مدعمة ذاتيا . وقد فقد المنتج السابق سواء كان بحارا او غواصا او مزارعا اهميتهم كمساهمين في عمليه الانتاج واصبح كل منهم معتمدا في دخله علي نصيبه من عائدات النفط وقد ادي التزايد في مداخيل النفط الي التوسع في مجالات الانفاق العام علي مستوي الدوله والافراد .

وكان لعمليه التحديث آثاراً واسعه النطاق علي كافه نواحي الحياه الاجتماعية انعكست علي قيم وتقاليد وسلوك الافراد .

الاستنتاجات الاساسيه عن اثر التغيرات الاجتماعيه واالجريمه وجنح الاحداث :-

١- الاتجاه العام للتغيير في معدل الجريمه بوجه عام :

كان معدل الجريمه ٥ر١٦ من الالف من السكان عام ١٩٦٠ وانخفض الي ٣٥ر٦ من الالف من السكان عام ١٩٧٩ ولا نستطيع تقديم اي تفسيرات لذلك لعدم امكانيه الاعتماد علي احصادات الجريمه قبل عام ١٩٧٠ م ٠

اما اذا نظرنا الي ما طرأ علي معدل الجريمة في الفتره ما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٩ من تغير لوجدنا ان هذا التغير لم يكن كبيرا اذ كان معدل الجريمه ٥٦ر٧ في الالف من السكان عام ١٩٧٠ واصبح ٣٥ر٦ في الالف من السكان عام ١٩٧٩ ٠ ويلاحظ ان اعلي معدلات الجريمة كانت خلال الاعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧١ بينما شهدت الفتره من ١٩٧٤ الي ١٩٧٧ ادني معدلات

ومن الممكن ان يقال ان هذه البيانات ذاتها هي محصله عوامل اجتماعيه واقتصاديه وسياسيه تتصل اتصالا مباشرا بطبيعه البناء الاجتماعي لمجتمع الكويت من حيث تاثيرها علي عمليه التشريع وتنفيذ القانون واجراءات تسجيل الجرائم ويمكن ان نستدل من الثبات النسبي لمعدل الجريمة وعدم اتجاهه

للانخفاض الحاد او الارتفاع الحاد خلال عشره سنوات علي ثبات نسبي في السياسات العامه ٠

ومن العوامل المسئوله عن هذا الثبات النسبي هو طبيعه التركيب السكاني لمجتمع الكويت ، حيث ان نصف سكان هذا المجتمع تقريبا من الوافدين الذين يخضعون لاجراءات قانونيه وبالتالي تنخفض عدد الجرائم ٠

كما ان زياده كفاءه الشرطه تؤدي لاحكام السيطره علي الجرائم المنظمه ٠ اما بالنسبه للنصف الثاني من السكان (الكويتيين) فان نمط التحديث لم يؤد الي تفكك الروابط العائليه كما يحدث في التنميه المعتمده علي التصنيع ؛ والتي ترتبط بالحراك الجغرافي مما يجعل مواجهه العديد من المشكلات تتم بشكل غير رسمي بحيث لا تصل الي الشرطه ٠

وعموما يمكننا القول ان معدل الجريمه في المجتمع الكويتي يعتبر من اكثر معدلات الجريمه انخفاضا اذا ما قارناه بالبلدان الاخري وخاصه الراسماليه المتقدمه او البلدان الناميه ٠

وهناك دلائل كثيره يمكننا ان نستخلصها من الاحصاءات الرسميه للجريمه علي ان الجرائم العاديه تنتشر بصفه اساسيه بين القطاعات الدنيا من السكان المحليين منهم او الوافدين ٠

٢ - معدلات الجريمة بالنسبة للسكان الكويتيين وغير الكويتيين :

اتضح من الدراسات السابقة ان الفرق بين الكويتيين وغير الكويتيين في معدل ارتكاب كل منهم للجريمة كبير حيث يصل معدل ارتكاب الكويتيين للجريمة ضعف معدل ارتكاب الكويتيين لها تقريبا في معظم سنوات الدراسة.

فاذا ماعرفنا ان السكان غير الكويتيين يشكلون اغلبية الطبقة العاملة التي تعتمد فقط على دخلها من بيع قوة عملها، وبالتالي تعاني من مشكلات متعددة

منها : عدم الاستقرار والامان بالنسبة للمستقبل، وان غالبيتهم لايتمتعون بمزايا التأمينات الاجتماعية، فاننا نستطيع القول ان خطط التحديث بالكويت لم تضع في اعتبارها هذا القطاع الكبير من الوافدين بحيث تهيء لهم الظروف الملائمة للمعيشة وربما ينطبق نفس الشيء على قطاع السكان الكويتيين ذوو الدخل المحدود.

٣ - المستويات الاقتصادية والاجتماعية للسكان وعلاقاتها بمعدلات الجريمة

على ضوء معرفتنا بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والاثنوجرافية لسكان كل منطقة من مناطق الكويت، اتضح ان مناطق الطبقة العاملة ومحدودي الدخل والاكثر كثافة سكانية هي التي تقع فيها اكبر نسبة من الجرائم، مثل منطقتي القبلة والشرقية في محافظة العاصمة، ومنطقتي حولي والسالمية بمحافظة حولي، والفحيحيل بمحافظة الاحمدي.

٤ - انماط الجرائم الاكثر شيوعا :

من تحيلاتنا السابقة عن اكثر الجرائم شيوعا، خلال فترة الدراسة، فقد اتضح لنا ان جرائم سرقة مال منقول مملوك للغير، وجرائم الاذى البليغ وجرائم الاعتداء في خلال سنوات الدراسة، كانت الاكثر شيوعا بالاضافة الى جلب وتعاطي الخمور والمخدرات.

وقد حاولنا ارجاع جرائم السرقة الى اكتظاظ الاسواق بمختلف المغريات يقابلها قلة الدخل ومستوى المعيشة المنخفضة لبعض الفئات.

وقد ارجعنا جرائم الاذى البليغ والاعتداء الى ازدحام المناطق السكنية للطبقة العاملة من الوافدين او السكان المحليين والى تعدد الجنسيات وتباينها وضغوط الحياة الاجتماعية.

اما الجرائم المتعلقة بالخمور والمخدرات فيمكن ارجاعها الى محاولة الهروب

من واقع غير مشبع والشعور بالاغتراب النفسي.

اما قلة جرائم الخاصة كما تتمثل في جرائم النصب والتزوير والاحتيال والرشوة والتدليس، فانها تحتاج الى دراسة اكثر تعمقا باستخدام اساليب اخري الاحصاءات الرسمية.

" تم بحمد الله "

جدول رقم (١)
اما بالنسبة لارتكاب الجرائم خلال الفترة ما بعد اعلان الاستقلال عام ١٩٦١
فيمكن تحليلها من خلال الارقام الاحصائية الواردة في الجدول التالي :

نوع الجريمة / السنة	قتل وشروع به		سرقات		اذى بليغ واعتداء		اخلاقيــة		سكر ومشروبات		نصب وتزوير ورشوة وتدليس		مخدرات		جرائم اخرى		المجموع
	عدد	النسبة المئوية	عدد	النسبة المئوية	عدد	النسبة المئوية	عدد	النسبة المئوية	عدد	النسبة المئوية	عدد	النسبة المئوية	عدد	النسبة المئوية	عدد	النسبة المئوية	
١٩٦١	٧٨	١ر٤	١٧٨٣	٣٢ر٣	١٦٩٦	٣٠ر٧	٢٩٨	٥ر٤	٢٠١	٣ر٦	١٤٢	٢ر٦	٥٣	٠ر٩	١٢٧٦	٢٣ر١	٥٥٢٧
١٩٦٢	٣٨	٠ر٦	٢٥٦٠	٤١ر٤	٢١٤١	٣٤ز٦	٢٧٥	٤ر٤	٤٥٢	٧ر٣	٣٢٩	٥ر٣	٤٠	٠ر٦	٣٥٦	٥ر٨	٦١٩٠
١٩٦٣	٤٨	٠ر٦	٢٤٦٦	٣٢ر٧	٢٠٠٣	٢٦ر٦	٩٩٤	١٣ر٢	٧٩٥	١٠ر٥	٣٨٩	٥ر٢	٥٤	٠ر٧	٧٩٤	١٠ر٥	٧٥٤٣
١٩٦٤	٤١	٠ز٥	٣١٨١	٣٥ر٩	٢٣٧٨	٢٦ر٨	٤٩٠	٥ر٥	١٠١٨	١١ر٥	٥٩٦	٦ر٧	٧٤	٠ر٨	١٠٨٦	١٢ر٣	٨٨٦٤
١٩٦٥	٤٥	٠ر٥	٢٩٢٩	٣٢ر٤٨	١٩٣٢	٢١ر٤٢	٤٠٥	٤ر٥	٧٧٣	٨ر٦	٥٨٢	٦ر٤٥	٦٩	٠ر٧٦	٢٢٨٣	٢٥ر٣	٩٠١٨
١٩٦٦	٣٨	٠ر٤	٢٧٥٩	٣٠ر٣	١٨٣٢	٢٠ر١	٣٨٦	٤ر٢	٤٠٣	٤ر٤	٤٧١	٥ر٢	٧٩	٠ر٩	٣١٤٥	٣٤ر٥	٩١١٣
١٩٦٧	٥٠	٠ر٩	٢٤٢٩	٤٤ر٧	١٤٨٨	٢٧ر٤	٣٢٦	٦	٣٧٦	٦ر٩	٣١٦	٥ر٨	٣٩	٠ر٧	١٩٢٧	٣٥ر٥	٥٤٣١
١٩٦٨	٤٤	٠ر٦	٣٠١٥	٣٨ر١	١٦٩٨	٢١ر٥	٣٧٦	٤ر٨	٤٤٤	٥ر٦	٣٣٣	٤ر٢	٤٧	٠ر٦	١٩٥٥	٢٤ر٧	٧٩١٢
١٩٦٩	٥٢	٠ر٨٥	٢٣٣٤	٣٨	١٥٠١	٢٤ر٥	٣٨٩	٦ر٣٤	٢٢١	٣ر٦	٣٢٠	٥ر٢٢	٣٤	٠ر٥٥	١٢٨٤	٢٠ر٩٣	٦١٣٥

المصدر : المعهد العربي للتخطيط . البرنامج الاول لتنمية قيادات ضباط الشرطة ١٩٧٥ ، بحث تقصي ملامح الجريمة في الكويت ص ٧ ص١٣ ص١٤ ص١٥ ص١٦ .

جدول رقم (٢)

الجرائم المرتكبة في الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٩ ونسبتها لكل الف من السكان

السنة	عدد الجرائم	عدد السكان (١)	النسبة لكل الف من السكان
١٩٦٠	٤٧٥١	٢٨٧٤٢٠	١٦ر٥
١٩٦١	٥٥٢٧	٣٢١٦٢١	١٧ر٢
١٩٦٢	٦١٩٠	٣٥٢٩١٦	١٧ر٥
١٩٦٣	٧٥٤٣	٣٨٧٤٠٠	١٩ر٥
١٩٦٤	٨٨٦٤	٤٢٥٣٢٤	٢٠ر٨
١٩٦٥	٩٠١٨	٤٦٧٣٣٩	١٩ر٣
١٩٦٦	٩١١٣	٥١١٥٥٧	١٧ر٨
١٩٦٧	٥٤٣١	٥٦١٠٤٧	٩ر٧
١٩٦٨	٧٩١٢	٦١٣٩٨٨	١٢ر٩
١٩٦٩	٦١٣٥	٦٧٣٢٤٤	٩ر١

(١) وزارة التخطيط - الادارة المركزية للاحصاء - المجموعة الاحصائية السنوية لسنة ١٩٧٨ - العدد الخامس عشر - صفحة ٢٢

جدول رقم (٣)
عدد الجرائم التي ارتكبت بدولة الكويت ونسبتها
خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤

السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	المجموع
عدد الجرائم	٥٥٨٧	٦٤٢٢	٦٦١٩	٥٧٠٧	٥٣٧٠	٢٩٧٠٥
النسبة	١٨ر٨	٢١ر٦	٢٢ر٣	١٩ر٢	١٨ر١	

جدول رقم (٤)
جرائم الاحداث حسب تكييفها (جنح وجنايات)
خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤

السنة	١٩٧٠			١٩٧١			١٩٧٢			١٩٧٣			١٩٧٤		
تكييف الجريمة	جنحة	جناية	المجموع	جنحة	جناية	المجموع	جنحة	جناية	المجموع	جنحة	جناية	المجموع	جنحة	جناية	المجموع
عدد الجرائم	٢٩٣	٢٢٤	٥١٧	٣٣٩	٢٣٩	٥٧٨	٢٨٨	٢٨٨	٥٧٦	٣٠٤	٢٢٨	٥٣٢	٢٨٣	٢٩٤	٥٧٧
النسبة	٥٦ر٧	٤٣ر٣	-	٥٨ر٧	٤١ر٣	-	٥٠ر	٥٠ر	-	٥٧ر١	٤٢ر٩	-	٤٩ر٠	٥١ر٠	-

جدول رقم (٥)
نسب الجرائم لكل الف من السكان خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤

السنة	عدد الجرائم	عدد السكان	نسبة الجرائم لكل الف من السكان
١٩٧٠	٥٥٨٧	٧٣٨ر٦٦٢	٧ر٥٦
١٩٧١	٦٤٢٢	٧٨٠ر٧٠٦	٨ر٢٣
١٩٧٢	٦٦١٩	٨٢٥ر٥٦٨	٨ر٠٢
١٩٧٣	٥٧٠٧	٨٧٣ر٤٧٤	٦ر٥٣
١٩٧٤	٥٣٧٠	٩٢٩ر٦٦٨	٥ر٨

جدول رقم (٦)
الجرائم المرتكبة ضد الاموال وضد الاشخاص ونسبتها المئوية خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤

نوع الجريمة / السنة	جرائم مرتكبة ضد الاموال		جرائم مرتكبة ضد الاشخاص		مجموع الجرائم
	عدد الجرائم	النسبة	عدد الجرائم	النسبة	
١٩٧٠	٣١٥٢	٤ر٦	٢٤٣٥	٦ر٤٣	٥٥٨٧
١٩٧١	٣٧٢٦	٥٨ر٠	٢٦٩٦	٤٢	٦٤٢٢
١٩٧٢	٣٧٣٧	٦٥ر٥	٢٨٨٢	٤٣ر٥	٦٦١٩
١٩٧٣	٢٩٤٢	٥١ر٦	٢٧٦٥	٤٨ر٤	٥٧٠٧
١٩٧٤	٢٩٣٦	٥٤ر٧	٢٤٣٤	٤٥ر٣	٥٣٧٠
المجموع	١٦٤٩٣	٥٥ر٥	١٣٢١٢	٤٤ر٥	

جدول رقم (٧)
عدد الجرائم حسب تكييفها (جنح وجنايات)
خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤

السنة	١٩٧٠			١٩٧١			١٩٧٢			١٩٧٣			١٩٧٤		
تكييف الجريمة	جنحة	جناية	المجموع	جنحة	جناية	المجموع	جنحة	جناية	المجموع	جنحة	جناية	المجموع	جنحة	جناية	المجموع
عدد الجرائم	٣٩٧٦	١٦١١	٥٥٨٧	٤٣٧١	٢٠٥١	٦٤٢٢	٤٢٨١	٢٣٣٨	٦٦١٩	٣٧٤٦	١٩٦١	٥٧٠٧	٣٤٤٠	١٩٣٠	٥٣٧٠
النسبة	٧١ر٣	٢٨ر٨	-	٦٨ر١	٣١ر٩	-	٦٤ر٧	٣٥ر٣	-	٦٥ر٦	٣٤ر٤	-	٦٤ر١	٣٥ر٩	-

جدول رقم (٨)

المعدل السنوى لجرائم الاحداث المرتكبة ضد الأموال وضد الأشخاص

خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤

نوع الجريمة / السنة	١٩٧٠			١٩٧١			١٩٧٢			١٩٧٣			١٩٧٤		
	جرائم ضد الأموال	جرائم ضد الأشخاص	المجموع	جرائم ضد الأموال	جرائم ضد الأشخاص	المجموع	جرائم ضد الأموال	جرائم ضد الأشخاص	المجموع	جرائم ضد الأموال	جرائم ضد الأشخاص	المجموع	جرائم ضد الأموال	جرائم ضد الأشخاص	المجموع
عدد الجرائم	٣٦٨	٢٤٩	٥١٧	٣٦٨	٣١٠	٥٧٨	٣٦٧	٣٠٩	٥٧٦	٢٣٠	٣٠٢	٥٣٢	٢٧٩	٢٩٨	٥٧٧
النسبة	٥١,٨	٤٨,٢		٤٦,٤	٥٣,٦		٤٦,٤	٥٣,٦		٤٣,٢	٥٦,٨		٤٨,٤	٥١,٦	

جدول رقم (٩)

جرائم الاحداث المرتكبة ضد الأموال ونسبتها المئوية

خلال السنوات ١٩٧٠ – ١٩٧٤

نوع الجريمة / السنة	سرقـــة	تزييف	نصب وتزوير	حريق	رشوة	تجارة خمور	تجارة مخدرات	المجموع	السنة
١٩٧٠	٣٦٢	—	٤	١	—	—	١	٣٦٨	٢٠,٤٣
١٩٧١	٢٥١	—	٦	٦	—	٤	١	٢٦٨	٢٠,٤٣
١٩٧٢	٢٥٢	٣	٦	٥	١	—	—	٢٦٧	٢٠,٣٥
١٩٧٣	٢٢٠	—	٦	٣	—	١	—	٢٣٠	١٧,٥٣
١٩٧٤	٢٦٥	—	٧	٢	—	٢	٣	٢٧٩	٢١,٢٦
المجموع	١٢٥٠	٣	٢٩	١٧	١	٧	٥	١٣١٢	
النسبة	٩٥,٣	,٢١	٢,٢١	١,٣	,٠٨	,٥	,٤		٠,١٠

جدول رقم (١٠)

جرائم الاحداث المرتكبة ضد الاشخاص ونسبتها المئوية

خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤

نوع الجريمة / السنة	إعتداء	سكر	أخلاقية	تعاطى مخدرات	قتل خطا	أذى بليغ	خطف	حيازة سلاح	انتحار	تهديد بالقتل	قتل والشروع به	المجموع	النسبة
١٩٧٠	١١٧	٦	٦١	—	١	٥٣	١	٢	—	١	٧	٢٤٩	١٧
١٩٧١	١٤٩	١٠	٧٨	١	٣	٦١	٢	١	—	—	٥	٣١٠	٢١,١
١٩٧٢	١٢٤	١١	٩٠	٣	—	٦٣	٦	٢	٢	٢	٦	٣٠٩	٢١
١٩٧٣	١٤٠	٦	٦٨	—	—	٧٨	٣	—	—	—	٧	٣٠٣	٢٠,٦
١٩٧٤	١١٧	١٤	٦٣	—	٢	٨٩	٣	٢	—	—	٨	٢٩٨	٢٠,٣
المجموع	٦٤٧	٤٧	٣٦٠	٤	٦	٣٤٤	١٥	٧	٢	٣	٣٣	١٤٦٨	
النسبة	٤٤,١	٣,٢	٢٤,٥	٠,٣	٠,٤	٢٣,٤	١	٠,٥	٠,١	٠,٢	٢,٣		

جدول رقم (١١)

نسبة مرتكبوا الجرائم لكل ألف من السكان حسب الجنسية (كويتي وغير كويتي)

خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤

نوع الجريمة / السنة	مرتكبوا الجرائم من الكويتيين			مرتكبوا الجرائم من غير الكويتيين			مرتكبوا الجرائم من الكويتيين وغير الكويتيين		
	عدد مرتكبوا الجرائم من الكويتيين	عدد السكان الكويتيين	نسبة مرتكبوا الجرائم الكويتيون لكل ألف من السكان الكويتيين	عدد مرتكبوا الجرائم من غير الكويتيين	عدد السكان غير الكويتيين	نسبة مرتكبوا الجرائم من غير الكويتيين لكل ألف من السكان غير الكويتيين	مجموع مرتكبوا الجرائم	عدد السكان	نسبة مرتكبوا الجرائم لكل ألف من السكان
١٩٧٠	١٢١٤	٣٤٧٣٩٦	٣,٥	٢٩٣٧	٣٩١٢٦٦	٧,٥١	٤١٥١	٧٣٨٦٦٢	٥,٦٢
١٩٧١	١٦٢٨	٣٦٢٨٢٩	٤,٤٩	٢٩٤٣	٤١٧٨٧٧	٧,٠	٤٥٧١	٧٨٠٧٠٦	٥,٨٥
١٩٧٢	١٦٦٢	٣٧٨٩٤٨	٤,٣٩	٢٨٩٤	٤٤٦٦٢٠	٦,٤٨	٤٥٥٦	٨٢٥٥٦٨	٥,٥٢
١٩٧٣	١٧٥٦	٣٩٥٧٨٣	٤,٤٤	٢٧٠٣	٤٧٧٦٩١	٥,٦٦	٤٤٥٩	٨٧٣٤٧٤	٥,١
١٩٧٤	١٦٣٩	٤١٣٣٦٦	٣,٩٧	٢٤٤١	٥١١٣٠٢	٤,٧٧	٤٠٨٠	٩٢٩٦٦٨	٤,٣٩

جدول رقم (١٢)

نسبة مرتكبوا جرائم الاحداث لكل ألف من السكان

خلال السنوات ١٩٧٠ – ١٩٧٤

الجنسية / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
كويتـــــــــي	٤١ر	٤١ر	٣٤ر	٣٤ر	٣٣ر
غيــر كويتـــي	٣٠ر	٣٣ر	٣٦ر	٢٧ر	٢٨ر
المجمــــــوع	٧١ر	٧٤ر	٧٠ر	٦١ر	٦١ر

جدول رقم (١٣)

مرتكبوا جرائم الجنايات حسب الجنسية كويتي / غير كويتي

خلال السنوات ١٩٧٠ – ١٩٧٤

السنة / الجنسية	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	الجملة	النسبة المئوية
كويتيين	٣٨٨	٣٩٩	٤٣٨	٥٠١	٥٠٨	٢٢٣٤	٣٢ر٤٠
غير كويتيين	٨٠٨	٩٦٦	٩٩٩	٩٨٤	٨٩٩	٤٦٥٦	٦٧ر٦٠
الجملة	١١٩٦	١٣٦٥	١٤٣٧	١٤٨٥	١٤٠٧	٦٨٩٠	
النسبة المئوية	١٧ر٤	١٩ر٨	٢٠ر٩	٢١ر٥	٢٠ر٤		

جدول رقم (١٤)

مرتكبوا جرائم الجنايات ومرتكبو جرائم الجنح حسب الجنسية (كويتي غيـــر كويتي)

حسب الجنسية كويتي / غير كويتي

السنة / الجنسية	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	الجملة	النسبة ٪
كويتيين	٨٢٦	١٢٢٩	١٢٢٤	١٢٥٥	١١٣١	٥٦٦٥	٣٨
غير كويتيين	٢١٢٩	١٩٧٧	١٨٩٥	١٧١٩	١٥٤٢	٩٢٦٢	٦٢
المجموع	٢٩٥٥	١٣٦٥	١٤٣٧	١٤٨٥	١٤٠٧	٦٨٩٠	
نسبة الكويتيين لمجموع جرائم الجنح	٢٧ر٩٥	٣٨ر٣٣	٣٩ر٢٤	٤٢ر٢	٤٢ر٣١	٣٨	

جدول رقم (١٥)

معدل الجرائم التي وقعت بالمحافظات الثلاث والمباحث الجنائية

خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤

مكان ارتكاب الجريمة / السنة	محافظة العاصمة		محافظة حولي		محافظة الاحمدي		المباحث		مجموع الجرائم
	عدد الجرائم	السنة		السنة	عدد الجرائم	السنة	عدد الجرائم	السنة	
١٩٧٠	٢١٩٦	٣٩ر٣	٢٤٠٤	٤٣ر٠	٨٢٢	١٤ر٧	١٦٥	٣ر٠	٥٥٨٧
١٩٧١	٢٦٠٩	٤٠ر٦	٢٨٧١	٤٤ر٧	٨٢٠	١٢ر٨	١٢٢	١ر٩	٦٤٢٢
١٩٧٢	٢٦٧٥	٤٠ر٤	٢٩٢١	٤٤ر١	٩١٠	١٣ر٨	١١٣	١ر٧	٦٦١٩
١٩٧٣	٢٣٣٨	٤١ر٠	٢٥٥٨	٤٤ر٨	٦٦٥	١١ر٧	١٤٦	٢ر٦	٥٧٠٧
١٩٧٤	١٨٧٦	٣٤ر٩	٢٦٦٠	٤٩ر٥	٦٩٠	١٢ر٩	١٤٤	٢ر٧	٥٣٧٠

جدول ١٦

توزيع الجرائم بمحافظة العاصمة حسب منطقة ارتكاب الجريمة

خلال عام ١٩٧٠

المنطقة	انواع الجرائم	سرقة	اخلاقية	قتل والشروع به	حريق	نصب وتزوير	أذى بليغ	رشوة	تجارة خمور	تجارة مخدرات	تهديد بالقتل	حيازة سلاح بدون ترخيص	تزييف	خطف	اعتداء	سكر	قتل خطأ	قمار	شهادة زور	المجموع	النسبة المئوية
القبلية	المدينة الصالحية	٢١٨	٩	٢	-	٨٢	٢٠	٢	-	-	-	-	١	-	٦٨	٤١	١	١	١	٤٤٦	٢٠,٣
الوسطي	الشويخ الشامية	١٠٦	٢	٢	-	١٢	١٩	-	-	-	-	-	-	-	٣٥	١٣	١	-	-	١٩٠	٨,٧
كيفان	كيفان الفيحاء	٤٠	٩	١	-	٦	٦	-	-	-	-	-	-	-	١٦	١٩	-	-	-	٩٧	٤,٤
الشرقية	الشرق المرقاب المباركية	٣١٣	٢٩	٦	٢	٦٧	٣٨	٢	٣	١	-	-	-	٢	١١٦	١١٠	١	-	-	٦٩٠	٣١,٤
الميناء	الصليبخات المدينة الجامعية	٧١	١	-	١	-	٢٠	-	١	-	-	١	-	١	٢٢	٩	-	-	-	١٢٧	٥,٨
الدعية	الدعية القادسية الدسمة بنيد القار	١٤١	١٥	٢	٢	٣١	١٠	-	١	-	١	-	١	٢	٤٥	١٩	٣	-	-	٢٧٢	١٢,٤
الجهراء	الجهراء الدوحة قرية الصليبخات	١٢١	٢٢	٦	١	٦	٢١	-	-	١	-	٢	-	٥	١١٠	٢٣	٨	١	-	٣٢٧	١٤,٩
المطلاع	المطلاع الاطراف العبدلي / الصبية	١٢	-	٢	-	١	٥	-	-	-	-	١	-	-	١٨	٨	-	-	-	٤٧	٢,١
المجموع		١٠٢٢	٨٧	٢١	٦	٦	١٣٩	٤	٥	٢	١	٤	٢	١٠	٤٣٠	٢٤٢	١٤	٢	١	٢١٩٦	٪١٠٠
النسبة المئوية		٤٦,٥	٤,٠	١,٠	٠,٣	٠,٣	٦,٣	٠,٤	٠,٢	٠,١	,٠٥	٠,٢	٠,١	٠,٤	١٩,٦	١١,٠	٠,٦	٠,١	٠,٥		٪١٠٠

جدول ١٧

توزيع الجرائم بمحافظة العاصمة حسب منطقة ارتكاب الجريمة

خلال عام ١٩٧١

المنطقة		سرقة	اخلاقية	قتل والشروع به	حريق	نصب وتزوير	أذى بليغ	رشوة	تجارة خمور	تجارة مخدرات	تهديد بالقتل	حيازة سلاح بدون ترخيص	تزييف	خطف	اعتداء	سكر	قتل خطأ	قمار	شهادة زور	المجموع	النسبة المئوية
القبلية	المدينة الصالحية	٢٨٥	١٩	–	١	٨٢	٧٤	٢٦	–	–	–	–	–	–	٦٤	٤٩	–	–	–	٥١٨	١٩,٩
الوسطي	الشويخ الشامية	١٠٧	٧	٤	٢	١٢	١١	٢٠	–	–	١	١	١	٢	٣٥	١٣	–	–	–	٢٠٤	٧,٨
كيفان	كيفان الفيحاء	٧٥	١٨	١	١	٦	٥	٦	–	١	–	–	–	–	١٠	٢٠	–	–	–	١٣٧	٥,٣
الشرقية	الشرق المرقاب المباركية	٤٥٥	٣٦	٥	–	٦٧	٦٠	٤٧	٤	١	–	–	–	١	١٧٣	٩١	–	–	٢	٨٧٦	٣٣,٦
الميناء	الصليبخات المدينة الجامعية	٩٤	٣	–	١	–	٣	١٥	١	–	١	١	١	١	٣١	١٩	٢	–	–	١٧٣	٦,٦
الدعية	الدعية القادسية الدسمة	١١٠	١٤	٣	–	٣١	٣٤	٢١	٣	–	–	١	–	١	٥٤	٢٥	–	–	–	٢٦٦	١٠,٢
الجهراء	بنيد القار الجهراء الدوحة قرية الصليبخات	١٧٠	٢٤	٢	٢	٦	٨	٢٣	–	–	–	٧	–	٦	١١٥	٢٧	٨	–	–	٣٩٢	١٥,٠
المطلاع	المطلاع الاطراف العبدلي / الصبية	٦	٢	١	١	١	٢	٨	–	١	–	٦	–	–	٥	٧	١	–	–	٤٣	١,٦
المجموع		١٣٠٢	١٢٣	١٩	٨	١٩٧	١٣٩	١٦٦	٨	٣	٢	١٦	٢	١١	٤٨٧	٢٥١	١١	–	٢	٢٦٠٩	١٠٠٪
النسبة المئوية		٤٩,٩	٤,٧	٠,٧	٠,٣	٧,٦	٦,٣	٦,٤	٠,٣	٠,١	,٠٨	,٦	,٠٨	٠,٤	١٨,٧	٩,٦	,٤	–	٠,٠٨		١٠٠٪

جدول ١٨
توزيع الجرائم بمحافظة العاصمة حسب منطقة ارتكاب الجريمة
خلال عام ١٩٧٢

المنطقة	انواع الجرائم	سرقة	اخلاقية	قتل والشروع به	حريق	نصب وتزوير	أذى بليغ	رشوة	تجارة خمور	تجارة مخدرات	حيازة سلاح بدون ترخيص	تزييف	تهديد بالقتل	خطف	اعتداء	سكر	قتل خطأ	تعاطي مخدرات	شهادة زور	انتحار	مجموع	نسبة مئوية
القبلية	المدينة، الصالحية	٢٥٢	٩	-	١	٧٦	٢٢	-	١	-	٣	١	-	١	٤٠	٤٧	-	-	-	١	٤٥٤	١٧
الوسطي	الشويخ، الشامية	١٣٠	١٠	١	٤	٢١	٣٤	-	-	-	-	-	-	-	٨٨	٢١	١	-	-	-	٣١٠	١١,٦
كيفان	كيفان، الفيحاء	٥٣	١١	٣	-	١	٣	٣	-	-	١	-	-	٣	١٩	١٨	-	-	-	-	١١٢	٤,٢
الشرقية	الشرق، المرقاب، المباركية	٣٤٣	٥٠	١١	-	٦٤	٥٣	١	١	-	١	-	-	٤	١٧٤	١٠٠	٢	-	٤	-	٨١٠	٣٠,٣
الميناء	الصليبيخات، المدينة الجامعية	٥٨	٤	٣	-	٣	١٨	١	-	-	-	-	-	١	٣١	٩	١	-	٤	-	١٣١	٤,٩
الدعية	الدعية، القادسية، الدسمة، بنيد القار	١٥٢	٢٢	١	١	٥٣	١٤	١	١	-	١	-	١	-	٦١	٢٩	-	-	١	-	٣٣٦	١٢,٦
الجهراء	الجهراء، الدوحة، قرية الصليبيخات	١٥٥	٣٥	١١	٣	١١	٤٤	١	-	١	٤	-	-	٣	١٤٥	٤٩	٨	٢	-	-	٤٧٢	١٧,٦
المطلاع	المطلاع، الاطراف، العبدلي / الصبية	١١	٣	٢	١	٤	٣	-	١	١	٣	-	-	-	١٢	٥	٤	-	-	-	٥٠	١,٩
المجموع		١١٥٤	١٤٤	٣٢	١٠	٢٣٣	١٩١	٦	٤	٢	١٣	١	١	١٢	٥٧٠	٢٧٨	١٦	٢	٥	١	٢٦٧٥	
النسبة المئوية		٤٣,١	٥,٤	١,٢	,٤	٨,٧	٧,١	,٢	,١٥	,٠٧٥	,٤٩	,٠٤	,٠٤	,٤٥	٢١,٣	١٠,٤	٠,٦	,٠٧٥	,١٩	,٠٤		

جدول ١٩

توزيع الجرائم بمحافظة العاصمة حسب منطقة ارتكاب الجريمة

خلال عام ١٩٧٣

المنطقة	انواع الجرائم	سرقة	اخلاقية	قتل والشروع به	حريق	نصب وتزوير	أذى بليغ	رشوة	تجارة خمور	تجارة مخدرات	حيازة سلاح بدون ترخيص	خطف	شهادة زور	اعتداء	سكر	تعاطي مخدرات	قمار	ربا	قتل خطأ	انتحار	مجموع	نسبة مئوية
القبلية	المدينة الصالحية	١٥٥	١١	٣	١	٦٥	٢٢	-	١	١	٤	١	-	٣٨	٤٥	-	-	١	-	-	٣٤٨	١٤,٩
الوسطي	الشويخ الشامية	١٢٤	٨	٢	٢	٢٦	٢٦	-	١	-	-	١	-	٦٥	١٧	-	١	-	-	-	٢٧٣	١١,٧
كيفان	كيفان الفيحاء	٥٦	١٠	٣	٢	٣	٨	-	-	-	-	٣	-	١٨	٣٤	١	-	١	-	-	١٣٩	٦,٠
الشرقية	الشرق المرقاب المباركية	٢٣٠	٣٤	٥	-	٧٣	٥٨	٢	٣	٢	-	١	١	١٨٤	١٣٢	-	-	-	-	-	٧٢٥	٣١,٠
الميناء	الصليبخات	٤٥	٢	-	-	٨	١٣	١	-	-	-	-	-	٣٢	٢٥	١	-	-	٢	-	١٢٩	٥,٥
الدعية	المدينة الجامعية الدعية القادسية بنيد القار	٧٢	١١	٣	١	٦٦	١٩	٣	١	-	-	-	١	٤٨	٢٣	-	-	١	-	-	٢٤٨	١٠,٨
الجهراء	الجهراء الدوحة قرية الصليبخات	١٤٢	٣٢	٢	٥	١٤	٣٨	-	٢	-	-	٦	-	١٤٥	٤١	٢	-	-	٤	٣	٤٣٦	١٨,٦
المطلاع	المطلاع الاطراف العبدلي / الصبية	٨	٢	٤	-	٢	١	-	٢	٥	-	-	-	٤	٨	١	-	-	٣	-	٤٠	١,٧
المجموع		٨٣٢	١١٠	٢٢	١١	٢٥٧	١٨٥	٦	١٠	٨	٤	١٢	٢	٥٣٤	٣٢٠	٥	١	٢	٩	٣	٢٣٣٨	
النسبة المئوية		٣٥,٦	٤,٧	,٩	,٥	١١,٠	٧,٩	,٣	,٤٣	,٣٤	,٢	,٥	,٠٩	٢٢,٨	١٣,٧	,٢١	,٤	,٠٩	,٤	,١٣		١٠٠

جدول ٢٠

توزيع الجرائم بمحافظة العاصمة حسب منطقة ارتكاب الجريمة

خلال عام ١٩٧٤

المنطقة	انواع الجرائم	سرقة	اذي بليغ	حريق	اخلاقية	قتل وشروع به	نصب وتزوير	رشوة	تجارة خمور	تجارة مخدرات	حيازة سلاح بدون ترخيص	خطف	اعتداء	سكر	انتحار	تعاطي مخدرات	قتل خطأ	شهادة زور	ربا	مجموع	نسبة مئوية
القبلية	المدينة الصالحية	١١٢	١٤	–	٨	–	٩٧	–	–	–	–	١	٤٠	٣٥	–	١	–	–	١	٣٠٩	١٦,٥
الوسطي	الشويخ الشامية	١١١	٣٢	٣	٩	٣	٣٥	١	–	–	–	١	٦٥	١١	–	–	–	–	–	٢٦١	١٣,٩
كيفان	كيفان الفيحاء	٤٩	٥	١	٣	–	–	–	١	–	–	–	٩	٣٠	–	١	–	–	–	٩٩	٥,٣
الشرقية	الشرق المرقاب المباركية	١٣٢	٦٣	١	٢١	١	٩٥	٢	–	٢	٢	١	١١٢	٨٥	–	–	–	٢	١	٥٢٠	٢٧,٧
الميناء	الصليبيخات المدينة الجامعية	٣٦	١٥	١	٢	١	٤	–	١	–	–	–	٢٦	٣٠	–	–	٢	–	–	١١٨	٦,٣
الدعية	الدعية القادسية بنيد القار	٥٤	١٣	–	٨	–	٣١	٢	–	–	–	–	٢٨	٢١	–	١	–	–	–	١٥٨	٨,٤
الجهراء	الجهراء الدوحة قرية الصليبيخات	٩٦	٤١	٩	٢٦	١٤	١٦	–	١	–	٢	٤	١١٥	٢٤	–	–	٥	–	–	٣٥٣	١٨,٨
المطلاع	المطلاع الاطراف العبدلي / الصبية	٢١	٥	–	٤	٣	٥	–	١	–	٧	–	٥	٢	١	–	٣	–	–	٥٨	٣,١
المجموع		٦١١	١٧٨	١٥	٨١	٢٢	٢٨٣	٥	٤	٢	١١	٧	٤٠٠	٢٣٩	١	٣	١٠	٢	٢	١٨٧٦	
النسبة المئوية		٣٢,٦	٩,٥	,٨	٤,٣	١,٢	١٥,١	,٣	,٢	,١	,٦	,٤	٢١,٣	١٢,٧	,٠٥	,١٦	,٥	,١	,١		

جدول ٢١
توزيع الجرائم بمحافظة حولي حسب منطقة ارتكاب الجريمة
خلال عام ١٩٧٠

المنطقة	انواع الجرائم	سرقة	اخلاقية	قتل وشروع به	حريق	نصب وتزوير	اذي بليغ	رشوة	تعاطي مخدرات	تهديد بالقتل	حيازة سلاح بدون ترخيص	ربا	خطف	اعتداء	سكر	قتل خطأ	قمار	شهادة زور	مجموع	نسبة مئوية
حولي	حولي النقره الميدان	٥٠٦	٩٢	٨	٢	٧٠	٢٦	١	-	-	-	١	١	٢١٥	٦٦	١	-	١	٩٩٠	٤١,٢
السالمية	السالمية الراس الرميثية فيلكة	٢٧٢	٦٠	٩	٧	٣٣	١٩	١	-	-	-	-	٣	١٦٩	٤٥	١	-	-	٦٤٤	٢٦,٨
المطار	الفروانية الشدادية المطار جليب الشيوخ	١٦٤	١٩	٤	١	١٦	٣٠	-	-	١	٣	-	١	١٠٨	٦	٧	-	-	٣٧٥	١٥,٦
السرة	خيطان الجابرية	١١٠	٢٣	٣	١	٥	١٩	-	٤	-	١	١	١	٨٦	١٨	٢	١	-	٢٧٦	١١,٥
العديلية	العديلية الروضه الخالدية	٣٣	١١	١	-	١	٤	١	١	-	-	-	-	١٤	١	١	-	١	١١٩	٥,٠
المجموع		١١٧٢	٢٠٥	٢٥	١١	١٢٥	٩٨	٣	٥	١	٤	٢	٦	٥٩٢	١٣٦	١٢	١	٢	٢٤٠٤	٪١٠٠
النسبة المئوية		٤٨,٨	٨,٥	١,٠	,٥	٥,٢	٤,١	,١٢	,٢	,٠٤	,١٧	,٠٨	,٣	٢٤,٦	٥,٧	,٥	,٠٤	,٨		

جدول ٢٢

توزيع الجرائم بمحافظة حولي حسب منطقة ارتكاب الجريمة

خلال عام ١٩٧١

المنطقة	انواع الجرائم	سرقة	اخلاقية	قتل وشروع به	حريق	نصب وتزوير	اذي بليغ	رشوة	تعاطى خمور	تجارة مخدرات	تزييف	حيازة سلاح	خطف	سكر	اعتداء	قتل خطأ	تعاطى مخدرات	قمار	شهادة زور	مجموع	نسبة مئوية
حولي	حولي النقره الميدان	٥٧٨	٩١	٨	٤	٤٨	٥٤	١	١	–	–	١	٥	٤٩	٢٠٤	٣	–	١	–	١٠٤٨	٣٦,٥
السالمية	السالمية الراس الرميثية فيلكة	٤١٠	٧٣	٨	٣	٤١	٣٤	–	١	–	–	–	٧	٥١	١٨٤	٢	١	–	–	٨١٥	٢٨,٤
المطار	الفروانية الشدادية المطار جليب الشيوخ	٢٣٧	٢٠	٩	٧	٢١	٦١	٢	–	١	–	٢	٣	١٣	١٥٨	٦	٤	١	١	٥٤٦	١٩,٠
السرة	خيطان الجابرية	١٦٨	١٩	٣	٣	١٠	١٧	٣	–	–	١	–	٢	٩	٥٥	١	٣	–	–	٢٩٤	١٠,٢
العديلية	العديلية الروضه الخالدية	١٠٥	١١	١	٢	٦	٥	–	–	–	–	–	١	٩	٢٨	–	–	–	–	١٦٨	٥,٩
المجموع		١٤٩٨	٢١٤	٢٩	١٩	١٢٦	١٧١	٦	٢	١	١	٣	١٨	١٣١	٦٢٩	١٢	٨	٢	١	٢٨٧١	٪١٠٠
النسبة المئوية		٥٢,٢	٧,٥	١,٠	٠,٧	٤,٤	٦,٠	٠,٢	,٠٧	,٠٣	,٠٣	٠,١	,٦	٤,٦	٢١,٩	,٤	,٣	,٧	,٣		٪١٠٠

(١٧٣)

جدول ٢٣

توزيع الجرائم بمحافظة حولي حسب منطقة ارتكاب الجريمة

خلال عام ١٩٧٢

المنطقة	انواع الجرائم	سرقة	اخلاقية	قتل وشروع به	حريق	نصب وتزوير	اذي بليغ	رشوة	تجارة خمور	خطف	تزييف	حيازة سلاح	شهادة زور	اعتداء	سكر	قتل خطأ	انتحار	قمار	ربا	تعاطي مخدرات	تهديد بالقتل	مجموع	نسبة مئوية
حولي	حولي النقره الميدان	٥٣٤	١٠٣	٤	٢	٤٩	٣٦	١	١	٦	١	–	١	١٧٤	٥٣	٢	–	١	–	–	٢	٩٧٠	٣,١
السالمية	السالمية الراس الرميثية فيلكة	٤٦٤	٥١	٩	١	٢٢	٢٧	–	١	٤	–	١	–	١٩٥	٨٩	٥	١	١	–	–	–	٨٩٧	٠,٧
المطار	الفروانية الشدادية المطار جليب الشيوخ	٢٧٨	٢٣	١٩	٢	٩	٦٠	–	١	٢	–	٦	–	١١١	١١	٤	–	–	–	٣	–	٥٢٩	٨,١
السرة	خيطان الجابرية	١٧٥	٢٣	٥	٢	١٠	٢٣	–	٢	–	–	١	–	٦٨	٣٣	٢	٣	١	١	٤	–	٣٥٨	٢,٣
العديلية	العديلية الروضه الخالدية	٩٤	١٥	٣	–	١	٩	١	–	٣	–	–	–	٣٥	٦	–	–	–	–	–	–	١٦٧	٥,٧
المجموع		١٥٤٥	٢٤٥	٤٠	٧	٩١	١٥٥	٢	٥	١٥	١	٨	١	٥٨٣	١٩٢	١٣	٤	٣	١	٧	٢	٢٩٢١	
النسبة المئوية		٥٢,٩	٨,٤	١,٤	,٢٤	٣,١	٥,٣	,٠٧	,١٧	,٥	,٠٣	,٣	,٠٣	٢٠,٠	٦,٦	,٤٥	,١٤	,٠١	,٠٣	,٢٤	,٠٧		

جدول ٢٤
توزيع الجرائم بمحافظة حولي حسب منطقة ارتكاب الجريمة
خلال عام ١٩٧٣

المنطقة	انواع الجرائم	سرقة	اخلاقية	قتل وشروع به	حريق	نصب وتزوير	اذي بليغ	رشوة	تجارة خمور	تجارة مخدرات	خطف	حيازة سلاح	تزييف	اعتداء	سكر	قتل خطأ	تعاطي مخدرات	انتحار	قمار	مجموع	نسبة مئوية
حولي	حولي النقره الميدان	٣٨٦	٧٣	٨	١	٤٥	٤٣	١	١	١	٤	-	١	١٧٥	٧٢	٤	-	-	٢	٨١٧	٣١,٩
السالمية	السالمية الراس الرميثية فيلكة	٣٩٨	٧٦	٥	٤	٣١	٣٤	١	١	-	٨	٢	-	١٦١	٥٦	٢	-	-	٣	٧٨٢	٣٠,٦
المطار	الفروانية الشدادية المطار جليب الشيوخ	١٨٤	٤٧	١٠	٤	٩	٦٣	٢	١	١	٤	٢	-	١٢٠	٢٠	٣	٢	١	-	٤٧٣	١٨,٥
السرة	خيطان الجابرية	١٤٣	٢٦	٣	٢	٥	٤٠	-	٢	٢	٦	-	-	٨٣	٣٢	٥	-	-	-	٣٤٩	١٣,٦
العديلية	العديلية الروضه الخالدية	٨٩	١٣	٢	١	١	٨	-	-	-	١	١	-	١٤	٦	-	١	-	-	١٣٧	٥,٤
المجموع		١٢٠٠	٢٣٥	٢٨	١٢	٩١	١٨٨	٤	٥	٤	٢٣	٥	١	٥٥٣	١٨٦	١٤	٣	١	٥	٢٥٥٨	٪١٠٠
النسبة المئوية		٤٦,٩	٩,٢	١,١	,٥	٣,٦	٧,٣٥	,١٥	,٢	,١٥	,٩	,٢	,٠٤	٢١,٦	٧,٣	,٥٥	,١٢	,٠٤	,٢		٪١٠٠

جدول ٢٥

توزيع الجرائم بمحافظة حولي حسب منطقة ارتكاب الجريمة

خلال عام ١٩٧٤

المنطقة	انواع الجرائم	سرقة	اذي بليغ	قتل وشروع به	تعاطي مخدرات	نصب وتزوير	قمار	تجارة مخدرات	تجارة خمور	خطف	سكر	قتل خطأ	انتحار	الاخلاقية	رشوة	اعتداء	حريق	حيازة سلاح	ربا	مجموع	نسبة مئوية
حولي	حولي النقره الميدان	٤١٠	٣٤	١٣	-	٥٦	١	١	١	٣	٨٨	٢	-	٧١	-	١٤٠	١	١	١	٨١٩	٣٠,٨
السالمية	السالمية الراس الرميثية فيلكة	٤٢٥	٤٢	٦	-	٦٠	٣	-	١	٤	٣٩	١	١	٨٦	-	١٦١	٣	-	-	٨٣٢	٣١,٣
المطار	الفروانية الشدادية المطار جليب الشيوخ	٢٣٢	٦٨	١٧	٢	٢٣	-	١	٢	٦	٢٦	٧	-	٤٤	٣	١٣١	٤	٢	-	٥٦٨	٢١,٤
السرة	خيطان الجابرية	١٧٣	٢٦	١٤	-	٨	-	-	-	٤	١٣	٢	١	٣٣	-	٥٩	١	١	-	٣٣٥	١٢,٦
العديلية	العديلية الروضه الخالدية	٦٦	٥	-	-	-	-	-	-	٢	٧	-	-	٩	-	١٥	٢	-	-	١٠٦	٤,٠
المجموع		١٣٠٢	١٧٥	٥٠	٢	١٤٧	٤	٢	٤	١٩	١٧٣	١٢	٢	٢٤٣	٤	٥٠٦	١١	٤	١	٢٦٦٠	٪١٠٠
النسبة المئوية		٤٩,٠	٦,٦	١,٩	,٠٨	٥,٥	,١٥	,٠٨	,١٥	,٧	٦,٥	,٥	,٠٨	٩,١	,١٥	١٩,٠	,٤	,١٥	,٠٤		٪١٠٠

جدول ٢٦

توزيع الجرائم بمحافظة الاحمدي حسب منطقة ارتكاب الجريمة

خلال عام ١٩٧٠

المنطقة	انواع الجرائم	سرقة	اخلاقية	قتل وشروع به	حريق	نصب وتزوير	اذي بليغ	رشوة	تعاطى مخدرات	تجارة خمور	تجارة مخدرات	خطف	حيازة سلاح	اعتداء	سكر	قتل خطأ	مجموع	نسبة مئوية
الاحمدي	الاحمدي المقوع ام العيش وارة المفرق	١٣٢	١٩	٤	١	١٩	١١	-	-	-	-	٢	٢	٣٤	١٤	-	٢٤٧	٣٠,٠
الفحاحيل	الفحاحيل ابوحليف الفنطاس	١٨٨	٣٢	٤	-	٩	١٦	-	-	٥	-	١	٣	١٠٧	١٢	٢	٣٨١	٤٦,٤
ميناء عبدالله	الشعيبة ميناء عبد الله الدعمى	٨٨	٧	٨	-	-	١٢	٢	١	١	١	-	٤	٥٤	١٤	٤	١٩٤	٢٣,٦
المنطقة المحايدة	الوفرة الخفجي خيران النويصيب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع		٤٠٨	٥٨	١٦	١	٢٨	٣٩	٢	١	٦	١	٣	٩	٢٠٤	٤٠	٦	٨٢٢	٪١٠٠
النسبة المئوية		٤٩,٦	٧,١	١,٩	٠,١	٣,٤	٤,٧	,٢	,١	,٧	,١	,٤	١,١	٢٤,٨	٤,٩	,٧		٪١٠٠

(١٧٧)

جدول ٢٧
توزيع الجرائم بمحافظة الاحمدي حسب منطقة ارتكاب الجريمة
خلال عام ١٩٧١

المنطقة	انواع الجرائم	سرقة	اخلاقية	قتل وشروع به	حريق	نصب وتزوير	اذي بليغ	رشوة	خطف	تجارة خمور	حيازة سلاح	اعتداء	سكر	قتل خطأ	تعاطي مخدرات	قمار	مجموع	نسبة مئوية
الاحمدي	الاحمدي المقوع ام العيش وارة المفرق	١٠٩	١٢	–	١	٢٠	١٣	٢	١	٣	٢	٥٠	١١	١	–	–	٢٣٧	٢٨,٩
الفحاحيل	الفحاحيل ابوحليف الفنطاس	٢٢٣	٢٥	٤	–	١٠	٢٩	–	١	٤	٤	١٣٣	٢٤	٥	١	١	٤٤٧	٥٤,٥
ميناء عبدالله	الشعيبة ميناء عبد الله الدعمى	٦٠	٤	١	١	٤	٥	–	–	٦	٤	٣٣	١١	٥	–	–	١٣٦	١٦,٦
المنطقة المحايدة	الوفرة الخفجي خيران النويصيب	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع		٣٩٥	٤١	٥	٢	٣٤	٤٧	٢	٢	١٣	١٠	٢١٦	٤٦	١١	١	١	٨٢٠	٪١٠٠
النسبة المئوية		٤٨,٢	٥,٠	,٦	,٢	٤,٢	٥,٧	,٢	,٢	١,٦	١,٢	٢٦,٣	٥,٦	١,٣	٠,١	٠,١		٪١٠٠

جدول ٢٨

توزيع الجرائم بمحافظة الاحمدي حسب منطقة ارتكاب الجريمة

خلال عام ١٩٧٢

المنطقة	انواع الجرائم	سرقة	اخلاقية	قتل وشروع به	حريق	نصب وتزوير	اذي بليغ	تجارة وخمور	حيازة سلاح	خطف	اعتداء	سكر	قتل خطأ	تعاطى مخدرات	مجموع	نسبة مئوية
الاحمدي	الاحمدي المقوع ام العيش وارة المفرق	١٤٩	١٠	١	٢	١٦	٩	١	١	-	٢٣	١٣	١	-	٢٣٦	٢٥,٩
الفحاحيل	الفحاحيل ابوحليف الفنطاس	٢٨٨	٢٥	٢	٢	١٤	٢٥	١	٣	-	١١٦	١٩	٣	١	٥٠٠	٥٥,٠
ميناء عبدالله	الشعيبة ميناء عبد الله الدعمى	٩٦	٧	١	١	٣	٧	٧	١	١	٢٩	١٧	٤	-	١٧٤	١٩,١
المنطقة المحايدة	الوفرة الخفجي خيران النويصيب	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-
المجموع		٥٣٣	٤٢	٤	٥	٣٣	٤١	٩	٥	٢	١٧٨	٤٩	٨	١	٩١٠	٪١٠٠
النسبة المئوية		٥٨,٦	٤,٦	,٤	,٥	٣,٦	٤,٥	,١	,٥	,٢	١٩,٦	٥,٤	,٩	,١		٪١٠٠

(١٧٩)

جدول ٢٩

توزيع الجرائم بمحافظة الاحمدي حسب منطقة ارتكاب الجريمة

خلال عام ١٩٧٣

المنطقة	انواع الجرائم	سرقة	اخلاقية	قتل وشروع به	حريق	نصب وتزوير	اذي بليغ	تجارة وخمور	حيازه سلاح	خطف	قتل خطأ	قمار	اعتداء	سكر	رشوة	مجموع	نسبة مئوية
الاحمدي	الاحمدي المقوع ام العيش وارة المفرق	١١٨	٧	١	٣	٨	٥	١	٢	١	٢	١	٣٣	١٠	-	١٩١	٢٨,٧
الفحاحيل	الفحاحيل ابوحليف الفنطاس	١٦٧	١٥	٣	٣	٥	٢٤	٤	٢	١	-	-	٧٦	١٩	١	٣٢١	٤٨,٣
ميناء عبدالله	الشعيبة ميناء عبد الله الدعمى	٦٠	٩	٧	-	-	١٥	٦	٤	-	٦	-	٢٧	١٩	-	١٥٣	٢٣,٠
المنطقة المحايدة	الوفرة الخفجي خيران النويصيب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع		٣٤٥	٣١	١١	٦	١٣	٤٤	١١	٨	٢	٨	١	١٣٦	٤٨	١	٦٦٥	٪١٠٠
النسبة المئوية		٥١,٩	٤,٧	١,٧	٠,٩	٣,٠	٦,٦	١,٧	١,٢	٠,٣	١,٢	,١٥	٢٠,٥	٧,٢	,١٥		٪١٠٠

(١٨٠)

جدول ٣٠

توزيع الجرائم بمحافظة الاحمدي حسب منطقة ارتكاب الجريمة

خلال عام ١٩٧٤

المنطقة	انواع الجرائم	سرقة	اخلاقية	قتل وشروع به	حريق	اذى بليغ	تجارة خمور	نصب وتزوير	تجارة مخدرات	رشوه	خطف	حيازة سلاح	اعتداء	سكر	قتل خطأ	تعاطى مخدرات	مجموع	نسبة مئوية
الاحمدي	الاحمدي المقوع ام العيش وارة المفرق	١٠٣	١٦	٣	-	١٣	١	٩	-	١	٢	-	٣٠	٥	-	-	١٨٣	٢٦,٥
الفحاحيل	الفحاحيل ابوحليف الفنطاس	٢٢١	٢٥	٥	٣	١٧	٣	٦	١	١	-	١	٧٩	١١	١	١	٣٧٥	٥٤,٣
ميناء عبدالله	الشعيبة ميناء عبد الله الدعمى	٤٨	٢	-	١	٩	١	٣	-	-	١	-	٢٨	٤	-	-	٩٧	١٤,١
المنطقة المحايدة	الوفرة الخفجي خيران النويصيب	١٦	٤	١	-	١	-	٢	-	-	-	١	٥	٣	١	١	٣٥	٥,١
المجموع		٣٨٨	٤٧	٩	٤	٤٠	٥	٢٠	١	٢	٣	٢	١٤٢	٢٣	٢	٢	٦٩٠	٪١٠٠
النسبة المئوية		٥٦,٢	٦,٨	١,٣	,٦	٥,٨	,٧	٢,٩	,١٥	,٣	,٤	,٣	٢٠,٦	٣,٣	,٣	,٣		٪١٠٠

جدول رقم (٣١)
نسبة الجرائم لكل ألف من السكان
خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٩

تكيف الجرائم / السنة	جنح		جنايات		عدد الجرائم	عدد السكان	النسبة لكل ألف من السكان
	عدد	٪	عدد	٪			
١٩٧٥	٣٥٨٩	٦١ر٩	٢٢١١	٣٨ر١	٥٨٠٠	٩٩٤٨٣٧	٥ر٨٣
١٩٧٦	٤٠٩١	٦٤ر٩	٢٢١٠	٣٥ر١	٦٣٠١	١٠٦٥٣٠٠	٥ر٩٢
١٩٧٧	٣٦٨٩	٦١ر٨	٢٢٨١	٣٨ر٢	٥٩٧٠	١١٢٩٢٠٠	٥ر٢٩
١٩٧٨	٤٩٢٥	٦٠ر٠	٣٢٨٤	٤٠ر٠	٨٢٠٩	١١٩٨٥٠٠	٦ر٩
١٩٧٩	٤٦٨٠	٥٧ر٩	٣٣٩٧	٤٢ر١	٨٠٧٧	١٢٧٢٢٠٠	٦ر٣٥

جدول رقم (٣٢)

عدد جرائم الاحداث حسب تكييفها ونسبة جرائم الجنايات بينها

خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٩

تكييف الجريمة / السنة	جنايات	جنح	المجموع	نسبة جرائم الجنايات
١٩٧٥	٣٤٦	٣٧٤	٧٢٠	٤٨ر١
١٩٧٦	٣٦٠	٣٨٣	٦٤٣	٤٠ر٤
١٩٧٧	٤١٨	٣١٠	٧٢٨	٥٧ر٤
١٩٧٨	٣٣٧	٤٢٣	٧٦٠	٤٤ر٣
١٩٧٩	٣٠٥	٤٢٠	٧٢٥	٤٢ر١
المجموع	١٦٦٦	١٩١٠	٣٥٧٦	٤٦ر٦
النسبة	٤٦ر٦	٥٣ر٤	١٠٠	

جدول رقم (٣٣)
نسبة جرائم الاحداث لكل ألف من السكان
خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٩

السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
نسبة الجرائم لكل ألف من السكام	٧٢ر٠	٦٠ر٠	٦٥ر٠	٦٣ر٠	٥٧ر٠

جدول رقم (٣٤)

أكثر الجرائم شيوعيا بين الاحداث ونسبتها لمجموع الجرائم

خلال السنوات ١٩٧٥ – ١٩٧٩

وصف الجريمة / السنة	أذى بليغ	سرقة	هتك عرض	المجموع	النسبة لمجموع جرائم الاحداث
١٩٧٥	٢٢٨	٢٦٢	٥٠	٥٤٠	٧٥
١٩٧٦	٢٤٧	٢٠٨	١٩	٤٧٤	٧٣ر٧
١٩٧٧	٢٣٩	٢٧٠	٨٧	٥٩٥	٨١ر٧
١٩٧٨	٢٦٤	٣٠٧	٤٦	٦١٧	٨١ر٢
١٩٧٩	٢٨٧	٢٤٦	٧٨	٦١١	٨٤ر٣
المجموع					

جدول ٣٥
مرتكبوا الجرائم حسب تكييفها والجنسية (كويتي / غير كويتي)
خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٩

تكييف الجريمة / السنة	جرائم الكويتيون				جرائم غير الكويتيون				مجموع جرائم الكويتيون وغير الكويتيون			
	جنح	جنايات	المجموع	النسبة لمجموع الجرائم	جنح	جنايات	المجموع	النسبة لمجموع الجرائم	جنح	جنايات	المجموع	النسبة لمجموع الجرائم
١٩٧٥	١٢٨٨	٧٠٦	١٩٩٤	٣٧,٥	٢٠٠٤	١٣١٢	٣٣١٦	٦٢,٥	٣٢٩٢	٢٠١٨	٥٣١٠	-
١٩٧٦	١٤١٠	٤٨٣	١٨٩٣	٣٢,٠	٢٥٦٠	١٤٦٠	٤٠٢٠	٦٨,٠	٣٩٧٠	١٩٤٣	٥٩١٣	١٠,٢
١٩٧٧	١٢٥٧	٦٤٩	١٩٠٦	٢٦,٣	٣٤٩٦	١٨٥٠	٥٣٤٦	٧٣,٧	٤٧٥٣	٢٤٩٩	٧٢٥٢	١٨,٥
١٩٧٨	١٤٧٤	٦٤٢	٢١١٦	٢٨,١	٢٩٧٨	٢٤٢٩	٥٤٠٧	٧١,٩	٤٤٥٢	٣٠٧١	٧٥٢٣	٣,٦
١٩٧٩	١٤٧٨	٦٥١	٢١٢٩	٢٨,١	٣٠٣٤	٢٤١٤	٥٤٤٨	٧١,٩	٤٥١٢	٣٠٦٥	٧٥٧٧	,٧

جدول ٣٦

مرتكبوا الجرائم حسب تكييفها والجنسية (كويتي / غير كويتي) ونسبة كل منهم لكل ألف من السكان
خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٩

تكييف الجريمة / السنة	جرائم الكويتيون			جرائم غير الكويتيون			المجموع الكلى للجرائم		
	عدد مرتكبي الجرائم	عدد السكان الكويتيين	النسبة لكل ألف من السكان	عدد مرتكبي الجرائم	عدد السكان الكويتيين	النسبة لكل ألف من السكان	مجموع مرتكبي الجرائم	مجموع (١) السكان	النسبة لكل ألف من السكان
١٩٧٥	١٩٩٤	٤٧٢٠٨٨	٤,٢٢	٣٣١٦	٥٢٢٧٤٩	٦,٣٤	٥٣١٠	٩٩٤٨٣٧	٥,٣٤
١٩٧٦	١٨٩٣	٤٩٢١٧٣	٣,٨٥	٤٠٢٠	٥٧٧٢٧٤	٦,٩٦	٥٩١٣	١٠٦٩٤٤٧	٥,٥٣
١٩٧٧	١٩٠٦	٥٠٩٦٤٦	٣,٧٤	٥٣٤٦	٦٢٧٤٤٩	٨,٥٢	٧٢٥٢	١١٣٧٠٩٥	٦,٣٨
١٩٧٨	٢١١٦	٥٢٧٧٤٢	٤,٠٠	٥٤٠٧	٦٨٢١٦٢	٧,٩٣	٧٥٢٣	١٢٠٩٩٠٤	٦,٢٢
١٩٧٩	٢١٢٩	٥٦٥٨٨١	٣,٧٦	٥٤٤٨	٧٤١٨٣٧	٧,٣٤	٧٥٧٧	١٣٠٧٧٢٠	٥,٧٩

المصدر : وزارة التخطيط - الادارة المركزية للاحصاء - المجموعة الاحصائية ١٩٨١ - ص ٣٢ .

جدول رقم (٣٧)

اكثر الجرائم شيوعا حسب اكثر خمس جنسيات ارتكاب لهذه الجرائم

خلال عام ١٩٧٥

نوع الجريمة / جنسية مرتكبيها حسب ترتيبهم	جرائم الأذي البليغ	جرائم سرقة مال منقول سلوك للغير	جرائم جلب مشروبات روحية للتعاطي	جرائم هتك عرض	جرائم النصب والاحتيال	جرائم تجارة الخمور	تجارة المخدرات	جرائم القتل والشروع به
كويتي	٧٢٣	١٢٩	٢٧٤	١٠٤	٣٥	٤٧	١٥	٥٤
مصري	٢٣٢			١٧	٢٨			
عراقي	١٥٩	٧٣	٤٨			١٤	١٤	٧
ايراني	٢٦٦	٥٩	١٧	٣٦				
مصري	١٦٠	٤١		١٦		١١		

جدول رقم (٣٨)

أكثر الجرائم شيوعا حسب أكثر خمس جنسيات ارتكاب لهذه الجرائم

خلال عام ١٩٧٦

نوع الجريمة / جنسية مرتكبيها حسب ترتيبهم	جرائم الأذي البليغ	جرائم سرقة مال منقول سلوك للغير	جرائم جلب مشروبات روحية للتعاطي	جرائم هتك عرض	جرائم النصب والاحتيال	جرائم تجارة الخمور	تجارة المخدرات	جرائم القتل والمشروع به
كويتي	٦٨٥	٦٨	٤٣٠	٦٩	١٨	١٦	٢٣	٢٦
مصري	٣٨٦	١١٧		٣٨			١٤	٨
عراقي		٦٤	٥٥		١٤	١١		٥
ايراني	٢٢٣	٦٦	٣١	٣٤			١٢	
اردني	١٩٦	٤٧		١٨	١٤			١٠

جدول رقم (٣٩)

أكثر الجرائم شيوعا حسب أكثر خمس جنسيات ارتكاب لهذه الجرائم

خلال عام ١٩٧٧

نوع الجريمة / جنسية مرتكبيها حسب ترتيبهم	أذي البليغ	سرقة مال منقول سلوك للغير	جلب مشروبات روحية للتعاطي	اصدار شيك بدون رصيد	نصب وتزوير	تجارة خمور	هتك عرض	تجارة مخدرات	القتل والشروع به
كويتي	٥٣٧	١٠٩	٣١١	٧٠	٥٣	٤٤	١١١	٦٠	٢٣
مصري	٤٤٤	١٠٥			٥٥		٣٣	٢٣	١٦
اردني	٢١٠	٣٣		١٢			٤٠		
ايراني	١٩٥	٥٦						٦	
عراقي		٥٢		٢٩	٢٥	٣٧	٢٥	٣٧	

جدول رقم (٤٠)

أكثر الجرائم شيوعا حسب أكثر خمس جنسيات ارتكاب لهذه الجرائم
خلال عام ١٩٧٨

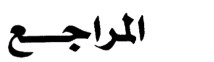
نوع الجريمة / جنسية مرتكبيها حسب ترتيبهم	أذي البليغ	سرقة مال منقول سلوك للغير	جلب مشروبات روحية للتعاطي	اصدار شيك بدون رصيد	نصب وتزوير	تجارة خمور	هتك عرض	تجارة مخدرات	القتل والشروع به
كويتي	٥٦٦	١١٦	٤٠٠	٩٢		٢٧	١٢٠	٢٩	٣٠
مصري	٤٣٨	١٤٦		١٩	٩٩		٤١	٦١	١٨
ايراني	٢٤٠	٦٢	٣٠		٣١٧	١٤	٢٥	١٠	
اردني	١٨٦	٣٧	٣٧	٢١	٤٢		٣٦		
بدون جنسيه	٢٠٣	٣٩	٢٥				٢٧		١٥

جدول رقم (٤١)

أكثر الجرائم شيوعا حسب أكثر خمس جنسيات ارتكاب لهذه الجرائم

خلال عام ١٩٧٩

نوع الجريمة / جنسية مرتكبيها حسب ترتيبهم	أذي البليغ	سرقة مال منقول سلوك للغير	جلب مشروبات روحية للتعاطي	هتك عرض	اصدار شيك بدون رصيد	نصب وتزوير	تجارة خمور	تجارة مخدرات	القتل والشروع به
كويتي	٥٦٥	٧٣	٢٤٨	٢٥١	١١١	٤٥	٣٨		٢١
مصري	٤٣٠	٧٩	٢٣	٤٧	٣٣١	٧١		٢٣	١١
اردني	٢١٧	٣٣		٣٨	٧١			١١	
ايراني	٢٠٥			٢١			١٧	٢٣	
عراقي	١٦٤		٢٠	٣٦					



المراجــع

أ - مراجع عربية

١ - كتب :

١ - احمد مصطفى ابو حاكمه : تاريخ الكويت . ج ٢ . مطبعة الكويت. الكويت ١٩٧٣ .

٢ - اسماعيل عبد الله. نحو نظام اقتصادي عالمي جديد. الهيئة المصرية العامة. القاهرة، ١٩٧٦ .

٣ - أمل العذبي الصباح : الهجرة الى الكويت من عام ١٩٥٧ - ١٩٧٥ . دراسة في جغرافيا السكان. جامعة الكويت. ١٩٧٧ .

٤ - انطونيوس كرم. اقتصاديات التخلف والتنمية. مركز الانماء القومي. بيروت ١٩٨٠ .

٥ - ج. س. بيركس. و. ك. سينكلير: السكان والهجرة الدولية في الدول العربية. اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. بيروت ١٩٨٠ .

٦ - حسن الابراهيم : الكويت دراسة سياسية. ط ٣. مؤسسة دار العلوم. الكويت ١٩٨٠ .

٧-حسن سليمان محمود: الكويت ماضيها وحاضرها. منشورات المكتبة الاهلية. بغداد ١٩٦٨ .

٨-رمسيس بهنام. علم طبائع المجرم. دار المعارف. الاسكندرية ١٩٦٠ - ١٩٦١ .

٩ - سعدي بسيسو : قضاء الاحداث علما وعملا. ط ٣. دمشق ١٩٥٨ .

١٠ - سمير نعيم احمد : الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي. مكتبة سعيد رأفت . القاهرة ١٩٧٩ .

١١ - سمير نعيم احمد : علم الاجتماع القانوني. مكتبة سعيد رأفت. ط ١ . القاهرة، ١٩٧٨ .

١٢ -سمير نعيم احمد: المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية. مكتبة سعيد رأفت . القاهرة، ١٩٨٠

١٣-سمير نعيم احمد - النظرية في علم الاجتماع. دراسة نقدية دار المعارف . القاهرة، ١٩٧٩ .

١٤-سهير لطفي: التنمية الاجتماعية جرائم المال العام ١٩٥٢ - ١٩٧١. دار النهضة. القاهرة ١٩٧٨ .

١٥ - السيد محمد الحسيني. التنمية والتخلف. سلسلة علم الاجتماع المعاصر. الكتاب الثامن والثلاثون. القاهرة ١٩٠٨ .

١٦ - السيد محمد الحسيني ومحمد علي محمد وعلياء فكري ومحمد الجوهري. دراسات في التنمية الاجتماعية . ط ٤ . دار المعارف. القاهرة ١٩٧٩ .

١٧ - سيف مرزوق الشملان : تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي. ج ٢. الكويت ١٩٧٨ .

١٨ - عباس الحسيني وحمود الجاسم. الاحداث الجانحون في عالم الفقه والقضاء؛ مطبعة الارشاد؛ بغداد؛ ١٩٦٧ .

١٩-عبد الباسط عبد المعطي : اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ؛ عالم المعرفة العدد ٤٤ . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت ١٩٨١ .

٢٠ - عبد الباسط محمد حسن. أصول البحث العلمي الاجتماعي. مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٩ .

٢١ - عبد الباسط محمد حسن. التنمية الاجتماعية . معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة، ١٩٧٠ .

٢٢ - عبد الجبار عريم. نظريات علم الاجرام. ط ٣. بغداد، ١٩٦٨.

٢٣ - عبد العاطي محمد احمد. قضايا التنمية في الكويت. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة، ١٩٧٨.

٢٤ - عبد العزيز حسين : محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت. معهد الدراسات العربية العالمية . القاهرة، ١٩٦٠.

٢٥ - عبد العزيز الرشيد : تاريخ الكويت. منشوارات مكتبة الحياة . بيروت، ١٩٧٨.

٢٦ - عبد العزيز عبد الله وصلاح عبد المتعال. اتجاهات وحجم الجريمة بدولة الكويت في السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤. الامانة العامة لمجلس الوزراء. ادارة البحوث الاجتماعية والجنائية.

٢٧ - --- اتجاهات وحجم الجريمة بدولة الكويت في السنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٩. الامانة العامة لمجلس الوزراء . ادارة البحوث الاجتماعية والجنائية.

٢٨ - عبد الفتاح حسن : مبادىء النظام الدستوري في الكويت. دار النهضة العربية. بيروت، ١٩٦٨.

٢٩ - عبد الله بن خالد الحاتم : من هنا بدأت الكويت. المطبعة العمومية. دمشق. (د . ت).

٣٠ - عبد الله النفيسي : الكويت الرأي الآخر. لندن. ١٩٧٨.

٣١ - عبد المجيد خريط : دراسة للجرائم وجهاز الشرطة في الكويت ١٩٧٤ - ١٩٧٥، مطبعة حكومة الكويت. الكويت، ١٩٧٧.

٣٢ - عبد الوهاب حومد : شرح قانون الجزاء الكويتي. القسم العام. الكويت، ١٩٧٢.

٣٣ - عبود السراج : علم الاجرام والعقاب. الكويت، ١٩٨١.

٣٤ - عدنان الدوري : اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي. منشوارات دار السلاسل. الكويت، ١٩٧٦.

٣٥ - عدنان الدوري : اصول علم الاجرام. الكويت، ١٩٧٢.

٣٦ - علي عيد راغب : التنمية الاجتماعية في المجتمع الكويتي المعاصر، دراسة ميدانية للقوى العاملة في الكويت، الزقازيق - مصر ١٩٨٩.

٣٧ - عماد الدين اسماعيل : المنهج في تفسير السلوك الانساني، ط ٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٦.

٣٨ - قدري قلعجي : النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت، دار الكتاب العربي ، بيروت، ١٩٧٥.

٣٩ - ل . جي . ج . لوريمر : الكويت في دليل الخليج. ج ١ . ط ١ . جمع المادة : خالد سعود الزيد، الكويت، ١٩٨١.

٤٠ - محمد حسن عبد الله. الحركة الادبية الفكرية في الكويت، رابطة الادباء في الكويت، الكويت، ١٩٧٣.

٤١ - محمد طلعت عيسى وعبدالعزيز فتح الباب وعدلي سليمان: الرعاية الاجتماعية للاحداث المنحرفين، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة. (د. ت)

٤٢ - محمد عارف : الجريمة في المجتمع. مكتبة الانجلو المصرية. القاهرة. ١٩٧٥.

٤٣ - محمد عاطف غيث : الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر. دار الكتب الجامعية . الاسكندرية. ١٩٧٧ .

٤٤ - محمد عبده محجوب : الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي. وكالة المطبوعات . الكويت. ١٩٧٠

٤٥ - محمد علي عمر الفرا : التنمية الاقتصادية في دولة الكويت . مطبوعات جامعة الكويت، الكويت . ١٩٧٤

٤٦ - محمد غانم الرميحي : البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي . مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع . الكويت . ١٩٧٥ .

٤٧ - --- معوقات التنمية الاجتماعية الاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصر. مطابع دار السياسة. الكويت. ١٩٧٧ .

٤٨ - محمود عبد الفضيل : النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية . عالم المعرفة . الكويت . ١٩٧٧ .

٤٩ - محمود الكردي : التخلف ومشكلات المجتمع المصري. دار المعارف. القاهرة . ١٩٧٩ .

٥٠ - نجاة عبد القادر الجاسم : التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين ١٩١٤ - ١٩٢٩ . المطبعة الفنية الحديثة. القاهرة. ١٩٧٣ .

٥١ - نيقولا تيماشيف : نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها. ط ٣. ترجمة محمود عوده ومحمد الجوهري ومحمد علي محمد ومحمد الحسيني دار المعارف . القاهرة. ١٩٧٢ .

٥٢ - يوسف بن عيسى القناعي : صفحات من تاريخ الكويت . ط ٤ - مطبعة حكومة الكويت. الكويت ١٩٦٨ .

٢ - الدوريات :

١ - اسحق يعقوب القطب : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة في مجتمعات الخليج العربي. مجلة الخليج العربي. المجلد الحادي عشر. العدد الثاني. مركز دراسات الخليج العربي. جامعة البصرة. ١٩٧٩ .

٢ - بدر الدين عباس : «الاهمية الاستراتيجية للكويت». مجلة كلية الآداب والتربية. العدد السادس. الكويت . ١٩٧٤ .

٣ - حامد عمار : «النفط والتغيرات الثقافية والاجتماعية في الوطن العربي» شؤون عربية. العدد الخامس. وحدة المجلات. الامانة العامة لجامعة الدول العربية. تونس. ١٩٨١ .

٤ - رمزي زكي : «الازمة الراهنة في الفكر التنموي» مجلة العلوم الاجتماعية . العدد الثاني . تموز . الكويت

٥ - زين الدين عبد المقصود : «التنمية الزراعية في الكويت» مجلة كلية الآداب والتربية. العدد السابع . الكويت. ١٩٧٥ .

٦ - سامي احمد الكاشف : «الهجرة وانسان الخليج العربي عربية واجنبية آثارها الايجابية والسلبية». «مجلة الخليج العربي. المجلد الحادي عشر . العدد الثاني. مركز دراسات الخليج العربي. جامعة البصرة. ١٩٧٩ .

٧ - سمير نعيم : «التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية». مجلة العلوم الاجتماعية. العدد الثاني. الكويت . ١٩٧٩ .

٨ - --- «الصورة الراهنة لعلم الاجرام الامريكي» . المجلة الجنائية القومية. المجلد الثالث عشر. العدد الثالث. ١٩٧٠ .

٩ - سهير لطفي : «دراسة سوسيولوجية للتقارب بين الاتجاهين الوظيفية والماركسية». مجلة الفكر العربي. العدد التاسع عشر. معهد الانماء العربي، ليبيا.

١٠ - صباح حنا هرمز : «التنشئة الاجتماعية وأثرها على سلوك الاطفال الاجتماعي» . مجلة الجامعة. العدد الثالث، الموصل. ١٩٧٩ .

١١ - عبد الاله أبو عياش : «التطور الصناعي في الكويت» . مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية . العدد السابع. الكويت. ١٩٧٦ .

١٢ - عبد المالك التميمي : «الخليج العربي، دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي» . مجلة العلوم الاجتماعية. العدد الثاني. حزيران. ١٩٨١ .

١٣ - عبد الهادي الجوهري : «المشاركة الشعبية والتنمية الاجتماعية» . المجلة الاجتماعية القومية. العدد الاول . المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . القاهرة. ١٩٧٨ .

١٤ - عبود السراج : «الجريمة في اطار التفسير الاقتصادي في المجتمع» . محلة الحقوق والشريعة . السنة الثالثة. العدد الثاني. ١٩٧٩ .

١٥ - عدنان الدوري : «الجريمة والمجرم». عالم الفكرة العدد الثالث. اكتوبر. الكويت. ١٩٧٤ .

١٦ -عدنان الدوري : «هذا المجرم الانسان السوى». مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية. المركز القومي للبحوث الاجتماعية. بغداد . ١٩٧٥ .

١٧ - علي خليفه الكوارى : «حقيقة التنمية النفطية حالة اقطار الجزيرة العربية» المستقبل العربي . العدد ٢٧ . مايو. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ١٩٨١ .

١٨ - عماد الدين سلطان ورشدي لبيب وجابر عبد الحميد وليلى عبد الجواد.
«صراع القيم بين الآباء والابناء». المجلة الاجتماعية القومية . العدد ١١ . يناير. القاهرة . ١٩٧٢ .

١٩ - محمد أنور عبد السلام : «اخطار الهجرة الاجنبية على عروبة وسيادة الخليج» . مجلة الخليج العربي. المجلد الحادي عشر. العدد الثاني . مركز دراسات الخليج العربي . جامعة البصرة. ١٩٧٩ .

٢٠ - محمد غانم الرميحي : «رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة» مجلة المستقبل العربي. العدد ٢٣ . مركز دراسات الوحدة العربية . ١٩٨١ .

٢١ - محمد ناصر السنعوسي : «دور الاعلام في برامج تنمية المجتمع العربي». مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. العدد الثالث . تموز . ١٩٧٥

٢٢ - محمد هشام خواجكية : «التكامل الاقتصادي في الخليج العربي» منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. (١)

٢٣ - محمود عبد الستار : «الاتجاه نحو التعليم وعلاقته بالقيم التربوية السائدة في الاسرة الكويتية والبحرينية». مجلة الآداب والتربية. العدد ٧. الكويت ١٩٧٥ .

٣ - محاضرات :

١ - ابراهيم سعد الدين : «الثروة المادية ودورها في التقدم بمنطقة الخليج العربي». الخليج العربي في مواجهة التحديات (محاضرات الموسمين الثقافين السابع والثامن ١٩٧٤ - ١٢٩٧٥). مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع. الكويت . ١٩٧٥ .

٢ - محمد جواد رضا : «التربية والتخطيط الاجتماعي في الكويت» الكويت وعصر التنمية (محاضرات الموسم الثقافي السادس لعام ١٩٧٣). مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع . الكويت . ١٩٧٣ .

٣ - محمد رشيد الفيل : «الاهمية الاستراتيجية للخليج العربي». الخليج العربي في مواجهة التحديات. (محاضرات الموسمين الثقافيين السابع والثامن ١٩٧٤ - ١٩٧٥). مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع. الكويت. ١٩٧٥ .

٤ - محمد علي الشناوي : «اتجاهات التغير الاجتماعي» . (محاضرات الموسم الثقافي). مطبوعات رابطة الاجتماعيين. الكويت. ١٩٦٩ .

٤ - ندوات :

١ - ابراهيم سعد الدين عبد الله : «بعض الملاحظات حول مقولة التبعية الاقتصادية واهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية العربية». ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية . المعهد العربي للتخطيط . الكويت . ١٩٧٩ .

٢ - احمد فارس مراد : «بعض جوانب العلاقة بين التنمية القطرية والتكامل الاقتصادي العربي». ندوة المفاهيم والاستراتيحيات الجديدة في التنمية ومدى ملاءمتها للعالم العربي. دمشق. ١٩ - ٢٢ أيار. منشورات المعهد العربي للتخطيط. الكويت ١٩٧٩ .

٣ - ادارة القوى العاملة والتدريب المهني بمكتب العمل العربي ببغداد.

«بعض الآثار الاجتماعية الايدى العاملة العربية والهجرة الاجنبية الى البلدان العربية النفطية». (اعمال ندوة التعاون بين المعهد العربي للتخطيط والمنطقة العربية للتربية والثقافة). ابو ظبي، ١٩٨١ .

الاقليمي الثاني لمؤتمر الخليج والجزيرة العربية. الجمعية النسائية. ١٩٨١.

٣ – عبد الباسط عبد المعطي : «في الوعي الزائف في المرأة الخليجية». المؤتمر الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية. الجمعية النسائية. الكويت. ١٩٨١.

٧ – تقارير ونشرات وبحوث :

١ – ادوارد جالوي : «بعض ملاحظات حول الوقاية من الجريمة ومعاملة المذنبين بدولة الكويت» ترجمة عدنان الدوري . (تقرير حول المؤتمر الخامس للأمم المتحدة للحماية من الجريمة ومعاملة المذنبين). تقرير الامن العام. لعام ١٩٧٤.

٢ – الاستمارة الجنائية الموحدة. ادارة البحوث الاجتماعية والجنائية. مجلس الوزراء. الكويت.

٣ – «برنامج التنمية الادارية لقيادات ضباط الشرطة. ١٩٧٥» المعهد العربي للتخطيط . بحث تقصي بعض ملامح الجريمة في الكويت.

٤ – البنك الدولي للانشاء والتعمير. التنمية الاقتصادية في الكويت. (تقرير البعثتين اللتين نظمها البنك الدولي بطلب من حكومة الكويت). ترجمة صلاح الدين الدباغ. مراجعة محمد يوسف نجم. المكتب العربي للطباعة والنشر والتوزيع.

٥ – تقرير وزارة الداخلية . مدرسة الاحداث.

٦–تقرير وزارة الداخلية – مدرسة الاحداث

٧ – الحقبة الجديدة. وزارة الاعلام . مطابع الوطن . الكويت.

٨ – دراسة استطلاعية لوضع الموسسات العقابية في الكويت. ادارة البحوث

الاجتماعية والجنائية. مجلس الوزراء . ١٩٧٥ .

٩ - سمير نعيم : «تطور نظم القيم ومستقبل التنمية الاجتماعية الاقتصادية في مصر». مشروع ايدكاس ٠٢٠٠٠ ورقة عمل رقم (٧) يوليو. مصر . ١٩٨٠

١٠ - عبد الامير الانباري : اتفاقيات النفط. اساسيات صناعة النفط والغاز. ج ٣ . منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط.

١١ - عثمان عبد الملك الصالح : نظام الحكم واجهزته في الكويت والتطور التاريخي والنظام المعاصر . جامعة الكويت

١٢ - النظام الكويتي المعاصر. القسم الثاني. جامعة الكويت.

١٣ - فهد الثاقب : «الروابط العائلية القرابية في مجتمع الكويت». ديسمبر ١٩٨٠.

١٤ - قانون الجزاء رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ .

١٥ - المجموعة الاحصائية السنوية . وزارة التخطيط. ١٩٧٦ .

١٦ - - وزارة التخطيط. ١٩٧٨ .

٨ - رسائل الماجستير :

١ - عبد المجيد خريبط : دراسة للجرائم وجهاز الشرطة في الكويت ١٩٧٤ - ١٩٧٥ . مطبعة حكومة الكويت. الكويت . ١٩٧٧ .

ب - مراجع أجنبية

1. C. Wright Mills. "The Sociological Imagination." Oxford University Press London. 1967. pp. 6-7.
2. Department of Justice: Law Enforcement Assistance Administration, Criminal Vict imi: tion in the United States Washington D.C. 1977.
3. Ian Taylor Paul, Walton and Jack Young, (ed.), Critical Criminology. Routledge and Kegan Paul, London. 1970 - 1975 pp. 6-62.
4. James P. Levire. Acritigue of Criminal Victimization Survays in L. Savitz and N. Johnston (ed) Crime in Society - John Willey & Sons, New York, 1978.
5. Kenneth J. Neubeck Social Problems Scott Foresman and Company, Clenview, Illinois - 1974.
6. Ponald Black,. Production of Crime Rates in Leonard D. Savitz Norman Johnston (eds) Crime in Society - John Willey & Sons, New York. 1978 pp. 45-60.
7. Robert Merton and Nisbet Conteemporary Social Problems
8. The Times, London "Focus on Kuwait", 12th July, 1977.

ب - مراجع أجنبية

1. C. Wright Mills. "The Sociological Imagination." Oxford University Press London. 1967. pp. 6-7.

2. Department of Justice: Law Enforcement Assistance Administration, Criminal Vict imi: tion in the United States Washington D.C. 1977.

3. Ian Taylor Paul, Walton and Jack Young, (ed.), Critical Criminology. Routledge and Kegan Paul, London. 1970 - 1975 pp. 6-62.

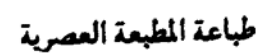
4. James P. Levire. Acritigue of Criminal Victimization Survays in L. Savitz and N. Johnston (ed) Crime in Society - John Willey & Sons, New York, 1978.

5. Kenneth J. Neubeck Social Problems Scott Foresman and Company, Clenview, Illinois - 1974.

6. Ponald Black,. Production of Crime Rates in Leonard D. Savitz Norman Johnston (eds) Crime in Society - John Willey & Sons, New York. 1978 pp. 45-60.

7. Robert Merton and Nisbet Conteemporary Social Problems

8. The Times, London "Focus on Kuwait", 12th July, 1977.



طباعة المطبعة العصرية

[redacted]

طباعة - المطبعة العصرية - الكويت